

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محند أكلي اولحاج _ جامعة البويرة

الموضوع:

أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية خلال الفترة 1986-2018

اطروحة من متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

تحت اشراف :

أ. فرج شعبان

من اعداد الطالبة :

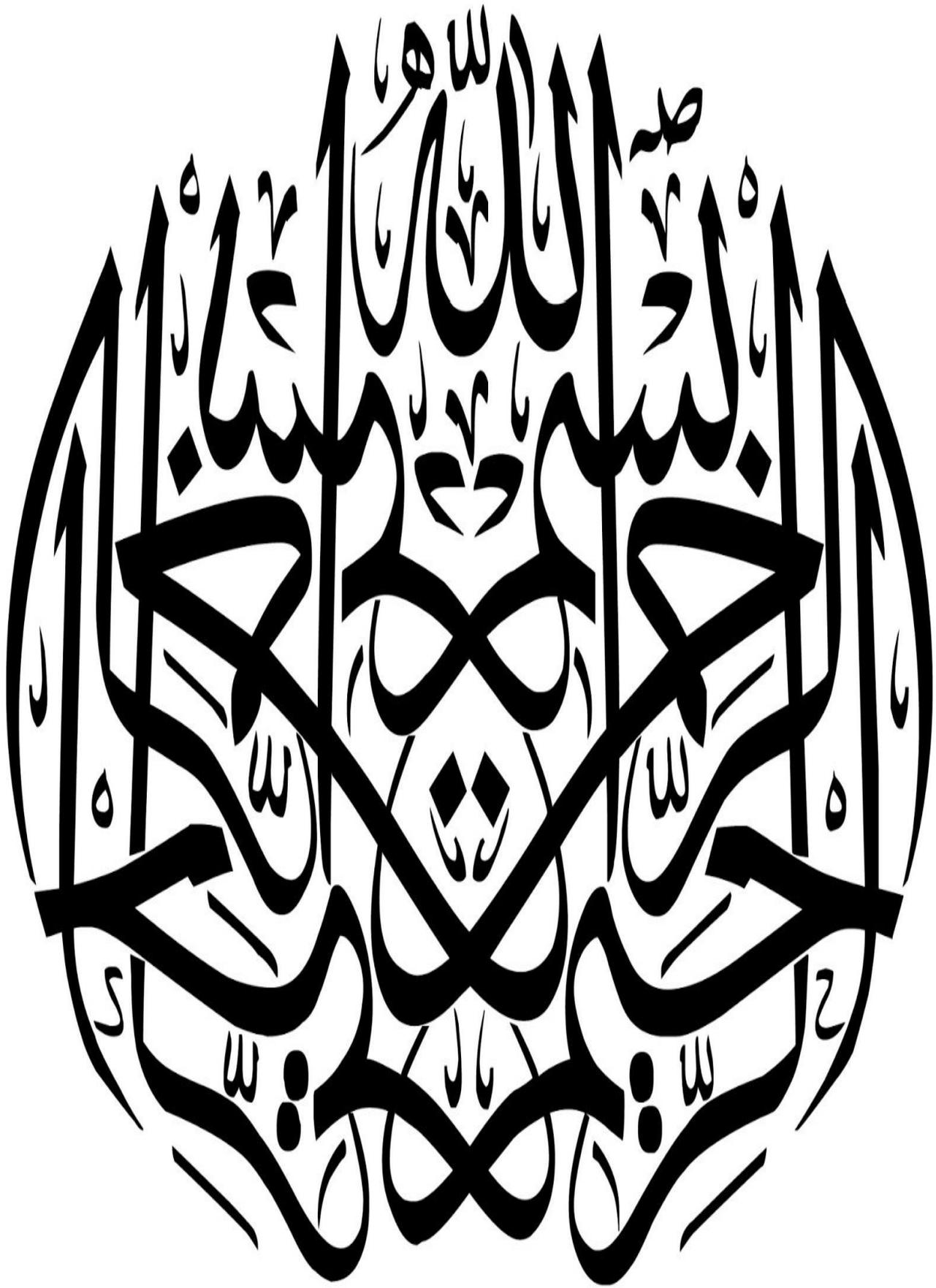
زاوي ياسمين

أعضاء لجنة المناقشة

جامعة البويرة	رئيسا	أستاذ تعليم عالي	أ.بختي فريد
جامعة البويرة	مشرفا و مقرا	أستاذ تعليم عالي	أ.فرج شعبان
جامعة البويرة	عضوا ممتحنا	أستاذ تعليم عالي	أ.أوكيل حميدة
جامعة المسيلة	عضوا ممتحنا	أستاذ محاضر قسم أ	أ. نذير ياسين
جامعة الجزائر 3	عضوا ممتحنا	أستاذ محاضر قسم أ	أ.بن قوية مختار
جامعة الجزائر 3	عضوا ممتحنا	أستاذ محاضر قسم أ	أ.جدايني ميمي

السنة الجامعية 2024/2023

نوقشت يوم: 2024/07/04



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

" وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا "

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

(سُورَةُ الْإِسْرَاءِ، الْآيَةُ رَقْمُ 85).

إهداء

إلى الوالدين رحمهم الله و جزاهم الله عني خير الجزاء مهما قلت فلن
توفي الكلمات فضلهم علي

إلى زوجي الغالي " أحمد " الذي بذل كل جهده لأصل لهذه المرحلة
إلى حبيبي فلذة كبدي " إسحاق " قرّة العين الذي يأنجاه نسيت الدنيا
وما فيها حفزه الله و رعاه

" يسرى " إبنتي و صديقتي وقرّة عيني اسعدها الله و حفظها
إلى أختاي الحبيبتين " أمال ، ونزهة " و ابناءهم

إلى أخي العزيز "مختار" وزوجته

إلى كل عائلة أمي و ابي و عائلة زوجي الذي ساندوني في حياتي
ومشواري الدراسي بما ما تحمله هذه الكلمة من معاني

إلى كل أساتذتي ، وأخص استاذ الابتدائية

إلى جميع الزميلات والزملاء والأصدقاء و الطلبة.

كلمة شكر وتقدير

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع

أتقدم بالشكر الجزيل إلى من ساهم من قريب أو من بعيد لإخراج هذا العمل بالكلمة الطيبة، المراجع، المواقع، الأفكار، تجربته الشخصية في كيفية إعداد البحث

وأخص بالذكر أساتذة جامعة كلية الاقتصاد لجامعة البويرة

كما أوجه شكرا خاص إلى الأستاذ المشرف الأستاذ الدكتور

" فرح شعبان " على صبره ونصائحه في تصويب العمل

واشكر الأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة على قراءة هذا البحث

المتواضع و تصويبه .

ملخص الدراسة:

يعتبر النفط سلعة استراتيجية لكل دول العالم و هذا نظرا لصلته الوثيقة بمختلف المجالات الاقتصادية و الاجتماعية ك:النقل و المواصلات بتنوعهما ، الصناعة ، فلاحه ، تدفئة ، إنارة، فمنذ اكتشافه و مع استمرار أسعاره المنخفضة لفترة طويلة من الزمن، تمحورت اغلب البنى التحتية حوله ، فأصبح غياب النفط تهديد لنمط الحياة الحالي للعالم ، و الجزائر كدولة تتوفر على هذا المورد بشكل معتبر حاولت جاهدة منذ اكتشافه تثمين هذا المورد ، ليكون مصدر تمويل للتنمية الاقتصادية لها ، وذلك من خلال تطوير الاستثمارات المختلفة في هذا المجال من اجل اكتشافات جديدة و تطوير المقدرات الانتاجية للنفط الخام ، مع تطوير القوانين المنظمة له ، لكن هذا أدى إلى هيكله الاقتصاد في اتجاه واحد و هو هيمنة هذا القطاع _النفط و الغاز_ على باقي القطاعات ، بحيث أصبحت مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي للجزائر معتبرة ، ومعظم الايرادات الجبائية مصدرها الجباية النفطية ، الصادرات النفطية و الغازية تتعدى تسعين في المئة ، المصدر المهم للعملة الأجنبية ، و نظرا لاتسام أسعار النفط الخام الدولية بالتذبذب الشديد بين انخفاضات حادة و ارتفاعات كبيرة غير متحكم فيها و غير متنبأ بها ، فإن لهذه التقلبات انعكاسات كبيرة على مختلف مؤشرات الأداء الاقتصادي للجزائر في الأجل القصير و الطويل ، و لمعرفة هذه الانعكاسات تم تحليل هذه المؤشرات في اطار تحركات منحني الطلب و العرض الكلي للجزائر و مختلف العوامل التي تؤثر في انتقالاتهم ، و من ثمة تؤثر على هذه المؤشرات، وكميا تم بناء مؤشر الأداء الاقتصادي للجزائر ، حيث يحتوي هذا الاخير على مؤشرات الأداء في الأجل القصير و الطويل ثم قياس كميا العلاقة بين هذا المؤشر و اسعار النفط الخام ، وخلصت " الدراسة الى وجود اثر في الأجل القصير و الطويل بينها وذلك باستخدام " نموذج تصحيح الخطأ "

الكلمات المفتاح : النفط الخام ، مؤشرات الأداء، الاقتصاد الجزائري، نموذج تصحيح الخطأ

Summary of the study:

Oil is considered a strategic commodity for all countries of the world, and this is due to its close connection to various economic and social fields, such as: transportation in their various forms, industry, agriculture, heating, lighting..., since its discovery and with its low prices continuing for a long period of time, the focus has been on Most of the infrastructure is around it, so the absence of oil has become a threat to the current lifestyle of the world, and Algeria, as a country that has this resource in a significant way, has tried hard since its discovery to value this resource, to be a source of funding for its economic development, through developing various investments in this field for the sake of new discoveries and developing the production capacity of crude oil, and with the development of the laws regulating it, but this led to the structuring of the economy in one direction, which is the dominance of this sector – oil and gas – over the rest of the sectors, so that its contribution to the gross domestic product of Algeria became significant, and most of the tax revenues come from it. Oil and gas exports exceed ninety percent, an important source of foreign currency. Given that international crude oil prices are characterized by extreme fluctuations between sharp declines and large increases(uncontrolled and unexpected) .These fluctuations have major repercussions on various indicators of Algeria's economic performance. In the short and long term, and to know these implications, these indicators were analyzed within the framework of the movements of the aggregate demand and supply curve of Algeria ,and the various factors that affect their movements, and from there they affect these indicators, and quantitatively the economic performance index for Algeria was built, this latter contains performance indicators in the short and long term and then quantitatively measured the relationship between this indicator and crude oil prices. The study concluded that there is an impact in the short and long term between them using the "error correction model" .

Keywords: crude oil, performance indicators, Algerian economy, error correction model

فهرس المحتويات

الاهداء

كلمة شكر و تقدير

ملخص الدراسة

I	فهرس المحتويات
VI	فهرس الجداول
I	فهرس الأشكال
أ-ح	مقدمة

الفصل الأول: أسعار النفط الخام في السوق الدولي و مكانة النفط الخام الجزائري في الاقتصاد الوطني و العالمي

02	تمهيد
03	المبحث الأول: أسعار النفط في السوق الدولية.....
03	المطلب الأول: عموميات على النفط الخام.....
03	1- تعريف النفط الخام.....
03	2- خصائص النفط الخام
03	3- أنواع النفط الخام
04	المطلب الثاني: مفاهيم متعلقة بسعر النفط الخام.....
04	1- مفهوم سعر النفط الخام.....
05	2- التاريخ الحديث لتسعير النفط.....
07	3- التسعير المرجعي للنفط الخام
07	4- أسواق النفط الخام العالمية.....
10	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على أسعار النفط.....
10	1- العوامل الاقتصادية.....
18	2- العوامل الغير الاقتصادية.....

20	3- المنظمات الدولية.....
21	المطلب الرابع: تحليل مسار تطور أسعار النفط الخام الدولية خلال الفترة 1990-2020.....
24	المبحث الثاني: مكانة النفط الخام الجزائري في الاقتصاد الوطني و العالمي
24	المطلب الأول: مسح تاريخي لتطور صناعة النفط الخام في الجزائر و القوانين المنظمة لها
24	1- صناعة النفط الخام في الجزائر و القوانين المنظمة لها للفترة 1969-1984.....
26	2- قطاع المحروقات في الجزائر للفترة 1970-1985.....
26	3- قطاع المحروقات في الجزائر للفترة 1986-2004.....
27	4- قطاع المحروقات في الجزائر للفترة 2005-2019.....
30	المطلب الثاني: مكانة النفط الخام في الاقتصاد الجزائري
30	1- مساهمة النفط الخام في الناتج المحلي الاجمالي (GDP) بالجزائر خلال الفترة 2000-2019... ..
31	2- علاقة الصادرات الجزائرية بالنفط الخام.....
33	3- حجم الايرادات النفطية بالنسبة للايرادات العامة.....
34	المطلب الثالث: مكانة النفط الخام للجزائري من منظمة أوبك و الاقتصاد العالمي بالنسبة للإنتاج و الاحتياطات المؤكدة.....
34	1- مكانة النفط الخام للجزائر من خلال الانتاج بالنسبة لمنظمة أوبك (OPEC) و العالم.....
34	2- مكانة النفط الخام للجزائر من خلال الاحتياطات المؤكدة بالنسبة لمنظمة أوبك (OPEC) و العالم.....
35	المطلب الرابع: أهم الدول المستوردة للنفط الخام الجزائري في العشرية الأخيرة.....
36	38
38	خلاصة الفصل الأول

الفصل الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار النفط الخام الدولية على الأداء الاقتصادي للجزائر خلال الفترة

2019-1986

40	تمهيد
41	المبحث الأول: انعكاسات تقلبات أسعار النفط الخام الدولية على مؤشرات الأداء الاقتصادي للجزائر في الأجل القصير.....
41	المطلب الأول: انعكاسات تقلبات أسعار النفط الخام الدولية على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر.....

- 411- مفهوم الناتج المحلي الاجمالي (GDP) 41
- 2- تحليل انعكاسات تقلبات أسعار النفط الخام الدولية على الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال فترة
الدراسة..... 41
- 3- مكونات الناتج المحلي الاجمالي للجزائر و علاقتها بتقلبات أسعار النفط الخام الدولية..... 42
- المطلب الثاني: التضخم في الجزائر خلال فترات ارتفاع و انخفاض أسعار النفط الخام الدولية خلال فترة
الدراسة..... 65
- 1- مفهوم التضخم..... 65
- 2- قياس التضخم..... 66
- 3- تصنيفات التضخم..... 67
- 4- تحليل مسار التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة 68
- 5- علاقة التضخم بتقلبات أسعار النفط الخام الدولية خلال فترة الدراسة..... 69
- المطلب الثالث: البطالة في الجزائر و علاقتها بتقلبات أسعار النفط الخام خلال فترة الدراسة..... 73
- 1- مفهوم البطالة..... 73
- 2- قياس معدل البطالة..... 73
- 3- تحليل تطور معدلات البطالة خلال الفترة 1980-2022..... 74
- 4- علاقة تطور معدلات البطالة في الجزائر بتقلبات أسعار النفط الخام الدولية خلال فترة الدراسة..... 75
- المبحث الثاني: انعكاسات أسعار النفط الخام الدولية على مؤشرات الأداء الاقتصادي للجزائر في الأجل
الطويل _النمو لاقصادي_..... 77
- المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي و كيفية قياسه 77
- 1- مفهوم النمو الاقتصادي 77
- 2- مفهوم التنمية الاقتصادية 78
- 3- قياس النمو الاقتصادي 78
- المطلب الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي 78
- 1- النمو الاقتصادي في النظرية الكلاسيكية..... 79
- 2- النمو الاقتصادي عند "جوزيف شومبيتر"..... 79

79	3- النمو الاقتصادي عند "أرثر لويس"
80	4- النمو الاقتصادي عند "سيمون كوزنتس"
80	5- النمو الاقتصادي عند "والت روستو"
	المطلب الثالث: النمو الاقتصادي في الجزائر وانعكاسات تقلبات أسعار النفط الخام على تطوره خلال فترة الدراسة.....
80	
81	1- نمط النمو في الجزائر.....
84	2- انعكاسات تقلبات أسعار النفط الخام الدولية على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.....
86	خلاصة الفصل الثاني.....

الفصل الثالث: قياس أثار تقلبات أسعار النفط الخام الدولية على الأداء الاقتصادي الجزائري خلال الفترة

2022-1980

88	تمهيد.....
89	المبحث الأول: بناء مؤشر الأداء الاقتصادي للجزائر خلال الفترة 2022-1980.....
89	المطلب الأول : منهجية تصميم مؤشر الأداء الاقتصادي EPI.....
89	1- خطوات بناء مؤشر الأداء EPI.....
91	2- نظام الوصف بالدرجة.....
92	المطلب الثاني: تصميم مؤشر الأداء الاقتصادي EPI للجزائر خلال فترة الدراسة 2022-1980.....
92	1- التعريف بالمتغيرات المستخدمة في بناء مؤشر الأداء الاقتصادي للجزائر.....
92	2- التعديلات بالنسبة للقيم المرغوب فيها لمتغيرات المؤشر بما يتوافق مع الواقع الاقتصادي للجزائر ...
93	3- التعديلات بالنسبة للمعادلة (1-3).....
93	4- التطبيق على بيانات الجزائر للفترة 2022-1980.....
	المطلب الثالث: تحليل لمدى توافق نتيجة المؤشر EPI2 مع الواقع الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 1980-
95	2022.....
	المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط الخام الدولية على مؤشر الأداء الاقتصادي للجزائر
97	خلال الفترة 2022-1980.....

97	المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة.....
97	1- متغيرات الدراسة.....
97	2- التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة
	المطلب الثاني: استنباط العلاقة التي تربط بين أسعار النفط الخام الاسمية $noilprice_t$ و مؤشر الأداء الاقتصادي للجزائر EPI_{2t}
98	1- شكل الانتشار ل EPI_{2t} و $noilprice_t$
99	2- شكل الانتشار ل $\ln EPI_{2t}$ و $\ln noilprice_t$
100	3- دراسة استقرار لكل من $\ln EPI_{2t}$ و $\ln noilprice_t$
	المطلب الثالث : نمذجة مؤشر الأداء الاقتصادي للجزائر و أسعار النفط الخام خلال الفترة 1980 - 2022.....
103	1- اختبار التكامل المشترك على النموذج (3-6).....
104	2- النموذج "نموذج تصحيح الخطأ" ECM.....
107	3- تفسير نتائج النموذج و اختبار صلاحية النموذج احصائيا و قياسيا
108	خلاصة الفصل الثالث
110	خاتمة.....
112	المراجع.....
117	الملاحق
126	

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1-1	نسبة مساهمة النفط الخام من الناتج المحلي الاجمالي (GDP)	30
2-1	حجم الصادرات النفطية مقارنة بحجم صادرات الغاز الطبيعي و مجمل الصادرات في الجزائر للفترة 2000-2019	31
3-1	انتاج النفط الخام للجزائر مقارنة بالإنتاج الكلي لمنظمة أوبك و الانتاج العالمي للنفط الخام خلال الفترة 2010-2019	34
4-1	حجم الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام للجزائر مقارنة بالاحتياطات المؤكدة لدول منظمة أوبك و العالم	36
5-1	صادرات النفط الخام للجزائر بالمناطق للفترة الممتدة من 2010-2019	37
1-2	نسبة الانفاق الاستهلاكي الخاص في الجزائر من الناتج المحلي الاجمالي الاسمي للفترة 2009-2020	43
2-2	نسبة الاستثمار الاجمالي في الجزائر من الناتج المحلي الاجمالي الاسمي للفترة 2009-2020	46
1-3	نظام الدرجة لمؤشر الأداء الاقتصادي	91
2-3	مؤشر الأداء الاقتصادي للجزائر خلال الفترة 1980-2022	93
3-3	نتائج اختبارات الاستقرار	102
4-3	تقدير النموذج (3-6)	103
5-3	اختبار ADF على ect من النموذج (3-6)	106
6-3	تقدير النموذج (3-8) _ نموذج تصحيح الخطأ _ نموذج الأجل القصير	108

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
14	استهلاك النفط الخام حسب المناطق	1-1
21	منحنى بياني يوضح مسار تطور أسعار النفط الخام الدولية -معبرا عنها بمتوسط سعر سلة خامات أوبك - خلال الفترة 1990-2020	2-1
33	حجم الايرادات النفطية بالنسبة للإيرادات العامة للجزائر للفترة 1990-2019	3-1
44	العرض الكلي و الطلب الكلي يحددان معظم المتغيرات الاقتصادية	1-2
52	نسبة نفقات التجهيز و التسيير الحقيقية من النفقات العامة الحقيقية	2-2
53	تطور أسعار النفط الخام الدولية و قيمة النفقات العامة الحقيقية خلال فترة الدراسة	3-2
58	رصيد الميزانية العامة للجزائر كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1980-2020	4-2
61	هيكل الواردات للجزائر حسب القطاعات لسنة 2019	5-2
63	مقارنة لمسار تطور صافي الصادرات للسلع و الخدمات مع مسار تطور أسعار النفط الخام الدولية للفترة 1980-2022	6-2
74	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2022	7-2
81	تطور الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للجزائر خلال الفترة 1980-2021	8-2
82	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للجزائر خلال الفترة 1960-2022	9-2
83	تطور مخزون رأس المال الثابت الاجمالي للجزائر خلال الفترة 1960-2015	10-2
84	نسبة مخزون رأس المال الثابت الاجمالي للناتج المحلي الاجمالي للجزائر للفترة 1980-2015	11-2
94	مؤشر الأداء الاقتصادي الخام للجزائر خلال الفترة 1980-2022	1-3
98	التمثيل البياني ل EPI_{2t} و $noilprice_t$	2-3
98	شكل الانتشار ل EPI_{2t} و $noilprice_t$	3-3
99	شكل الانتشار ل $lnEPI_{2t}$ و $lnnoilprice_t$	4-3
101	التمثيل البياني ل $lnEPI_{2t}$ و $lnnoilprice_t$	5-3
105	تمثيل بياني لي $lnnoilprice_t$ و $lnEPI_{2t}$ معاير الزمن	6-3

مقدمة

تعتبر الطاقة أحد أهم مقومات النمو الاقتصادي لأي دولة في العصر الحديث، حيث يعتمد النمو الاقتصادي المستقبلي لكل الدول بشكل حاسم على توافر الطاقة في المدى الطويل من مصادر مختلفة ميسورة التكلفة، ويمكن الوصول إليها، وتكون صديقة للبيئة. ولكن في الوقت الحاضر يعتبر النفط و الغاز من أهم مصادر الطاقة في العالم ، وخصوصا النفط الذي يعتبر سلعة استراتيجية في المجتمع الدولي، ونقصه يؤثر على نمط الحياة فيه. فحاليا يستهلك حوالي 90 مليون برميل من النفط الخام يوميا¹، رغم تفاوت الدول من حيث استهلاكها له وحجم الاحتياطات التي تملكها من النفط و القدرة الإنتاجية له، إلا أن الدول النامية في جنوب العالم حازت على ميزة امتلاكها لمعظم الاحتياطات، على عكس الدول المتقدمة التي تقع في شمال العالم ورغم تقدمها الاقتصادي و التكنولوجي وتفوقها في استهلاك النفط بالنسبة لدول الجنوب. إلا أنها بالكاد تتوافر على احتياطات مهمة من النفط الخام مع حسن قدرتها الإنتاجية له.

حاولت الدول النامية الحائزة على هذه الوفرة الطبيعية من النفط تثمين هذا المورد من خلال جعله محور تمويل عملية التنمية بها، لكنها لم تصل بالأداء الاقتصادي و التقدم التكنولوجي إلى مستويات الدول المتقدمة _ رغم افتقارها الطبيعي لهذا المورد_ ، و نظرا لتقلبات أسعار النفط الخام الدولية نتيجة تداخل عوامل اقتصادية وغير اقتصادية، ارتبط الأداء الاقتصادي للدول النامية المعتمدة بشكل أساسي على إيرادات النفط لدفع عجلة التنمية بهذه التقلبات ،وخصوصا في حالة الانخفاضات الحادة في أسعار النفط و التي ستنعكس بتأثيرات سلبية على هذه الاقتصاديات في الأجل القصير والطويل.

الجزائر كدولة تتوفر على موارد هامة من النفط الخام، حيث تبلغ الاحتياطات المؤكدة له حوالي 12.2مليار برميل²، كما يبلغ متوسط انتاج النفط الخام لها في العشر سنوات الأخيرة _ 2012-2021_ حوالي 1073060 برميل يوميا³، إضافة إلى الموقع الجغرافي الذي تتمتع به الجزائر من حيث قربها إلى أسواق النفط الأوروبية، قامت الجزائر بتثمين هذا المورد لدفع عجلة التنمية و تحسين الأداء الاقتصادي لها، لكن ما يلاحظ هو أن معظم مصدر الإيرادات العامة للدولة هو قطاع المحروقات، وأن نسبة الصادرات خارج المحروقات لا تتجاوز 3% ، كما أن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط بلغت 36.24 % للفترة 2000-2019⁴، و مع اتسام أسعار النفط الخام الدولية بالتقلبات وهذا ما أثبتته التجربة ،

¹ - S.Kr.Mandal, **Impact of crude oil on global economy**, international journal of creative research thoughts (ijcrt), volume 08,4th April 2020, pp1741-1756.

² - Organization of Petroleum Exporting Countries (OPEC), **Annual statistical bulletin** , 56th edition, 2021, p22.

³ - تم حسابها بالاعتماد على:

I bid , p 26.

⁴ - تم حسابها بالاعتماد على:

الجدول (1-1)، الفصل الأول لهذه الاطروحة ، ص30.

بين انخفاضات حادة وارتفاعات كبيرة ، يقودنا هذا إلى التساؤل عن مصير الأداء الاقتصادي للجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط الخام الدولية.

1- إشكالية البحث:

من خلال ما سبق نتوصل إلى طرح الاشكالية الرئيسية للبحث كما يلي:

ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط الخام على الأداء الاقتصادي للجزائر خلال الفترة 1980-2022¹

فمن خلال هذا السؤال الرئيسي يمكن طرح جملة من الأسئلة الفرعية كالآتي:

- ماهي العوامل الأساسية المحددة لسعر النفط الخام، و هل للجزائر الإمكانية في التأثير عليه؟
- هل لتقلبات أسعار النفط الخام تأثيرات على مختلف مؤشرات الأداء الاقتصادي للجزائر في الأجل القصير ك: الناتج، الشغل و المستوى العام للأسعار، و على مؤشرات الأداء الاقتصادي في الاجل الطويل كالنمو؟
- هل هناك علاقة سببية بين تقلبات أسعار النفط الخام و مؤشرات الأداء الاقتصادي للجزائر ؟

2- فرضيات البحث:

وللإجابة على الأسئلة الفرعية السابقة تم صياغة الفرضيات التالية:

- بداية في الفترة 1950-1960، كانت أسعار النفط تحدد من قبل شركات النفط الكبرى المتعددة الجنسيات، ثم بدأت تتحدد من خلال منظمة الدول المصدرة للنفط _ اوبك_ للفترة 1973 -1988¹، ليتم بعد ذلك فتح فصل جديد في تشكيل أسعار النفط الخام للفترة 1988 فما فوق، أين أصبحت أسعار النفط الخام تتحدد من قبل السوق العالمية، و التي بدورها تتأثر بالعديد من العوامل المتداخلة ك: العرض و الطلب، الخزين الاستراتيجي، الأزمات والحروب، و الظروف الطبيعية... الخ، ومن ثمة تتميز أسعار النفط الخام بكثرة التقلبات بين ارتفاعات و انخفاضات. كما تمثل نسبة الاحتياطات المؤكدة للنفط الخام للجزائر بالنسبة لمنظمة الدول المصدرة للنفط حوالي 0.99% ، وتبلغ بالنسبة للاحتياطات المؤكدة العالمية حوالي 0.078%²، وتبلغ نسبة متوسط الإنتاج للنفط الخام الجزائري في العشر السنوات الأخيرة بالنسبة للإنتاج العالمي حوالي 1.52%، من خلال القراءة المطلقة للأرقام نلاحظ تواضع الاحتياطات المؤكدة للنفط الخام الجزائري بالنسبة للاحتياطات المؤكدة للنفط في العالم، وكذلك الأمر بالنسبة للإنتاج، و هذا يقودنا إلى افتراض أن مقدرة الجزائر في التأثير

¹ -B.Fattouh, *An anatomy of the crude oil pricing system*, WPM 40, January 2011, p 11.

² - تم حسابها بالاعتماد على:

Organization of Petroleum Exporting Countries (OPEC), *op.cit.*, 56th edition, p26.

على سعر النفط الخام الدولي ستكون من منعدمة إلى ضعيفة، وسيكون بذلك سعر النفط الخام الدولي متغير خارجي بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

- يحتل النفط الخام مكانة مهمة في الاقتصاد الجزائري، حيث تبلغ نسبة متوسط الصادرات النفطية للجزائر في الفترة 2000-2018 حوالي 69.36% من مجمل صادرات المحروقات، كما تبلغ نسبة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة في المتوسط للفترة 2000-2019 حوالي 68.36%¹، كما يبلغ متوسط نسبة مساهمة النفط الخام في الناتج المحلي الإجمالي لنفس الفترة حوالي 36.24%²، ومع اتسام أسعار النفط الخام الدولية بالتذبذب بين ارتفاعات و انخفاضات لأسباب متعددة و متداخلة، فسينجم على ذلك تأثيرات كبيرة على أهم متغيرات الاقتصاد الوطني، و من ثمة على مؤشرات الأداء في الأجل القصير و الطويل .
- نظرا لأهمية النفط الخام في الاقتصاد الوطني، حيث ترتبط به أهم متغيرات الاقتصاد الوطني ارتباط وثيقا، نفترض وجود علاقة سببية بين تقلبات اسعار النفط الخام ومؤشرات الأداء الاقتصادي للجزائر في الأجل القصير و الطويل.

3- أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث من خلال عدة جوانب نذكر أهمها كما يلي:

- إن أهمية النفط الخام في الاقتصاد العالمي جعل منه سلعة استراتيجية، حيث أن أي نقص فيه لأي سبب من الأسباب يؤثر على نمط الحياة في العالم؛
- التوجه الفكري العالمي الذي بدأ مع مقال " ماريون كينج هوبرت " (M.K.Hubbert) حول أن النفط مصدر ناضب غير قادر على التجدد إلا في الملايين السنين الآتية، فإن العرض الحالي محدود في المئات السنوات القليلة، و مع صعوبة إحلال طاقات بديلة أخرى لأن التكنولوجيا و البنية التحتية العالمية، و نمط الحياة تتمحور بشكل اساسي حول النفط الخام، مما يجعل متخذ القرار في كل الدول العالم، خصوصا المعتمدين عليه بشكل كبير يتساءلون عن مصيره؛
- كما أن تمحور الاقتصاد الجزائري من حيث القوانين و البنية التحتية، و هيكل الصادرات و مصدر الإيرادات حول النفط الخام، فإن لتذبذبات أسعار النفط الخام أثار كبيرة عليه، خصوصا في حالات الانخفاض الشديد لأسعار النفط ؛

¹- تم حسابها بالاعتماد على:

الجدول(2-1):الفصل الاول لهذه الأطروحة ،ص 31.

²-تم حسابها بالاعتماد على:

الجدول(1-1)، الفصل الاول لهذه الاطروحة ،ص30.

- كما لا ننسى إشكالية أو متناقضة التنمية المستدامة المرتبطة بالمحافظة على البيئة من خلال استعمال طاقة نظيفة.

4- أهداف البحث:

فالهدف الرئيسي لهذا البحث هو قياس أثر تقلبات اسعار النفط الخام على الاقتصاد الجزائري من خلال نموذج قياسي، ولتحقيق ذلك تم وضع مجموعة من الأهداف الفرعية كما يلي:

- تبيين موقع الجزائر من تحديد أسعار النفط الخام ؛
- تحليل آثار تقلبات أسعار النفط الخام على مختلف مؤشرات الاداء الاقتصادي في الأجل القصير و الطويل؛
- محاولة قياس العلاقة بين تقلبات أسعار النفط الخام ومؤشر الاداء الاقتصادي للجزائر_ يتضمن مؤشرات الأداء الاقتصادي في الاجل القصير والطويل معا_.

5- حدود البحث:

تم تناول التطور التاريخي لأسعار النفط الخام، و تمحيص مختلف العوامل الاقتصادية والغير الاقتصادية التي كانت وراء تذبذباتها، ثم تناول مختلف المتغيرات الاقتصادية المعبرة عن الأداء الاقتصادي الجزائري و تحليلها خلال الفترة (1980-2022) من خلال إظهار انعكاسات تقلبات أسعار النفط الخام عليها، و تم اختيار هذه الفترة لأنه سيتم بناء نموذج قياسي، فكلما كانت الفترة الزمنية أطول كان ذلك افضل لاعتبارات قياسية. أما الحدود المكانية فتم اختيار دولة الجزائر باعتبارها من بين الدول النفطية التي يرتبط أدائها الاقتصادي ارتباط وثيق بالإيرادات النفطية.

6- منهج البحث:

تم اعتماد منهج استقرائي، و الاستنباطي، إضافة إلى المنهج التجريبي أين تم قياس كميا أثر تقلبات أسعار النفط الخام على المؤشرات الأداء الاقتصادي للجزائر خلال فترة الدراسة.

7- الدراسات السابقة:

في حدود اطلاعنا دائما كان يقع اختيارنا على دراسات أو بحوث لها صلة ببحثنا، خصوصا التي كان يتناول فيها علاقة متغير ما بالاقتصاد الجزائري بصفة كلية، فقد أردنا معرفة المدخل الذي اعتمد في هذه البحوث في تحليل الاقتصاد الجزائري، ومن هذه البحوث نأتي على ذكر ما يلي:

❖ دراسة عامر محمد وآخرون (2023) بعنوان: " تشخيص أعراض المرض الهولندي: حالة الجزائر 2000 - 2020 "، عبارة عن مقال علمي نُشر بمجلة دراسات اقتصادية، هدفت الدراسة للتحقق من فرضية

نظرية المرض الهولندي بالجزائر، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مستعينة في عملية الكشف عن أعراض الظاهرة على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية تمثلت في مؤشر الأهمية النسبية للقطاعات المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر التضخم ومؤشر سعر الصرف واليد العاملة، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج مفادها وجود بعض الأعراض التي تظهر من خلال التطور والتوسع الواضح للقطاع الغير التبادلي ومؤشر التضخم كون مصدر الضغوط التضخمية أسعار السلع الغير التبادلية، وكذلك على أن سعر الصرف لا يعمل كقناة لانتقال أعراض المرض الهولندي إلى الاقتصاد بالجزائر وأرجع سبب ذلك إلى طبيعة نظام سعر الصرف السائد وكذلك تم التوصل إلى غياب انتقال عامل العمالة بين القطاعات المختلفة، وأوصت الدراسة بتبني سياسة التنويع الاقتصادي وتعقيم المداخل قبل دمجها في الاقتصاد الوطني من خلال تطبيق السياسات المالية والنقدية وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع التبادلي وكذلك الاستثمار في رأس المال البشري.

❖ دراسة منال عطوشي (2020) بعنوان: " **Chocs pétroliers et risques cycliques** "

d'un syndrome Hollandaise en Algérie: étude économétrique، عبارة عن أطروحة دكتوراه الطور الثالث تم مناقشتها بجامعة سيدي بلعباس، الدراسة هدفت إلى التحقق من مدى تأثير الصدمات النفطية على وضعية الاقتصاد الكلي وعلى ديناميكية الدورات الاقتصادية مع احتمال ظهور أعراض المرض الهولندي بالجزائر، وتوصلت إلى وجود أثر غير متماثل لصدمات أسعار النفط على المؤشرات الاقتصادية الكلية، إذ أن الصدمات السلبية في أسعار النفط تعيق تحفيز النمو الاقتصادي بسبب الآثار السلبية لظاهرة المرض الهولندي، وكذلك إلى أن الزيادة في النفقات العامة الناتج من إيرادات الصدمات النفطية الموجبة تؤكد عدم فعالية السياسة المالية، واعتمدها على الإيرادات النفطية مع عدم تحقيق كل من النمو والتنمية الاقتصادية، كما أن ارتفاع سعر الصرف الجزائري يثبت وجود تأثير مختلط للمرض الهولندي نظرا للتشوه القطاعي وكذلك تدهور قطاع الصناعة، وبالتالي فإن تكيف الاقتصاد مع تقلبات أسعار النفط غير مؤكد، مما يتطلب اتخاذ تدابير التنويع الاقتصادي لتقليل هيمنة اقتصاد الطاقة.

❖ خطاب عمران صالح الضامن(2018): قدم بحثه لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد تحت عنوان: " أثر تقلبات أسعار البترول العالمية على الاقتصاد العراقي خلال المدة (2004-2016)" ويهدف الباحث إلى تناول موضوع أسعار النفط على المستوى العالمي، من حيث الأسباب و الآثار الاقتصادية بصورة كلية إضافة إلى دراسة وتحليل الآثار الاقتصادية التي أنتجتها ظاهرة تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العراقي. و استخدم الباحث في الدراسة المنهج التحليلي والقياسي للوصول إلى هدف الدراسة، وكانت النتائج التحليلية و القياسية

متوافقة مع المنطق الاقتصادي، حيث أظهرت الدراسة أن هناك علاقة طردية بين أسعار النفط الخام و متغيرات الدراسة_ الناتج المحلي الإجمالي، الإيرادات العامة، الموازنة العامة، سعر الصرف، قيمة الاحتياط الأجنبي _ .

❖ العمري علي (2017/2016): أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر (3) تحت عنوان: " الاقتصاد الجزائري في ظل التغيرات الحديثة للأسواق النفطية العالمية - دراسة تطبيقية 1990-2014 ". حيث اظهرت الدراسة أهم التغيرات التي طرأت على الأسواق النقدية العالمية خلال فترة الدراسة، وخصوصا من حيث سعر النفط الخام و أثر ذلك على متغيرات الاقتصاد الجزائري، حيث قسم الفترة إلى فترتين هما: 1990 إلى 1999 أين اتبعت الجزائر سياسة مالية انكماشية بسبب انخفاض السعر الخام الدولي، و الفترة 2001 إلى 2014 أين اتبعت الجزائر سياسة مالية توسعية بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام الدولي.

❖ حيدوشي عاشور (2015): أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية للمدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي تحت عنوان : " اثر تقلبات اسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012" حيث اعتمدت الدراسة على نموذج تصحيح الخطأ المتعدد لدراسة العلاقة بين أسعار النفط الخام و النمو الاقتصادي و المتغيرات المساعدة _ تمثل أهم محددات النمو الاقتصادي كالإنفاق الحكومي، الاستثمار، النمو السكاني، ومعامل رأس المال البشري_ . وتوصلت الدراسة أن أي تغير في أسعار النفط يؤثر في معدل النمو الاقتصادي ولكن بوجود فترات الإبطاء وهذا يعني عدم آنية هذا الأثر .

❖ دراسة سيدي محمد شكوري (2012) بعنوان: " وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي: دراسة حالة الاقتصاد الجزائري " ، عبارة عن أطروحة دكتوراه علوم تم مناقشتها بجامعة أبي بكر بلقايد ب تلمسان، الدراسة حاولت التعرف على حقيقة معاناة الاقتصاد الجزائري من ظاهرة نقمة الموارد الطبيعية، إذ تم تفسير ظاهرة لعنة الموارد الطبيعية من خلال دورية السياسة المالية ونظرية المرض الهولندي، الدراسة توصلت إلى مجموعة من النتائج مفادها تعرض الاقتصاد الجزائري لبعض أعراض ظاهرة المرض الهولندي، حيث ظهرت بعض الأعراض من خلال التدهور الكبير في أداء قطاع الصناعة وكذلك قطاع الفلاحة، بالإضافة إلى أن ريع النفط له دور في تفشي ظاهرة الفساد وانتشار البيروقراطية وإبطاء وعرقلة سرعة التغيرات والتحويلات الهيكلية وحتى في تحقيق التنوع الاقتصادي، أما الجانب التجريبي من الدراسة توصل إلى أن سعر النفط يعتبر من المحددات الرئيسية للنشاط الاقتصادي في الجزائر وله تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، كل هذه النتائج تدعم وتعزز فرضية نقمة أو لعنة الموارد الطبيعية في الجزائر .

من خلال هذا الاطلاع على هذه الدراسات ، إضافة الى قراءات متمعنة في كتاب الاقتصادي "بول سامويلسون" توصلنا عند تناول الاقتصادي الكلي للجزائر الى تحليله بمؤشرات الأداء في الأجل القصير و

الطويل تحت اطار تحرك منحني الطلب الكلي و العرض الكلي و مختلف المتغيرات المؤدية لتحركهما. و من ثمة حللنا انعكاسات تقلبات اسعار النفط الخام على منحى العرض الكلي و الطاب الكلي و هذه المؤشرات.

8- هيكلة البحث:

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة كما يلي:

الفصل الأول: "اسعار النفط الخام في السوق الدولي و مكانة النفط الخام الجزائري في الاقتصاد الوطني و العالمي"، حيث سوف نتناول في هذا الفصل العديد من المفاهيم المتعلقة بالنفط الخام، سعر النفط الخام، مكانة النفط الخام في الاقتصاد الجزائري و العالمي وذلك لتحديد إمكانية للجزائر في تأثير على أسعار النفط العالمي.

الفصل الثاني: "انعكاسات تقلبات أسعار النفط الخام الدولية على الأداء الاقتصادي للجزائر خلال الفترة 1986-2019"، حيث تم تقييم اداء الاقتصاد الجزائري في فترة الدراسة بمؤشرات اداء في الأجل القصير _ الناتج الاجمالي المحلي، التوظيف/البطالة، المستوى العام للأسعار/التضخم، و أخرى في الأجل الطويل_النمو، من خلال تحليل انعكاسات تقلبات اسعار النفط الخام على هذه المؤشرات.

الفصل الثالث: "اثر تقلبات أسعار النفط الخام على مؤشرات الأداء الاقتصادي للجزائر خلال فترة الدراسة"، تم في هذا الفصل بناء مؤشر اداء اقتصادي للجزائر يجمع بين مؤشرات الأداء في الأجل القصير و الطويل، ليتم اختبار توافقه مع الواقع الاقتصادي للجزائر لنفس الفترة، و من ثمة تم قياس العلاقة بين هذا المؤشر و اسعار النفط الخام كميًا.

¹ فترة الدراسة الرسمية التي سجلت بها مشروع البحث لهاته الاطروحة كانت 1986-2018، لكن نظرا للمناقشة المتأخرة عن الموعد المبرمج، اضافة الى ان بعض المتغيرات احتاجت الى تغطية في فترة أطول، اضافة الى اعتماد البيانات السنوية في الدراسة التطبيقية حولنا جعل عدد المشاهدات يتعد قدر الامكان عن 30 من اجل الاقتراب من التوزيع الطبيعي و استخدام احصائية ت- و اف، فاعتمد على الفترة 1980-2022 في التحليل و الدراسة التطبيقية.

**الفصل الأول: أسعار النفط الخام في السوق الدولي
و مكانة النفط الخام الجزائري في الاقتصاد الوطني و
العالمي**

تمهيد:

يشكل النفط اهم مصدر للطاقة ،حيث كان له اثر كبير في النقلة الحضارية التي مرت بها البشرية منذ اكتشافه . و تبرز اهمية النفط في تفوقه على باقي مصادر الطاقة ، حيث يشكل حوالي 90% من الطاقة المستخدمة في شتى المجالات (المواصلات بجميع أشكالها ، صناعة مدنية و حربية ، فلاحية ...) . فأصبح بذلك سلعة استراتيجية لكل دول العالم ، و اي نقص في هذه السلعة لأي سبب من الأسباب يشكل تهديدا حيويا لنمط الحياة على الارض¹.

تمتلك الجزائر موارد هامة من نفط و غاز شرع في استغلالها منذ عام 1958 بعد اكتشاف اكبر حقلين للنفط و الغاز الطبيعي في منطقتي حاسي مسعود و حاسي الرمل²، حيث تقدر الاحتياطات المؤكدة للجزائر من النفط ب 12.2 مليار برميل³، فقطاع المحروقات (نفط و غاز) يعتبر المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري ، حيث بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي في المتوسط حوالي 36.24% للفترة 2000-2019⁴، اما نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات لا تتجاوز في المتوسط للعشرية الأخيرة 3% ، كما ان نسبة الإيرادات النفطية من مجموع الإيرادات العامة للدولة لم تقل في المتوسط عن 50% للفترة 1990-2019 ، و تجاوزت 60% في العديد من السنوات⁵، مما يؤكد الاعتماد الشديد للاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات الذي يجعل الاقتصاد الوطني يتأثر بتقلبات أسعار النفط الخام الدولية ، و لذلك من أجل أخذ فكرة عن مسار تطور اسعار النفط عبر الزمن، و العوامل المؤثرة عليها ، و كيفية تحدها في الاسواق الدولية ، و من أجل معرفة مكانة النفط الخام في الجزائري في الاقتصاد الوطني و العالمي. ارتأينا تقسيم هذا الفصل على النحو الاتي :

المبحث الاول : أسعار النفط الخام في السوق الدولي؛

المبحث الثاني : مكانة النفط الخام الجزائري في الاقتصاد الوطني و العالمي .

¹ M.King.Hubbert ,Nuclear energy and the fossil fuels , Drilling and Production Practice,American Petroleum Institute,1956, p 04.

² M.Mekideche ,Le secteur des hydrocarbures en Algérie (1958-2008) : problématiques, enjeux et stratégies , la série L'Algérie de demain- relever les défis pour gagner l'avenir , Alger ,Algérie , septembre 2008 ,p 05.

³ Organization of Petroleum Exporting Countries (OPEC), Annual statistical bulletin, 53rd edition,2018,p 26.

⁴ تم حسابها بالاعتماد على:الجدول (1-1) في الفصل الأول لهذه الأطروحة ،ص 32.
⁵ زاوي ياسمينية ، فرج شعبان ، اثر تقلبات أسعار النفط الخام الدولية على الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 _دراسة نظرية /قياسية باستخدام ECM ، مجلة معارف ، المجلد 17/ العدد1، جوان 2022، ص ص 450-471 .

المبحث الاول: أسعار النفط الخام في السوق الدولية

لأخذ فكرة عن ماهية اسعار النفط الخام الدولية ، و مسار تطورها عبر الزمن ، و اسباب تقلباتها في السوق الدولي سيتم تقسيم هذا المبحث كما يلي :

المطلب الاول: عموميات عن النفط الخام؛

المطلب الثاني: مفاهيم متعلقة بسعر النفط الخام؛

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على اسعار النفط الخام ؛

المطلب الرابع: تحليل مسار تطور اسعار النفط الخام خلال فترة 1986 - 2020 .

المطلب الأول : عموميات عن النفط الخام

قبل التطرق الى سعر النفط الخام الدولي من الضروري ان نأخذ فكرة على مفهوم النفط الخام ، خصائصه ، و انواعه.

1 - تعريف النفط الخام:

هو مادة عضوية سائلة لزجة في الغالب توجد تحت سطح الأرض ، و هي مكونة من الاف الجزئيات المتكونة من مختلف ذرات الهيدروجين و الكاربون ، هذه المركبات تعرف أيضا ب "الهيدروكربونات" ، تحتوي هذه الأخيرة كذلك على نسب مختلفة من الشوائب مثل الأكسجين ، الكبريت ، النيتروجين ، و ذرات معدنية ثقيلة⁶ ، و لذلك يتم تصنيف النفط الخام وفق خصائص تركيبه .

2 - خصائص النفط الخام:

يمكن ان تختلف هذه الخصائص بشكل كبير اعتمادا على طبيعة المكان الذي وجد فيه النفط الخام ، و ظروف تشكيله ، فالخصائص الفيزيائية للنفط الخام تستخدم لتصميم المصافي المناسبة له ، ، و كذلك تستخدم في تحديد السعر المناسب له. فخصائص النفط الخام تتضمن "كثافته" و تسمى *API gravity* ، حيث يحتوي هذا الاخير على الخصائص التالية: 1- محتوى الكبريت ، 2- محتوى النيتروجين ، 3- بقايا الكاربون ، و 4- رتبة التقطير ، كل من هذه الخصائص هي مهمة لأسباب مختلفة ، على سبيل المثال محتوى الكبريت للنفط الخام تكمن اهميته في تحديد نوع المعالجة المطلوبة في تصفيته ، و كلما ارتفع مستوى الكبريت في النفط الخام ، زاد تأثيره على سرعة تآكل المعدات ، و تلوث البيئة ...⁷

3 - انواع النفط الخام :

وفقا لخصائص النفط الخام يتم تصنيفه الى الانواع المعروفة التالية:

⁶M.Haderer ,I need to know an introduction the oil industry and OPEC ,printed by ueberreuter printgmbh,2100 korneuburg, Austria, p 12.

⁷ *Ibid* ,pp 18-19.

3-1 ثقيل /او خفيف :

يصنف النفط الخام بأنه ثقيل أو خفيف اعتمادا على "كثافته" (API gravity) ، عامة كلما زادت درجة API، كلما قلت كثافته - نفط خام ذو لون خفيف، كثافته رفيعة، سهل التدفق، و يحتوي عادة على معادن أقل و كبريت أقل- و يعرف " بالنفط الخفيف". اما النفط الخام الذي يرتفع فيه محتوى المعادن و الكبريت تكون درجة API له اقل ، بشكل عام يحتوي على الكثير من الكربون ، و ليس ما يكفي من الهيدروجين ، كما يستغرق وقت اطول للإنتاج - يكون اصعب في التصفية- و يعرف " بالنفط الثقيل".

حيث لدينا⁸ : - نفوط ثقيلة جدا (درجة API أقل من 10)

• نفوط ثقيلة (درجة API تكون بين 11 و 12)

• نفوط متوسطة (درجة API تكون بين 22 و 30)

• نفوط خفيفة (درجة API تكون بين 31 و 39)

3-2 حامض/أو حلو:

يمكن ايضا تصنيف النفط الخام على انه حامض أو حلو اعتمادا على نسبة الكبريت التي يحتوي عليها ، حيث يصنف النفط الخام الذي يحتوي على نسبة عالية من الكبريت - 0.5% فما فوق بالوزن - "حامض"، اما النفط الخام الذي يحتوي نسبة اقل من 0.5% من الكبريت يعتبر "حلو".

ملاحظة :

- مميزات و خصائص النفط الجزائري

يعرف النفط الخام للجزائر باسم " صحاري بلاند الجزائري"، و هو نفط خفيف و حلو اذ تبلغ درجة API 45.5⁹ ، كما يحتل المركز الثالث كأعلى نفط خام في سلة البلدان المصدرة للنفط¹⁰.

المطلب الثاني: مفاهيم متعلقة بسعر النفط الخام

يتحدد سعر النفط الخام في الأسواق العالمية حسب نوع النفط الخام _يوجد اكثر من 161 خامة نفطية متاجر بها دوليا_، و حسب عوامل عديدة اخرى اقتصادية و غير اقتصادية، لذلك يتم نسب هذه الخامات الى مرجعيات نفطية تتخذ كمرجع للتسعير النفطي .

1- مفهوم سعر النفط الخام :

يقصد بسعر النفط الخام إلى القيمة النقدية لبرميل النفط الخام في الأسواق الدولية للبتترول مقدرا بالدولار الأمريكي، و يبلغ الحجم القياسي لبرميل النفط في الأسواق العالمية حوالي 158.98 لترا من مادة النفط الخام، وهو ما يعادل 42 غالونا امريكيا¹¹ .

⁸ سعيد خليفة الحموي ، أساسيات انتاج الطاقة - البترول ، الكهرباء، الغاز-، الأكاديميون للنشر ، الأردن ، 2016، ص 94.

⁹ Copy right environment canada , engency science

¹⁰ Radioalgerie.dz/news/ar/article/2020/11/16 15 :30 pm

¹¹ Z. Hou and J. Keane, **The oil prices shock of 2014 drivers, impacts, and policy implications**, working paper number 415, published by overseas development institute, march 2015, UK, pp 10 - 11.

2- التاريخ الحديث لتسعير النفط :

نشأ نظام تسعير النفط الحالي استجابة لتغير موازين القوى، والتحويلات في الهياكل السياسية والاقتصادية، فضلاً عن التغيرات الأساسية في العرض والطلب¹²، و قد تنوع سعر السلعة النفطية في السوق المحلية و الدولية و في فترات زمنية مختلفة ، مجسدا كيفية تكونه ليمثل قيمة السلعة النفطية في السوق المحلية و الدولية لتلك الحقبة وفقا للظروف الاقتصادية و الغير اقتصادية السائدة فيها، سيتم تناول في هذا الجزء أهم تلك الأسعار حسب تطورها التاريخي فيما يلي¹³:

2-1 السعر المعلن من 1950 إلى 1979:

حتى أواخر الخمسينيات من القرن العشرين، كانت أسعار النفط تتحكم فيها الشركات المتعددة الجنسيات، المعروفة باسم الأخوات السبع، والتي كانت تمثل 85% من إنتاج النفط خارج كندا والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والصين. وكانت لهذه الشركات المتعددة الجنسيات مصالح في كل من مراحل الإنتاج الأولية والنهائية، وكانت تمتلك سلسلة القيمة بأكملها بدءاً من الاستكشاف وحتى التكرير. وكانت الحكومات تحصل على الإتاوات والضرائب، لكنها لم تشارك في تسعير النفط.

حتى سبعينيات القرن العشرين، كان نظام التسعير، المعروف بالسعر المعلن، مبنياً على هذه الإتاوات. واتسمت هذه الفترة بسوق كان عدد المشاركين فيه قليلاً والمنافسة غير الكاملة، حيث قامت الشركات المتعددة الجنسيات بتحديد الأسعار لتقليل التزاماتها الضريبية في جميع أنحاء العالم.

في عام 1960، تم تشكيل منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) من قبل إيران والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية وفنزويلا لتنسيق السياسات الضريبية والإتاوات، والحصول على الموارد من الشركات الخاصة، فضلا عن منع انخفاض الإيرادات لأعضائها. على الرغم من أن الشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات كانت لا تزال تهيمن على السوق في الستينيات، إلا أن الشركات المستقلة الأصغر كانت تدخل السوق. ويرجع ذلك إلى حقيقة أن دولاً، مثل فنزويلا وليبيا، منحت امتيازات للمشاركين الأصغر حجماً لأنهم رأوا فرصة للحصول على ضرائب وعوائد حكومية أعلى.

وفي الفترة ما بين عامي 1965 و 1973، زاد الطلب العالمي على النفط بسرعة. وردا على ذلك، قامت أوبك بزيادة الإنتاج لتلبية الطلب المتزايد. في عام 1973، بعد حصولها على حصة كبيرة من سوق النفط الخام العالمية، تحولت القوة لصالح أوبك حيث حددت لأول مرة سعراً معلنا.

¹² -M.Heier and S.koglund ,Crude oil price differentials , master thesis in financial economics ,Norwegian school of economics, Norway,2014,pp16-18.

¹³ - حيدوشي عاشور، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، أطروحة دكتوراه غير منشورة، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي، جامعة الجزائر، الجزائر، 2015، ص ص46-49.

خلال سبعينيات القرن العشرين، تم تقديم مفهوم السعر المعلن، وهو سلف لما يعرف الآن باسم القياس المرجعي الخام. أدى هذا إلى تحويل قوة تسعير النفط من الشركات متعددة الجنسيات إلى أوبك. تم اختيار الخام العربي الخفيف من المملكة العربية السعودية ليكون الخام المؤشر الأول وتم تحديد الأسعار بالنسبة له.

2-2 نظام تسعير صافي العائد 1980-1985:

أدت الأزمة الإيرانية عام 1979 إلى انقطاع مفاجئ في إمدادات النفط الخام. وأجبر هذا الشركات المتعددة الجنسيات على شراء النفط الخام في السوق المفتوحة لتلبية طلب مصافيها. ونتيجة لذلك، ظهرت سوق فورية جديدة تتمتع بشفافية أعلى، مما يسهل على الدول غير الأعضاء في أوبك والشركات الخاصة ترسيخ نفسها في سوق النفط. وفي أوائل الثمانينيات، زادت أوبك إنتاجها استجابة لارتفاع أسعار النفط الخام. ومع ذلك، أدى الركود العالمي في منتصف الثمانينات إلى انخفاض الطلب على النفط. وقد مثل هذا تحدياً كبيراً لنظام التسعير المعلن من أوبك، مما أدى في النهاية إلى زواله. هناك عامل آخر أدى إلى زوال نظام التسعير المعلن لمنظمة أوبك وهو وصول المزيد من النفط إلى الأسواق الدولية حيث حقق الأعضاء من خارج أوبك اكتشافات جديدة وزيادة الإنتاج. وبما أن الأعضاء من خارج أوبك قاموا بتسعير نفطهم حسب ظروف السوق، فقد تمكنوا من فرض سعر أقل لخاصهم مقارنة بأوبك. أدى هذا بالموردين الذين لديهم فائض من النفط الخام، إلى خفض الأسعار في السوق الفورية، مما أدى في النهاية إلى انخفاض الطلب على خام أوبك. وعندما أصبح من الواضح لأوبك أن محاولات الدفاع عن السعر المعلن لن تؤدي إلا إلى انخفاض حصة السوق، فقد اعتمدت نظام تسعير جديد، وهو نظام تسعير صافي العائد. واعتمدت الدول الأخرى المصدرة للنفط هذا النظام الذي يوفر للشركات هامش تكرير مضمون.

2-3 صيغة التسعير من 1986 الى اليوم:

وقد أدى التسعير السابق إلى زيادة المعروض من النفط في السوق المنتجة المكررة، مما أدى إلى انهيار أسعار النفط في عام 1986. بعد الأزمة، ظهر نظام سوق جديد لتسعير النفط الخام، يُعرف باسم "صيغة التسعير". النظام عبارة عن ترتيب يتفق فيه المشتري والبائع مسبقاً على السعر الذي سيتم دفعه مقابل المنتج الذي يتم تسليمه في المستقبل. يعتمد هذا السعر القياسي على حسابات محددة مسبقاً، ولا يزال قيد الاستخدام حتى اليوم. تخلت أوبك عن نظام تسعير صافي العائد واعتمدت نظام السوق الجديد، وبالتالي نقلت قوة التسعير إلى السوق. وفي عام 1988، حظي نظام التسعير الجديد المتعلق بالسوق بقبول واسع النطاق بين معظم البلدان المصدرة للنفط. وفي السنوات اللاحقة، جعلت الثورة التكنولوجية التداول الإلكتروني على مدار

24 ساعة ممكناً من أي مكان في العالم. مكنت الثورة من تطوير نظام تسعير معقد لأسواق النفط المترابطة، تتكون من العقود الآجلة والمادية والمشتقات الأخرى في سوق الاوراق المالية¹⁴.

3- التسعير المرجعي للنفط الخام:

يستخدم هذا التسعير نظرا للتنوع في نوعية النفط الخام حسب درجة API ، حيث يوجد أكثر من 161 نوع من النفط الخام متداول دوليا ، اذ هناك اربع خامات نفطية تتخذ كمرجع أساسي للتسعير النفطي و هي¹⁵ :

3-1 غرب تكساس الوسيط ((West Texas Intermediat(WTI)) :

هو نفط خام ذو جودة عالية ، حلو و خفيف ينتج في شمال امريكا .

3-2 مزيج برانت ((Brent Blend(BB)) :

هو مزيج متكون من عدة خامات نفطية من حقول في منطقة بحر الشمال ، تقع فوق ألمانيا و المملكة المتحدة _ سعر النفط المنتج في إفريقيا ، اروبا ، و الشرق الأوسط يميل إلى الاعتماد على هذا النفط _ .

3-3 نفط دبي - عمان ((Dubai-Oman Oil (DOO)) :

يعتمد كمرجع لتدفق النفط الخام الحامض في الشرق الأوسط ، منطقة آسيا ، و المحيط الهادي¹⁶.

3-4 سلة اوبك((OPEC Basket(OB)) :

تحتوي سلة اوبك على 13 نوع من النفط الخام ،حيث ان نفط صحاري بلاند هو احد خامات هذه السلة.

ان نسب النفط الخام الى هذه المرجعيات يسهل تحديد خصائصه لكل من المشتري و البائع .

4- اسواق النفط العالمية :

النفط الخام هو سلعة عالمية يتم تداوله في مختلف الأسواق حول العالم ، لذلك من المهم التعرف على هذه الأسواق.

4-1 تعريف السوق العالمي للنفط الخام:

في تعريف واسع له يتكون سوق النفط العالمي من سلسلة طويلة و واسعة من عديد الفاعلين الاقتصاديين اللذين يتعاملون في أسواق متعددة ، حيث يتواجد النفط الخام في الغالب تحت الأرض في رواسب من الصعب الوصول اليها ، اين يتم استخراجها من قبل شركات نفط وطنية و اجنبية بعد حصولها على حق استخراجها من قبل الحكومة ، قبل ان يتم نقله يجب فصله - النفط الخام- عن الماء و الغاز الطبيعي و المنتجات الجانبية الأخرى المستخرجة، ثم يتم بيع النفط الخام في مصافي التكرير في الأسواق الفورية حول العالم ، يصل عادة

¹⁴ - M.Heier and S.koglund , op.cit. , pp16-18.

¹⁵ - H.Z.Harraz ,Bench marks of crude oil , lecture04, p 04.

¹⁶ - M.Haderer, op. cit. , p 19.

النفط الخام الى هاته المصافي عن طريق : السفن الناقله ، او عبر خطوط انابيب النفط ، حيث تستخدم هاته المصافي مجموعة واسعة من الطرق الكيميائية لتكرير النفط الخام للحصول على مختلف المنتجات النفطية ، من ثمة تباع هذه الأخيرة لاحقا في اسواق المستخدمين الصناعيين و أسواق التجزئة ، اين تصل المنتجات النهائية الى الاستهلاك في شكل وقود النقل ، او التدفئة ، او كهرباء ، البلاستيك الخ.¹⁷ و لشرح كيفية سيرورة المتاجرة في اسواق النفط الخام نعرض النقاط التالية:

4-1-1 التبادل في الاسواق الفورية:

بداية معظم التدفقات التجارية تجري تحت مسمى العقود ، يعني الالتزام بعرض النفط عند سعر و وقت محددين مسبقا، ف سعر النفط كان يوضع من قبل الشركات النفطية الكبرى سابقا ، و لاحقا اصبح يحدد من قبل الدول المصدرة للنفط ، على الرغم من انه على المنتجين ان يأخذوا بعين الاعتبار قوى السوق مثل : عرض النفط ، الطلب عليه ، و المنافسة . فكانت أسعار البيع المحددة مسبقا سمة من سمات قطاع النفط ، لكن مع بداية الثمانينات اصبحت صناعة النفط تعتمد بشكل متزايد على السوق الفورية ، حيث حلت الأسعار الفورية محل أسعار البيع الرسمية . في 2004 اشارت التقديرات ان العقود تمثل ما يزيد قليلا عن 50% من التجارة العالمية في النفط الخام . السعودية ، الكويت، قطر ، عمان ، و ليبيا تباع في الغالب باستخدام العقود ، تستخدم روسيا و نيجيريا الأسواق الفورية بشكل اساسي ، كما قسمت النرويج و المكسيك و فنزويلا مبيعاتها من النفط الخام بما يتماشى مع متوسط الأسهم العالية لأنواع مختلفة من أسعار البيع . يتم تعريف الصفقات الفورية على أنها عمليات تسليم فورية للنفط الخام خارج اي التزام بالتوريد المستمر . على الرغم من أن السوق الفورية تمثل أقل من 50% من مبيعات النفط المادية ، فإن الأسعار الفورية هي المحدد الأساسي لجميع أسعار النفط الأخرى تقريبا ، حيث يتم استخدامها على سبيل المثال في معظم صيغ التسعير لصالح مصطلح "مبيعات النفط لأوبك" و العديد من الدول المنتجة الأخرى .

على الرغم من أهمية السوق الفورية ، فهي لا تتسم بالشفافية الكاملة (من حيث الأسعار و الكميات)، ان الصفقات السوق الفورية المادية ليس لديها غرفة مقاصة مركزية و غالبا ما تكون سرية ، خدمة التسعير الرائدة عالميا ، تستند في تقييماتها اليومية على 62 درجة من النفط الخام على اسعار النفط المشحون من مراكز النقل الرئيسية (محطات بحرية ، او مراكز خطوط الأنابيب) في ظل ظروف السوق النموذجية . هذا يعني ان طرق تقييم السعر للنفط الخام تختلف اعتمادا على خصائص السوق لنوع معين من النفط.

¹⁷ J.Happonen, **A review of factors determining crude oil prices**, unpublished master's thesis in economics, department of economics, Helsinki school of economics, Finland , 2009 , p 09.

فالصفقات التجارية لمختلف مناطق النفط تختلف من حيث الأسعار (مثل أسعار البضائع المحملة مجاناً على ظهر السفينة (FOB)، أو الأسعار التي تسليمها بعد خصم تكاليف الشحن (CIF)، أو الأسعار التي أعلنتها مصافي التكرير)¹⁸.

4-1-2 التبادل في الاسواق الآجلة:

يجتمع بائعو النفط و مشتروه في بورصة السلع ، حيث يتاجر فيها في : الخيارات options ، العقود الآجلة ، و التسليم المادي للنفط الخام و مختلف المنتجات النفطية ، حالياً هناك ثلاث بورصات رئيسية اين يتم تداول النفط الخام فيها و هم كما يلي:

- بورصة نيويورك (the New York Mercantile Exchange (NYMEX))
- بورصة لندن الدولية للنفط (the International Petroleum Exchange (IPE))
- بورصة طوكيو (the Tokyo Commodity Exchange (TOCOM))¹⁹ _ لأخذ فكرة على حجم

التداول للنفط الخام في هذه البورصات يمكنك العودة الى المقال الأصلي_.

حيث يتم تداول النفط الخام في العديد من الصفات المختلفة ، و لكن يتم اعتبار ثلاثة انواع من " مزيج النفط الخفيف" كمرجع للتسعير النفطي ، كما انها تمثل مناطق انتاج النفط الرئيسية : غرب تكساس الوسيط (WTI) في الو. م. أ ، مزيج برنت (بحر الشمال) اوروبا ، و خام دبي في الشرق الأوسط. ترتبط مراجع التسعير النفطي ارتباطاً وثيقاً ، حيث تساوى كل من غرب تكساس الوسيط (WTI) و مزيج برنت لعقود، اين بلغ متوسط انتشارهما على مدار 20 سنة حوالي 1.44 دولار لصالح غرب تكساس الوسيط (WTI) غالباً. وتعتبر سلة خامات اوبك كمرجع سعري رابع ، حيث تتكون من متوسط مرجح ل 13 مزيج للدول الأعضاء ، كما تشتمل السلة على بعض النفوط الثقيلة .

-المشاركون:

تصنف لجنة تداول السلع الآجلة ((Commodity Future Trading Commission (CTCF)) ، و هي وكالة تابعة للحكومة الأمريكية تراقب بورصة نيويورك (NYMEX) ، المشاركون في البورصات الى فيئتين رئيسيتين : التجارية و الغير التجارية²⁰.

¹⁸ E.Mileva and N.Siegfried ,Oil market structure ,network effects and the choice of currency for invoicing ,European central bank ,occasional paper series ,No 77 ,december 2007,p 12.

¹⁹ E.Mileva and N.Siegfried , op. cit. , p 13.

²⁰ J.Happonen, op. cit. , pp 22-25.

أ- المشاركون التجاريون : هم منتج النفط الخام ، و مكرروه ، و مبادلوه (تجاروه).

ب- المشاركون الغير التجاريون : ليس لديهم ارتباط مباشر بالنفط و بالتالي يطلق عليهم غالبا المضاربون ، و ينقسم هؤلاء ايضا الى مجموعتين : -صناديق التحوط (Hedge Funds) ، -وسطاء الأرصدة (Floor Brokers).

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة على اسعار النفط

العوامل المؤثرة على أسعار النفط الخام هي كثيرة و متداخلة سيتم تقسيمها الى عوامل اقتصادية و عوامل غير اقتصادية كما يلي ²¹:

1- العوامل الاقتصادية :

تتأثر أسعار النفط الخام بالعديد من المتغيرات الاقتصادية ك: العرض و الطلب على النفط الخام، انتاج النفط الخام، استهلاك النفط الخام ، الاحتياطات العالمية للنفط الخام ، الطاقات المتجددة ،...، كما سنرى فيما يأتي:

1-1 العرض و الطلب:

تتأثر اسعار النفط الخام بالقانون الأساسي للعرض و الطلب ، فزيادة الطلب (أو انخفاض العرض) _ مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة_ ، يجب أن ترتفع الاسعار كآلية للحفاظ على التوازن . و مع انخفاض الطلب (أو زيادة العرض) _ مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة_ ، يجب ان تنخفض الاسعار كآلية للحفاظ على التوازن . ان أسعار احتياطات النفط و الغاز هي انعكاس لضغوط العرض و الطلب في اطار زمني معين ، فعندما يكون الطلب على منتجات النفط الخام مرتفعا ، تتكيف الأسعار للحفاظ على مستويات العرض في المستقبل مع اخذ في الاعتبار مستويات الانتاج الحالية ، ومن ناحية اخرى ، فإن ارتفاع الأسعار يشجع على الانتاج وزيادة مستويات العرض و هذا يؤدي الى انخفاض سعر النفط و منتجاته _ زيادة العرض من النفط لا يكون بشكل مطلق ، فهناك عوامل تتحكم به كقدرات الانتاج له ، و الاحتياطات المؤكد منه، و الحصص المحددة ... _ . و مثال على ذلك: جائحة كوفيد-19، انخفض الطلب على النفط و مشتقاته بسبب تباطؤ الاقتصاد العالمي ، مما أدى الى انخفاض اسعار النفط حيث بعد ان كان متوسط سعر برميل النفط لسلة اوبك يبلغ 64.04 دولار في سنة 2019 انخفض بسبب الجائحة الى 41.47 دولار في سنة 2020.

²¹ M.Gayagri , E.M.Amarfio ,and S.A.Marfo , **Determinants of Global Pricing of Crude Oil- A Theoretical Review** , International Journal of Petroleum and Petrochemical Engineering (IJPPE) Volume 3, Issue 3, 2017, PP 9-13.

1-2 إنتاج النفط الخام:

قبل سبعينيات القرن الماضي ، كانت أعمال النفط تهيمن عليها سبع شركات غربية تعرف ب "سبع أخوات " او الشقيقات السبع" ، عملت هذه الشركات في جميع أنحاء العالم وكانت مسؤولة عن التطورات الهامة في حقول النفط. تتألف الشقيقات السبع من: 1 - شركة النفط الأنجلو-فارسية ، 2-فقط الخليج ، 3- وستاندرد أويل أوف كاليفورنيا ،4- وتكساكو ،5- ورويال داتش شل ، 6-ستاندرد أويل أوف نيو جيرسي،7- وستاندرد أويل كومباني في نيويورك . بعد أزمة النفط في السبعينيات و بسبب التطورات السياسية، أصبح إنتاج النفط مؤمماً حول العالم إلى حد كبير. حيث أصبحت الشركات متعددة الجنسيات اليوم تسيطر فقط على حوالي 5٪ من احتياطات النفط العالمية ، لكنهم يبقون شركاء مهمين في سوق النفط وتطوير صناعة البترول.

فأكبر منتجي النفط هم تقريباً الدول التي لديها أكبر الاحتياطات المؤكدة، كما هو الحال بالنسبة لدول المنتجة في الشرق الأوسط. و رغم ذلك فقد تمكنت بعض الاقتصاديات المتقدمة من استخدام احتياطياتهم بشكل فعال أكثر بالرغم من انه لديهم نسبة أقل من الاحتياطي للإنتاج ، بينما تعاني الاقتصاديات الأخرى التي تنتج بمعدلات أعلى من انخفاض الإنتاج بسبب استنفاد الاحتياطات. كما هو الحال بالنسبة لروسيا و الولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص، فهما ينتجان بمعدل مرتفع جدا بالرغم من احتياطياتهما المنخفضة نسبياً.

منذ سبعينيات القرن العشرين ، قام بعض أهم منتجي النفط بتوجيه مصالحهم من خلال منظمة البلدان المصدرة للنفط اوبك (OPEC) ، بينما يتم تمثيل منتجي النفط الآخرين بشكل واسع من خلال وكالة الطاقة الدولية (IEA) ، وهي منظمة شقيقة وتشارك بنفس الأعضاء للبلدان المتقدمة مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD). المنتجون و/ أو المستهلكون المهمون مثل : روسيا ،الصين ،والهند ليسوا أعضاء في أي من هذه المنظمات. يتأثر العرض العالمي للنفط أيضاً بحقيقة أن النفط هو مورد طبيعي ناضب غير متجدد يخضع لشروط مثل :موقع الاحتياطات ، كمية النفط ،خصائصه الفيزيائية الموجودة في الخزانات المختلفة ،والتكوين الجيولوجي الذي يوجد فيه النفط . تحدد بعض هذه العوامل المادية تكاليف الاستخراج من احتياطي معين. بالإضافة إلى ذلك ، فإن الأمر يستغرق وقتاً واستثمارات كبيرة لاكتشاف الخزانات الجديدة وتطويرها. وبالتالي فإن العوامل التي تؤثر على الإنتاج العالمي للنفط من الحقول الموجودة في البلدان المصدرة للنفط تدفع أسعار النفط على المدى القريب. من ناحية أخرى ، أدى التقدم التكنولوجي إلى زيادة المعروض من النفط الخام وخفض الحدية لإنتاج النفط. أدت التكنولوجيا الجديدة مثل الحفر الأفقي ، والاستخلاص المعزز للنفط إلى زيادة الاسترداد النهائي للخزانات وكميات النفط التي يمكن إنتاجها. يمكن الآن الاستفادة من رواسب النفط الموجودة في أعماق البحار والتي لم يكن من الممكن الوصول إليها سابقاً ، كما تم تخفيض تكلفة استخراج ومعالجة احتياطيات النفط غير التقليدية من خلال التقدم التكنولوجي في الصناعة.

1-3-3 الاحتياطي العالمي للنفط الخام:

يلعب الاحتياطي العالمي للنفط دور كبير في التأثير على المعروض النفطي في المدى القصير و الطويل ، و تنقسم الاحتياطات النفطية بصورة عامة الى :

1-3-1-1 الاحتياطات النفطية المؤكدة :

هي الكميات المقدرة لكل السوائل و التي احصائيا تعرف بالنفط الخام ، و التي يمكن من خلال تحليل بيانات علوم الأرض و الهندسة تقديرها بدرجة معقولة من اليقين لتكون قابلة للاسترداد تجاريا ، من تاريخ معين فما فوق ، و من خزانات معروفة و في ظل ظروف اقتصادية و أساليب تشغيل و لوائح حكومية محددة²² . يقصد بدرجة معقولة من اليقين انه يجب ان يكون هناك على الأقل احتمال 90% بأن الكميات المستردة بالفعل سوف تساوي أو تتجاوز التقدير²³ .

1-3-1-2 الاحتياطات النفطية الغير المؤكدة²⁴ :

و يتم تقدير الاحتياطات الغير مؤكدة بسبب عوامل اقتصادية أو تنظيمية على أنها أقل قابلية للاسترداد و بالتالي غير مؤكدة ، و تنقسم هذه الفئة الى :

أ - الاحتياطات المحتملة : احتمال استردادها يصل الى 50%

ب- الاحتياطات الممكنة : احتمال استردادها يصل الى 10%

بلغت الاحتياطات العالمية المؤكدة من النفط الخام حوالي 1,550,736.0 مليون برميل في 2019²⁵ بمعدل نمو بين سنتي 2018/2019 وصل الى 3.6% ، كما بلغت الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام ل اوبك لنفس السنة حوالي 1,226,543.0 مليون برميل اي ما يمثل 79.1% من الاحتياطات العالمية المؤكدة ، و بلغت حوالي 81,463.0 مليون برميل لنفس السنة ل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) اي ما يمثل نسبة 5.25% من الاحتياطات العالمية المؤكدة من النفط الخام ، اما بالنسبة لدول الاتحاد السوفياتي سابقا (FSU) فقد بلغت الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام حوالي 118,886.0 مليون برميل لنفس السنة دائما اي ما يمثل نسبة 7.66% الاحتياطات العالمية المؤكدة من النفط الخام.

1-4-4 حركة الخزين الاستراتيجي للنفط الخام²⁶:

لعب المخزون/ الاحتياطات الاستراتيجي للنفط (The Strategic Petroleum Reserve (SPR))

و هو أكبر مورد للنفط الخام في حالات الطوارئ في العالم. دورا في سياسة الطاقة الأمريكية لأكثر من 40 عاما ، وقد تطور تركيز احتياطي النفط الاستراتيجي مع تغير الظروف في الوم.أ ، و أسواق النفط العالمية

²² Organization of Petroleum Exporting Countries (OPEC), **Annual statistical bulletin**, 53rd edition, 2018, p 125.

²³ Society of Petroleum Engineers (SPE), **Petroleum Reserves Definition (1997; archived)**, web document , <http://www.spe.org>, Accessed : 15/06/2021 , 13:33 pm.

²⁴ Investopedia , **Proven Reserves Definition** , web page , <http://www.investopedia.com> , Accessed : 15/06/2021 , 14:00 pm.

²⁵ Organization of Petroleum Exporting Countries (OPEC), **Annual statistical bulletin**, 55thrd edition, 2020, p 22.

²⁶ Congressional Research Service (CRS) , **The Strategic Petroleum Reserve : Background , Authorities, And Consideration** ,13 may 2020, CRS Report , <http://www.crsreports.congress.gov/R46355> , Accessed : 15/06/2021 , 16:00 pm.

عندما تم انشاءه في 1975 بعد الحرب العربية- الاسرائيلية (1973) ، اين قامت اوابك (منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (OPEC) بتخفيض انتاج النفط الخام ، و فرضت حصر على كل من الولايات المتحدة الأمريكية (الو.م.أ) و الدول المساندة لإسرائيل ، حيث وصل بعض النفط الخام العربي الى الو.م.أ ، لكن متوسط السعر الاسمي لواردات النفط تضاعف الى 03 مرات من 1973 الى 1974 ، استجابة لهذا الحصر ، الكونجرس الأمريكي صرح بإنشاء المخزون/ الاحتياط الاستراتيجي للنفط (The Strategic Petroleum Reserve (SPR) في 1975 ، حيث في هاته السنة كان متوسط انتاج النفط الخام في الو.م.أ حوالي 8.3 مليون برميل لليوم ، بينما استهلاكها للنفط الخام كان بالتقريب الضعف حوالي 16.3 مليون برميل لليوم ، عند انشاء المخزون الاستراتيجي للنفط كان الغرض منه هو التقليل من تعرض الو.م.أ لتأثيرات الانقطاع الشديد في امدادات الطاقة من المنتجات البترولية، و توفير حماية محدودة في الأجل قصير _30 الى 90 يوم _ ، و بتوقيع الو.م.أ على اتفاقية برنامج الطاقة الدولية ، تكون ملزمة بالحفاظ على مخزون استراتيجي استعدادا لاستجابة منسقة أثناء حالة الطوارئ . تشير العديد من المؤشرات إلى ان سوق النفط قد يكون أفضل تجهيزاً للاستجابة لاضطرابات الإمدادات اتجاه انخفاض في أسعار النفط الخام بداية من عام 2014 ، و مع دور منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) ، والقدرة الأمريكية الجديدة في السوق ، والتطور أنماط الاستهلاك، كما أضافت التطورات التكنولوجية المستخدمة في الولايات المتحدة بشكل كبير إلى إنتاج النفط الخام فيها . ففي ديسمبر 2015 ، رفع الكونجرس القيود المفروضة على صادرات النفط الخام الأمريكية، حيث اصبحت تقوم بتصدير النفط الخام بمستويات قياسية ، مما يتسبب في انخفاض وارداتها من النفط الخام والمنتجات البترولية الصافية. وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA) ، كانت الولايات المتحدة مُصدراً صافياً للنفط الخام والمنتجات البترولية من سبتمبر 2019 حتى يناير 2020 .

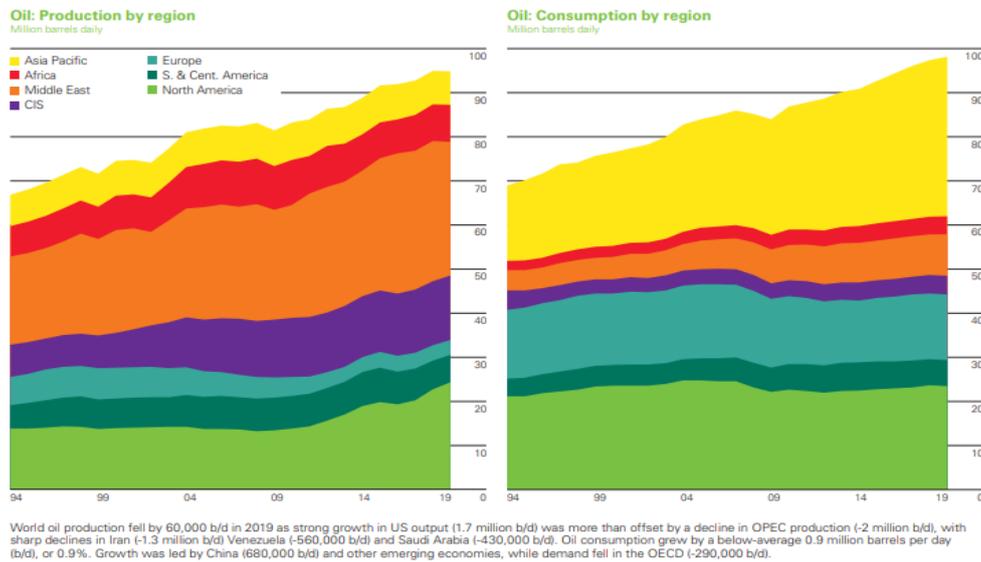
1-5 استهلاك النفط الخام:

يتأثر الطلب على _استهلاك_ النفط الخام كثيرا بالطلب على منتجات النفط المكرر. هناك اختلافات كبيرة في معدلات الاستهلاك بين مختلف الدول ، حيث تشكل دول المتقدمة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مثل : الدنمارك ،ألمانيا ، لوكسمبورغ ، و المملكة المتحدة تقريبا 50% من الطلب العالمي. و كما ان الطلب على النفط الخام له عدة مصادر ايضا ، لكن يمكن تحديد اهم قطاعين و هما النقل والصناعة ، حيث يشكلان حوالي 85% من الطلب العالمي الاجمالي على النفط ، و يشكل توليد الطاقة الكهربائية والتدفئة التجارية والسكنية النسبة المتبقية من الطلب. و مع أن استخدام الصناعات للنفط و مشتقاته، قد يتم استبدالهم بمصادر أخرى للطاقة مثل الفحم والطاقة الكهرومائية ، ومع ذلك يبقى اعتماد النقل بشكل كامل على منتجات النفط

الخام لتغطية احتياجاته من الطاقة. أدت الفترة الطويلة لأسعار الوقود المنخفضة الى تمحور البنى التحتية للنقل والصناعة حول المنتجات النفطية ، وحتى مع ارتفاع أسعار النفط و الوقود ، واجهت التقنيات البديلة صعوبة في اكتساب مكان في ظل هذه البنى . فالقطاع الصناعي يعتمد على استخدام النفط بشكل كلي تقريبا في توليد الطاقة أو التدفئة لأغراض الصناعة. كما أنه يستخدم المنتجات النفطية كمواد خام لتصنيع المنتجات مثل: البلاستيك ، الكيماويات الصناعية، و الأسفلت. في الآونة الأخيرة ، استهلاك النفط زاد بمتوسط أقل من 0.9مليون برميل لليوم حيث 0.9% نجم عن الصين بازدياد استهلاكها للنفط ب 680000 برميل لليوم ، مع اقتصاديات ناشئة أخرى ، بينما الطلب على النفط انخفض ب 290000 - برميل لليوم لدول (OECD)²⁷.

و يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل الاتي:

الشكل (1-1): استهلاك النفط الخام حسب المناطق



المصدر:

British Petroleum, **BP Statistical Review of World Energy Journal 2020**, 69th edition ,2020 , p23.

1-6 تأثيرات تقلبات سعر الصرف للدولار الأمريكي :

من سنة 1974 فما فوق ، تم ربط الدولار الأمريكي بالنفط الخام رسميا ، حيث أن معظم تداولات النفط العالمية يتم فوترتها ، تسليمها ، و تسويتها بالدولار الأمريكي ، لذلك فإن التقلبات (او التذبذبات) في معدل سعر الصرف الدولار الأمريكي ، ليس له تأثير مباشر فقط على استقرار الاقتصاد العالمي و سعر النفط الدولي في الصناعة النفطية ، و لكن له تأثير مهم ايضا على سياسات النفط في الدول المصدرة و المستهلكة على حد سواء ، و كما له تأثير كذلك على استكشاف و تطوير النفط في العالم .يؤدي تخفيض قيمة الدولار

²⁷ British Petroleum, **BP Statistical Review of World Energy Journal 2020**, 69th edition ,2020 , p23.

الأمريكي حتما الى ارتفاع اسعار النفط العالمية ، و تحسين الدولار الأمريكي يؤدي الى انخفاض أسعار النفط العالمية ، حيث يؤدي تخفيض قيمة الدولار الأمريكي الى تخفيض القدرة الشرائية الحالية لأرباح النفط المقومة بالدولار الأمريكي لمنظمة اوبك ، حيث ان هذه الأخيرة ستعامل مع انخفاض عائداتها برفع اسعار النفط لتحد من الخسائر في العائدات _ لا يمكن اخذ هذا التحليل بشكل مطلق حيث ان اوبك عند انتهاجها هذه السياسة في 1998 رفع سعر نفطها بدأت تفقد حصتها السوقية لصالح الدول المصدرة للنفط من خارج اوبك _ هناك دراسة كمية اجريت من قبل "تشنغ ويلي" (Chang Wei li) أشارت الى ان تقلبات سعر صرف الدولار الأمريكي يؤثر على اسعار النفط الدولية في الاجل القصير و الطويل ، اذا وجدت الدراسة انه في الاجل الطويل ان كل ارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي ب 1% يخفض في سعر النفط الخام الدولي ب 3.06% ، و في الاجل القصير ان كل ارتفاع في سعر الصرف الدولار الأمريكي ب 1% يخفض سعر النفط الخام الدولي ب 1.82%.

كما انه في نهاية 2001 تم تخفيض سعر صرف الدولار الأمريكي في مقابل معظم العملات الغربية ب 15% ، في نفس الوقت لوحظ ان اسعار النفط الدولية ارتفعت ب 5 مرات ، كما انه ايضا في 2007 انخفض سعر الدولار الأمريكي مقابل اليورو ب 10% ، ليلاحظ ارتفاع في أسعار النفط ب 60% _ قد يكون هناك اسباب اخرى لارتفاعات اسعار النفط الخام الدولية غير انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي _²⁸.

1-7 الطاقات البديلة(الطاقات المتجددة) :

ان كوكبنا يعاني من الكثير من المشكلات ، و يعتبر الاحتباس الحراري أحد هذه المشكلات الأكثر إلحاحا ، و الناجمة الى حد كبير عن طريقتنا الحالية في انتاج و استهلاك الطاقة . و يدعو عدد كبير من السياسيين و العلماء الى اطلاق الصفقة الخضراء الجديدة كأداة أخرى ، لاستخدامها للخروج من هذا الموقف ، يتضمن تنفيذ خطة الانعاش لأوروبا ايضا من بين أهدافها ازالة الكربون اقتصاديا عن القارة ، اذا تحققت هذه المبادرة و غيرها من المبادرات المماثلة ، فستلعب الطاقات المتجددة بلا شك دورا رئيسيا في عملية ازالة الكربون المنتظرة²⁹ .

1-7-1 الطاقة و تحولاتها عبر التاريخ:

الطاقة هي أساس جميع التغيرات الاقتصادية الكبرى التي تحدث عبر التاريخ ، و خاصة تلك التي حدثت في القرنين الماضيين ، حيث كانت الثورات الصناعية الثلاث الكبرى التي غيرت العالم خلال 250 سنة

²⁸ L.Yan , Analysis of the international oil price fluctuations and its influencing factors ,American journal of industrial and business management ,2012,02,p43.

²⁹ I.Plaza , The Energy challenge : the transition to a new energy model, 12 April 2021 , web article , The Energy Challenge: the Transition to a New Energy Model <https://www.bbvaopenmind.com> , Accessed : 22/11/2021 , 13:00 pm.

الماضية مدعومة بمصادر الطاقة المتنوعة ، اين حدثت الثورة الصناعية الاولى بين نهاية القرن الثامن عشر حتى القرن التاسع عشر بدعم من الفحم، مما جعل استخدام المحرك البخاري ممكنا ، كما حدثت الثورة الصناعية الثانية خلال النصف الأول من القرن العشرين ، و كانت مدفوعة باستخدام النفط لتشغيل محركات الاحتراق الداخلي ، في حين ان الثورة الصناعية الثالثة بدأت في النصف الثاني من القرن العشرين و استمرت الى يومنا هذا ، شهدت هذه الحقبة طفرة في الالكترونيات، تكنولوجيا المعلومات ، و الاتصالات ، حيث هذه الحقبة هي مدفوعة ليس فقط بالنفط و لكن ايضا بالغاز و الاستخدام الناشئ للطاقات المتجددة ، في وقت من الأوقات بدا ان هذه الثورة الصناعية الثالثة ستعمل بالطاقة النووية ، لكن التكلفة العالية للتركيب و صيانة محطات وقود اليورانيوم ، الى جانب الحوادث الخطيرة لجزيرة "ثري مايل" (Three mille Island) في 1979 ، "تشير نوبيل" (Chernobyl) في 1986 ، و فوكوشيميا (Fukushiman) في 2011. جعل هذا المصدر للطاقة كمصدر ثانوي في العديد من البلدان ، حتى التي كانت ترغب سابقا في الاعتماد على استخدامها ، هذا من أهم احد الأسباب في عدم تغيير مزيج الطاقة _ النفط و الفحم و الغاز الطبيعي يشكلون 80% من مزيج الطاقة المستخدمة عالميا _ بشكل جوهري منذ الفترة 1970-1980.

منذ الثمانينات ، تمت اضافة الطاقات المتجددة _ الرياح و الطاقة الشمسية ، بشكل أساسي _ تدريجيا الى مزيج الطاقة العالمي الى جانب الطاقة الهيدروليكية التي ظهرت في بداية القرن العشرين . يجب ان تلعب مصادر الطاقة الجديدة هذه دورا رئيسيا في هذا الاتجاه نحو تنويع مزيج الطاقة و المساعدة في حل معضلة الطاقة بين نموذج الطاقة الغير المستدام و الطلب العالمي المتزايد باستمرار .

1-7-2 معضلة الطاقة:

في الوقت الحالي نواجه " عاصفة كاملة " في مجال الطاقة الناجمة عن مزيج مميت من استنفاد الوقود الأحفوري و زيادة الطلب على الطاقة المستمر بسبب الزيادة السكانية المستمرة و التحسينات في نوعية الحياة لجزء كبير منهم . فالحد الأقصى لاستهلاك الوقود الأحفوري محدد للنفط ب"ثروة هابرت" (Hubbert' s peak)³⁰ ، و التي سيتم الوصول إليها بين 2000 و 2025، اذ أصبح من الضروري ايجاد مصادر طاقة جديدة لتحل محل الوقود الأحفوري فيما لا يزيد عن 40-60 سنة ، و هذا سيكون في فترة حياة أطفالنا . فالأمر المطلوب هو الانتقال الى استخدام الطاقات المتجددة بحيث يمنع الضرر المستمر للبيئة مع تلبية الطلب المتزايد على استهلاك الطاقة.

³⁰ ريتشارد هاينبرغ، ترجمة انطوان عبد الله ، سراب النفط ، الطبعة الأولى ، الدار العربية للعلوم ، لبنان ، 2005، ص ص 141-149.

1-7-3 مصادر الطاقة المتجددة:

في الوقت الحاضر ، مصادر الطاقة الوحيدة في متناولنا و التي يمكن ان تحل محل الطاقة القائمة على الوقود الأحفوري هي مصادر الطاقة المتجددة ، و أهم هذه المصادر نظرا لاستخداماتها المتزايدة و تطورها ، و تقدماتها التكنولوجية المفاجئة هي كما يلي : الرياح ، الطاقة الشمسية الكهروضوئية ، الطاقة الشمسية الحرارية ، و التي يجب ان نضيف اليها مصدر طاقة متجدد تقليدي الا و هو الطاقة الهيدروليكية. كل منها ، و لاسيما تلك التي تعتبر مصادر جديدة يجب اعتبارها تقنيات بديلة كانت موضوع الفضول العلمي في سبعينات و ثمانينات القرن الماضي ، و لكنها أصبحت الان جزءا ضروريا و لا غنى عنه في حل مشكلة الطاقة المشار اليه اعلاه.

حيث كانت طاقة الرياح هي أول مصدر للطاقة المتجددة التي يتم استخدامها على نطاق واسع في صناعة الطاقة ، فإجمالي طاقة الرياح المركبة عالميا تقدر ب 651 جيجا وات (651GW) _ 1 جيجا وات يكفي لإمداد 750 000 بيت بالطاقة³¹ _ في نهاية 2019، كما هو الحال في استخدام الطاقة الكهروضوئية الشمسية ، حيث تجاوز الناتج الاجمالي للطاقة الشمسية الكهروضوئية المركبة في جميع انحاء العالم 633 جيجا وات (633GW) في نهاية 2019. و لكنها تعاني من عيب رئيسي في استخدامها وهو طبيعتها المتقطعة، مما يجعلها غير متوقعة الى حد ما ، لذلك يعد تطوير أنظمة تخزين مناسبة و واسعة النطاق أمرا ضروريا . و مع ذلك فقد أظهر توليد طاقة الرياح في الوقت الحالي فائدته في مزيج الطاقة المستخدم في العديد من البلدان ، بما في ذلك إسبانيا مع امكانية تحسن قدرتها التنافسية المستقبلية مع الوقود الأحفوري خلال السنوات القادمة .

في النهاية ما يمكن قوله عن مصادر الطاقات المتجددة ان كثافتها منخفضة بالنسبة لمصادر الطاقات الغير متجددة، لذلك فان استبدالها بها ينطوي على استبدال كثافة طاقة عالية و مصادر منخفضة التكلفة نسبيا (على الأقل حتى الان) ب كثافة طاقة منخفضة و مصادر عالية التكلفة ، حيث كما سبق و ان ذكرنا ان النفط و الفحم و الغاز الطبيعي يشكلون حاليا 80% من مزيج الطاقة المستخدم في جميع انحاء العالم ، فحتى مع معدل نمو مرتفع و مستمر للطاقة المتجددة في غضون 20 سنة من الان ، فمن المحتمل ان تكون حصتها في انتاج الطاقة الأولية ما بين 15 % الى 20 % ، مالم تسرع القرارات السياسية ما بعد حقبة كوفيد 19 هذا تحول_ التحول نحو الطاقات المتجددة_ ، و يمكن القول ان حاليا لن يكون لهذه الطاقات الجديدة المتجددة اثر

³¹ <http://www.mercury.com> , Accessed : 22/11/2021 , 14:30 pm.

معتبر على اسعار النفط مقارنة بالمستقبل اذا ما كانت هناك ارادة سياسية و تقنية و اقتصادية حقيقية للتحويل نحوها .

2-العوامل الغير الاقتصادية:

تتفاعل أسعار النفط الخام كذلك مع العديد من المتغيرات الغير الاقتصادية ك: الحروب و الأزمات ، العوامل المناخية ، المنظمات الدولية كما يلي :

2-1العوامل السياسية (الحروب و الازمات):

نظرا لأن الاحتياطات الحالية المؤكدة من النفط الخام تتركز في ما يسمى " بقلب الامداد العالمي " ، و هي المناطق الغنية بالنفط ، و التي تمتد من المغرب العربي الى الخليج الفارسي إلى قزوين و إلى القوقاز ، و سيبيريا_ بحر القزوين يقع 500 كلم من البحر الأسود بين الجنوب الشرقي لأروبا و غرب آسيا ، دول القوقاز: جورجيا ، ارمينيا، أذربيجان_ و التي تحتل 65% من احتياطي النفط العالمي ، حيث تؤثر مشكلة الاستقرار في مناطق انتاج النفط بشكل كبير و مباشر على المعروض في سوق النفط العالمية ، و من ثمة بشكل غير مباشر على سعر النفط العالمي ، من خلال مراجعة مسار التقلبات في أسعار النفط العالمية منذ القرن الماضي³² ، ليس من الصعب رؤية أن اتجاه أسعار النفط الخام ترتبط دائما و بشكل وثيق بالوضع السياسي في المناطق المنتجة للنفط ، حاليا لا تزال المخاطر الجيوسياسية قائمة في الشرق الأوسط و في مناطق أخرى لإنتاج النفط على سبيل المثال : ايران ك رابع دولة مصدرة للنفط الخام في العالم ، حيث تمتلك 11.4% من الاحتياطات المؤكدة العالمية و يبلغ انتاجها اليومي للنفط في المتوسط 4000 الف برميل ، و صادراتها السنوية من النفط تقدر بحوالي 120 مليون طن ، لديها قضية معلقة مع الو.م.أ فيما يخص مشروعها النووي ، و من ثمة فإن القضايا النووية هي دائما مصدر قلق للسوق الدولي للنفط ، إلى جانب ذلك المشكل التركي و العراقي _عبور القوات التركية الحدود و هجومها على قوات حزب العمال الكردستاني في شمال العراق _ مما يهدد انتاج و تصدير النفط في العراق ، و الخلاف النفطي بين روسيا و بيلاروسيا . لا ننسى موقف فينزويلا الغير المتعاون فيما يخص الامداد النفطي للو.م.أ ، وفي نيجيريا كأكبر دولة منتجة للنفط في افريقيا ، وقعت حوادث مرات عديدة مست بالمنشآت النفطية و عمالها ، كل هذا يفاقم القلق من أجل الامدادات النفطية و هناك اعتقاد كبير بأن السوق النفطي الدولي سيكون في المستقبل أكثر حساسية للأخطار الجيوسياسية.

³² LYan , Analysis of the international oil prices fluctuations and its influencing factors , American journal of industrial and business, Management , 2012,2, p 43-44.

2-2 العوامل المناخية و الطبيعية:

مثل معظم السلع ، تؤثر التغيرات الموسمية في الطلب على النفط الخام و مشتقاته ، في الشتاء يتم استهلاك المزيد من وقود التدفئة ، و في الصيف يتم استخدام المزيد من البنزين لأن الناس تزيد استخداماتهم لمختلف وسائل النقل ، لذلك أسعار النفط الخام ترتفع و تتراجع بشكل موسمي تماشيا مع ذلك . كما تؤثر الظواهر الطبيعية القوية كالأعاصير و أمواج التسونامي... ، خاصة في المناطق الرئيسية المنتجة للنفط على مرافق الانتاج و البنية التحتية ، ومن ثمة يؤدي هذا الى تعطيلات في امدادات النفط الخام لترتفع أسعاره نتيجة لذلك، و من الأمثلة على هاته الظواهر الطبيعية القوية³³:

2-2-1 فيضان نهر المسيسيبي :

في ماي 2011 ، تسبب فيضان نهر المسيسيبي بأضرار تقدر ب 2 مليار دولار على الأقل ، حيث كان تجار السلع قلقين من ان الفيضانات قد تلحق الضرر بمصافي النفط، الخوف من النقص في امدادات هذه المصافي رفع أسعار الغاز إلى 4.02 دولار للجالون بحلول الأسبوع الثاني من ماي .

2-2-2 اعصار كاترينا :

كان اعصار كاترينا من الفئة الخامسة الذي ضرب لويزيانا في 25 اوت 2005 ، حيث انه بين 29 أوت و 5 سبتمبر 2005 ، ارتفع متوسط سعر البنزين العادي في الولايات المتحدة الأمريكية من 0.46 دولار الى 3.07 دولار للجالون الواحد .كان هذا أكبر ارتفاع أسبوعي في الأسعار على الاطلاق .حيث ادى هذا الاعصار الى التأثير ب 25% على انتاج النفط الخام الأمريكي ، اين أغلقت ما بين 10% و 15% من طاقة المصافي في الأيام الأولى التي أعقبت الاعصار .

2-2-3 اعصار ريتا :

بعد شهر واحد من اعصار كاترينا ، ضرب اعصار ريتا دول الخليج . حيث أدى تأثير العاصفتين معا الى خفض انتاج مصافي النفط ب 11.7 مليون برميل /اليوم و هو أكبر انخفاض منذ مارس 1987.

2-2-4 الاوبئة :

مثل على ذلك جائحة كورونا Covid-19³⁴ اثبتت احدى الدراسات الحديثة مستخدما مدخل الرسم البياني المتعدد الأبعاد_ الفضاء المادي اللانهائي_ ليظهر سلوك أسعار النفط الخام خلال جائحة كورونا ، حيث بينت الطريقة أن اسعار النفط الخام كانت منخفضة و غير مستقرة بشكل كبير خلال جائحة كورونا ،

³³ The balance, **How are oil prices determined**, web page , Accessed : 30/11/2021 , 14:30 pm.

³⁴ M.A.R.Estrada , **The impact of covid-19 on the world oil prices** , Social security research center , University of Malaya, Malaysia,2020,p 08.

حيث انخفضت اسعار النفط الخام ب 35 دولار للبرميل في 20 أبريل 2020 ، عما كانت عليه قبل الجائحة و لتواصل الانخفاض ب 6 دولار للبرميل في اليوم الموالي ، حيث تعرضت أسعار النفط الخام لسلسلة واسعة من الصدمات، و يرجع التقلب الكبير في أسعار النفط إلى التأثير النفسي لجائحة كورونا في الحكومات (الإنفاق العام) و تنقل المستهلك (الإغلاق والحجر الصحي) ، فقد مرة الاقتصاد العالمي بحالة ركود عميق خلال الجائحة ، و أثبتت هذه الأزمة أن أسعار النفط العالمية معرضة لتقلب الكبير في حالة حدوث أي جائحة عالمية كبيرة.

3- المنظمات الدولية:

كان لبعض المنظمات الدولية ومزال دورا في تحديد سعر النفط الخام الدولي كما سنرى:

3-1 منظمة أوبك (Organization of Petroleum Exporting Countries (OPEC)) :

هي منظمة البلدان المصدرة للنفط و تعرف ايضا بالاسم المختصر ترجمة من الفرنسية " أوبك " ، و هي منظمة حكومية دولية دائمة، انشئت في مؤتمر بغداد بتاريخ 10-14 سبتمبر 1960، من قبل ايران ، العراق ، الكويت ، المملكة العربية السعودية ، و فنزويلا³⁵، انظم الى الدول الخمسة الأعضاء المؤسسون لاحقا دول اخرى مثل : الجزائر في 1969³⁶، نيجيريا في 1971...، و وصل عدد الدول الاعضاء في سنة 2019 الى 13 دولة³⁷، هدف منظمة أوبك هو: 1- تنسيق و توحيد السياسات النفطية لدول الأعضاء من أجل تأسيس أسعار عادلة و مستقرة لمنتجات النفط، 2- تموين منتظم و فعال و اقتصادي للدول المستهلكة ، و عائد عادل على راس المال للذين يستثمرون في الصناعة ، تشكل أوبك ما يقدر ب 42٪ من انتاج النفط العالمي و 73٪ من احتياطات النفط المؤكدة في العالم - الاحتياطات النفطية المؤكدة للجزائر تمثل حوالي 1٪ من مجمل الاحتياطات المؤكدة لأوبك_ ، في سبعينيات القرن العشرين ادت القيود المفروضة من قبل أوبك على أعضائها بالنسبة لانتاج النفط إلى ارتفاعات كبيرة في الاسعار ، و من ثمة زيادة حجم عائدات و ثروة أوبك ، مع عواقب طويلة المدى على الاقتصاد الدولي ، لكن بعد التسعينيات لم يكن للتغير في انتاج النفط لمنظمة أوبك اثر واضح على الأسعار ، مثلا خلال الارتفاعات لأسعار النفط للفترة 2005-2014 ، كانت أوبك تزيد في انتاج حصصها من النفط الخام من دون ان يؤدي ذلك الى وقف الاسعار عن الارتفاع³⁸، لكن هذا لا ينفي بالكامل دورها في التأثير على اسعار النفط الدولية.

³⁵ - M.Haderer , op. cit. , p 52.

³⁶ - U .S . Energy Information Administration ,Background reference :Algeria ,USA ,march 2019,p1.Web page ,https://www.eia.gov/international/content/analysis/countries_long/Algeria/Algeria_background.pdf. Accessed: February 17, 2021. 10.30 am .

³⁷ -Organization of Petroleum Exporting Countries , **Member countries** . web page ,

https://www.opec.org/opec_web/en/about_us/25.htm. Accessed: march 08, 2021. 13.09 pm.

³⁸ - J.Happonen, **Op.cit.**, p75.

3-2 الوكالة الدولية للطاقة (International Energy Agency (IEA):

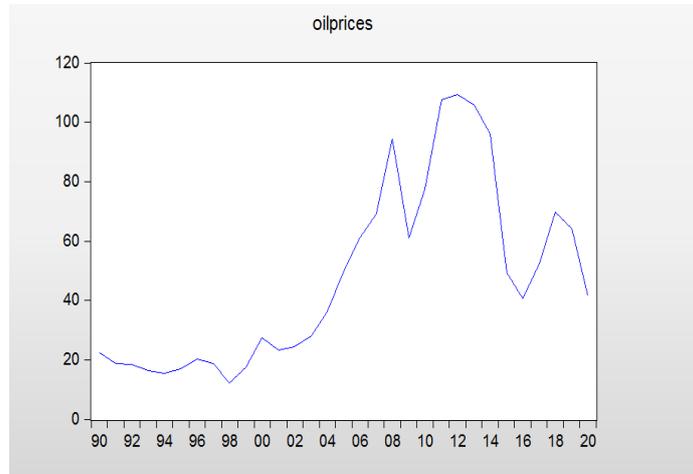
تأسست في عام 1974 بعد الأزمة النفطية الأولى في 1973 ، حيث تتكون من 30 دولة، اذ هي منظمة حكومية دولية تسهل التنسيق بين السياسات الطاقة للدول الأعضاء ، كما هي ملحقة بمنظمة التعاون و التنمية الاقتصادية ، و يتمثل دورها في تنظيم الاجراءات التي يجب اتخاذها في امدادات الطاقة للدول الأعضاء في حالة الصعوبات، تضمن آلية نظام الاستجابة الجماعية للطوارئ التابع لوكالة الطاقة الدولية تأثيراً مستقرًا على الأسواق والاقتصاد العالمي. تم تفعيله ثلاث مرات منذ إنشاء الوكالة. كان الأول في يناير 1991 ، أثناء حرب الخليج الأولى. كان الثاني في عام 2005 ، بعد أن دمر إعصاران كاترينا وريتا البنية التحتية للنفط في خليج المكسيك. والثالثة كانت في عام 2011 ، أثناء الأزمة الليبية.³⁹

المطلب الرابع : تحليل مسار تطور أسعار النفط الخام الدولية خلال الفترة 1990-2020

بالرجوع الى البيانات الموجودة في الملحق رقم 01 الجدول رقم 01 المتعلقة بأسعار النفط الخام و فق تسلسلها الزمني و كما يوضحها الشكل الاتي :

الشكل (1-2): منحنى بياني يوضح مسار تطور اسعار النفط الخام الدولية _ معبرا عنها بمتوسط سعر سلة

خامات اوبك _ خلال الفترة 1990-2020



المصدر : مخرجات برنامج Eviews10 بالاعتماد على بيانات منظمة اوبك :

-2012-2021: https://www.opec.org/opec_web/en/about_us/24.htm, 06/01/2021 , 13:30 pm.

كما يظهر من الشكل اعلاه :

³⁹ - International Energy Agency(IEA) , **History**, web page, <https://www.iea.org/about/history>. Accessed: November 14, 2021 . 13.30 pm.

من 1990-1997: في هذه الفترة عرفت أسعار النفط الخام الدولية معبرا عنها بمتوسط سعر سلة خامات اوبك انخفاضات عما كانت عليه في 1980⁴⁰ _ بنسبة 60% _ و هو نتيجة للأزمة النفطية التي كانت سنة 1986.

- 1998: تواصل انخفاض سعر النفط الخام في السوق الدولي المعبر عنه بمتوسط سعر سلة خامات أوبك ، حيث قدر سعر برميل النفط الخام سنة 1998 ب 12.88 دولار امريكي _ نفس مستوى السعر السائد بعد الازمة النفطية الأولى 1973، تمثل هذه السنة الأزمة النفطية الرابعة .

- 1999-2003: بدأت أسعار النفط الخام الدولية _ معبرا عنها بمتوسط سعر سلة خامات اوبك _ في الارتفاع من جديد ، حيث تراوحت ما بين 17.47 دولار الى 28.10 دولار للبرميل.

- 2004-2007: شهدت أسعار النفط الخام مرحلة جديدة من الارتفاعات حيث بلغ سعر النفط الخام المعبر عنه بمتوسط سعر سلة خامات اوبك سنة 2004 حوالي 36.05 دولار/البرميل ، تمثل هذه السنة ، سنة الازمة النفطية الخامسة .

- 2008 : حيث مثلت هذه السنة الأزمة النفطية السادسة ، حيث شكلت ثورة حقيقية لارتفاع اسعار النفط الخام في السوق الدولية ، حيث بلغ سعر النفط الخام الدولي _ معبرا عنه بمتوسط سعر سلة خامات اوبك _ الى 94.45 دولار /البرميل ، و هناك عدة عوامل ساعدت على خلق هذه الأزمة منها : - زيادة الطلب على النفط الخام من دول جنوب شرق آسيا مثل الصين و الهند اللتان برزتا كقوتين اقتصاديتين ، بالإضافة الى نقص المخزون الاستراتيجي في أغلب الدول الصناعية ، و بالأخص في الو.م.أ دون المستوى المطلوب⁴¹ .

2009: نلاحظ انخفاض لأسعار النفط الخام الدولية _ معبرا عنها بمتوسط سعر سلة خامات اوبك _ بعدما كانت 94.45 دولار/البرميل لتصل الى 61.05 دولار/البرميل بسبب الازمة المالية العالمية، أدى الركود العالمي الحاد في أواخر 2008 الى 2009 الى انخفاض كبير في النشاط الاقتصادي ومن ثمة الى انخفاض كبير في الطلب على النفط الخام و المنتجات البترولية⁴² .

-2010-2014: بدأت أسعار النفط في الارتفاع من جديد وتراوحت ما بين 77.45 دولار/البرميل الى 109.45 دولار/البرميل _ تعافي الاقتصاد العالمي من الازمة المالية العالمية _.

- 2015 : انخفض سعر برميل النفط الخام _ معبرا عنه بمتوسط سعر سلة خامات اوبك _ الى ما يقارب النصف عما كان عليه في 2014 و وصل الى 49.49 دولار ، و تعد هذه الازمة " الازمة النفطية السابعة" ،

⁴⁰- https://www.quandl.com/data/BP/CRUDE_OIL_PRICES-Crude-Oil-Prices-from-1861.

⁴¹- حاتم القرشي ، اقتصاديات النفط ، الطبعة الأولى ، مكتب بغداد للطباعة و النشر ، العراق ، 2020، ص ص 143-164.

⁴² M.Ural , *The impact of the global financial crisis on crude oil price Volatility* , p66, web article, <http://dx.doi.org/10.11611/JMER810> ,Accessed:08/12/2021 , 11:20 pm.

من أسباب هذه الازمة : -تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي في الصين و آسيا ، - الركود في منطقة اليورو ، - زيادة المعروض من النفط الخام لاسيما من المصادر الغير التقليدية للنفط حيث من 2011 الى 2014 اضافت الو.م.أ وحدها 4 مليون برميل لليوم الى العرض الكلي للنفط ، الى جانب مصدرين اخرين غير تقليديين و هما : الوقود الحيوي و الرمال النفطية ل كندة اين تمت اضافة أكثر من 6 مليون برميل في اليوم الى سوق النفط العالمي ، و من الجهة الجيوسياسية تم تخفيف بعض الشروط على الرغم من الصراع الداخلي اُضيفت ليبيا 0.5 مليون برميل لليوم الى العرض النفطي الدولي ابتداء من الربع الثالث من 2014⁴³ .

- 2017-2019: بدأت اسعار النفط في التعافي ، حيث بلغ سعر برميل النفط الخام _ معبرا عنه بمتوسط سعر سلة خامات اوبك _ حوالي 52.43 دولار/للبرميل سنة 2017، ليصل 69.78 دولار/للبرميل عام 2018، و 64.04 دولار/للبرميل عام 2019 .

- 2020-2021: انخفض متوسط سعر برميل النفط _ معبرا عنه بمتوسط سعر سلة خامات اوبك_ الى 41.47 دولار/ للبرميل بسبب ازمة كوفيد-19 ، حيث تسببت تدابير الحجر الصحي و التباعد الاجتماعي في تراجع اقتصاديات كل من الدول المتقدمة و الدول النامية على حد سواء ، تأثر التصنيع ، السياحة، التجارة الدولية ، النقل .

من هذه القراءة المختصرة لمسار تطورات أسعار النفط الخام خلال فترة الدراسة ما نلاحظه هو شدة تذبذب تقلبات أسعار النفط بين ارتفاعات و انخفاضات لأسباب متعددة و متداخلة ، مما يجعلنا نتساءل عن تأثيرات هذه التقلبات على الاقتصاد الوطني.

⁴³ -World bank , **Anatomy of the last four oil price crashes** ,April2015,p09, web article, <http://www.worldbank.org/commodities> ,Accessed : 08/12/2021 , 12:30 pm.

المبحث الثاني : مكانة النفط الخام الجزائري في الاقتصاد الوطني و العالمي

سنحاول في هذا الجزء من البحث ابراز مكانة النفط الخام الجزائري في الاقتصاد الوطني من خلال تحليل علاقة اهم متغيرات الاقتصاد الكلي للجزائر بالنفط ، اضافة الى ابراز مكانة النفط الخام الجزائري في العالم من حيث كمية الانتاج و الاحتياطات المؤكدة و الموقع الجغرافي، حتى نتمكن من فهم لماذا يهتما معرفة اثار تدبذبات أسعار النفط الخام الدولية على الاقتصاد الوطني ، مع محاولة معرفة اذا ما كانت للجزائر أية امكانية في التأثير على اسعار النفط الخام الدولية من خلال تقسيم هذا المبحث الى ما يلي :

المطلب الأول: مسح تاريخي لتطور صناعة النفط الخام في الجزائر و القوانين المنظمة لها؛
المطلب الثاني: مكانة النفط الخام في الاقتصاد الجزائري ؛

المطلب الثالث: مكانة النفط الخام الجزائري من منظمة اوبك و الاقتصاد العالمي ؛
المطلب الرابع : أهم الدول المستوردة للنفط الجزائري الخام في العشرة الأخيرة.

المطلب الأول: مسح تاريخي لتطور صناعة النفط الخام في الجزائر و القوانين المنظمة لها

لقد مرت الصناعة النفطية في الجزائر بالعديد من المراحل، و تزامن مع هذه التطورات تطور كذلك المنظومة القانونية المنظمة لقطاع المحروقات كما سنرى:

1 - صناعة النفط الخام في الجزائر و القوانين المنظمة لها للفترة 1894-1969:

كانت بداية الجزائر في انتاج النفط الخام و بكميات صغيرة في عام 1894 ، لتنتقل لإنتاج الكميات الكبيرة عام 1961 ، فقد اتى الدافع لتطوير الصناعة النفطية في الجزائر من قبل فرنسا _ الجزائر تحت حكم الاستعمار الفرنسي في الفترة ما بين 1830-1962_ ، فبعد الحرب العالمية الثانية واجهت هذه الأخيرة زيادة في الطلب على الوقود ، و نقص في العملة الأجنبية لذلك سعت فرنسا للحصول على امدادات نفطية مضمونة من منطقة الفرنك ، و تركزت جهود تطوير الصناعة النفطية في الجزائر من خلال ثلاث شركات شكلتها الحكومة الفرنسية آنذاك* ، حيث انه في عام 1956 تم تحديد أهم منطقتين للنفط الخام الاولى : حاسي مسعود _ تقع في وسط شمال الصحراء _ ، و الثانية : ادجل (Edjele) _ تقع في الحدود مع ليبيا _ ، حتى سنة 1958 كانتا هاتين المنطقتين بإنتاج محدود رغم الامكانيات الكبيرة لهما لغاية 1970 اين أصبحتا تنتجان أغلب النفط الجزائري⁴⁴ .و بلغت الاستثمارات في صناعة النفط الخام الجزائري خلال الفترة 1956-

*1-Compagnie Française De Pétoles (CFP)

2- Compagnie De Recherches Et D'exploitation Des Pétoles En Algérie (CREPS)

3-S.N.Repal

⁴⁴-Central Intelligence Agency (CIA),Intelligence Memorandum Algeria : The importance of oil industry, ER IM70-146 , October1970, copy no.47,Declassified in part – sanitized copy approved for release 31/10/2011,p02.

1962 أكثر من 1.3 بليون دولار (متضمنتا بناء انبوبي النفط)، اين ارتفع الانتاج من 10000 برميل نفط/اليوم عام 1958 الى 435000 برميل نفط /اليوم عام 1962 _ خلال مرحلة الاستقلال_ ، حيث كانت الجزائر تعرض في هذه المرحلة حوالي 40% من النفط المستورد لفرنسا ، كما كانت الشركة الفرنسية "ميتربول انترست (Metropole intrests)" تسيطر على 72% من النفط الخام الجزائري المنتج ، ففي البداية كان للاستقلال اثر صغير على المصالح النفطية الفرنسية في الجزائر ، لأنه تحت "اتفاقية ايفيان" (Evian accords) * ، والتي بموجبها تم نقل السلطة بشكل رسمي من فرنسا للجزائر ، اعترفت هذه الأخيرة بامتيازات الاستكشاف و الانتاج الممنوحة لفرنسا بشروطها و احكامها ، كما وعدت الاتفاقية بإعطاء الأولية للمصالح الفرنسية اثناء منح امتيازات جديدة ، بشرط ان يكون عرضها مساوي للمنافسين الاخرين ، حيث تم انشاء هيئة استشارية للسياسة النفطية اطلق عليها "تنظيم الصحراء" (Organisme Shara)⁴⁵ بمشاركة فرنسية بنسبة 50% ، حيث أعطيت باريس بعض السيطرة المستمرة على السياسة النفطية الجزائرية ، كما ان الجزائر لن تفرض اية قيود على الأرباح من جانبها ، مقابل ان تواصل فرنسا بتوفير سوق محمي لها عند اعلى سعر ثابت. كلى البلدين قبل بقانون الصحراء لعام 1958 ، مع تأكيد انه عند الاستقلال اصبحت الجزائر المالك الوحيد لكل معادن باطن الأرض ، كما استحوذت على حصة تقدر ب 41.5% من أسهم الشركة الفرنسية "س.ن.ريال" (S.N.Repal). أسفرت الترتيبات المتفق عليها في ايفيان عن انخفاض نسبي في عائدات النفط بالنسبة للجزائر ، حيث اقتصرت حصتها على 28 سنت للبرميل ، مقارنة ب 75 سنت و 90 سنت للبرميل بالنسبة لدول الشرق الأوسط و امريكا الجنوبية . و نتيجة للتراجع الاقتصادي لحكومة بن بلى ، المتزامن مع تدفق هائل لرؤوس الأموال الهائل للخارج مع تزايد سريع للإنفاق الحكومي ، سرعان ما أصبحت الحكومة الجزائرية غير راضية على اتفاقية ايفيان . و علاوة على ذلك، ادى حرص الجزائر في المشاركة بشكل أكبر في الصناعة النفطية الى انشاء الشركة الجزائرية للنفط الخاصة بها وهي "الشركة الوطنية للنقل و المتاجرة بالمحروقات" (Société National Du Transport Et De Commercialisation Des Hydrocarbures (SONATRACH) و كانت اول مهمة لها هو بناء خط انابيب ثالث للنفط الخام ، و في عام 1964 طلبت الجزائر من الشركات الأجنبية بالإبقاء على 50% من اجمالي ارباح الصادرات داخل الوطن . وكانت هذه الإجراءات بمثابة انتهاكات واضحة لاتفاقية ايفيان ، مما ادى الى التفاوض حول اتفاقية النفط عام 1965 مع اتفاقية مساعدة ، و التي نجم عنها تأسيس اطار العمل للصناعة النفطية حتى عام 1969، حيث أتاحت الاتفاقية للجزائر أرباح أكبر من الصناعة

* اتفاقيات ايفيان : هي نتائج مفاوضات طويلة جرت في 18 مارس 1962 بين القادة الوطنيين الجزائريين الذين كانوا يمثلون الحكومة الجزائرية المؤقتة آنذاك ، و بين الوفد الفرنسي برئاسة لويس جوكس وزير الشؤون الجزائرية في عهد الجنرال ديغول ، اين تم اعلان وقف النار بدأت المفاوضات في 20 ماي 1961 و استمرت قرابة عام تخللها تعليق و استئناف .

⁴⁵- Ibid,p04.

النفطية ، و كل الوسائل و المبررات القانونية للمشاركة بشكل أكبر في الصناعة .فبداية من 1965 تزايدت عائدات الحكومة من برميل النفط بشكل مستمر و بسرعة ، حيث بلغت 98 سنت 1969 ، كما بلغت صادرت النفط الجزائري في نفس السنة حوالي 280 مليون دولار امريكي مع معدل انتاج يومي يبلغ مليون برميل في اليوم⁴⁶.

2- قطاع المحروقات في الجزائر للفترة 1970-1985:

اما عن فترة السبعينيات ، تعتبر فترة مهمة في تطوير التشريع الذي يحكم قطاع المحروقات في الجزائر ، كما كان الحال بالنسبة للعديد من الدول التي انضمت الى منظمة اوبك _ انضمام الجزائر كان في عام 1969 _ ، خصوصا مع تزايد أهمية القطاع و مكانته بالنسبة للاقتصاد الوطني ، اذ انه في عام 1970 كان القطاع يساهم ب 25% في عائدات الحكومة ، و ب 70% من صادرتها ، في 24 فيفري 1971 قررت الجزائر استرجاع السيادة الكاملة على مواردها الطبيعية بعملية تعرف ب" تأميم قطاع المحروقات" ، اين كان هذا التأميم جزئي بالنسبة لامتيازات انتاج النفط الخام ، حيث تم تحويل 51% من الأصول الى الشركة الوطنية سوناطراك ، أما بالنسبة لمشاريع الغاز الطبيعي كان التأميم بالكامل ، كما كان الحال بالنسبة لشركات خطوط الأنابيب للغاز و النفط .حيث حدد القانون رقم 71-22 الصادر في 12 أبريل 1971 الاطار الذي يمكن من خلاله لشركات النفط الأجنبية من التنقيب عن المحروقات السائلة و استغلالها ، كما اناطة كل العمليات المتعلقة بالغاز الطبيعي تنفيذها لشركة سوناطراك حصريا.

ادى هذا القانون الى ابتعاد الشركاء الدوليين تدريجيا عن الجزائر نظرا لتحمل سوناطراك معظم أعباء الاستثمار وحدها ، كما أصبحت تكلفة سياسة " افعل ذلك بمفردك" مكلفة للغاية ، لذلك أطلقت الجزائر مناقشات لإصلاح الاطار القانوني الذي يحكم أنشطة المحروقات⁴⁷.

3- قطاع المحروقات في الجزائر للفترة 1986-2004:

مع تنامي الأهمية النسبية لقطاع المحروقات داخل الاقتصاد الوطني حيث أصبحت تمثل صادرات القطاع بالنسبة لمجمل الصادرات حوالي 76.5%⁴⁸، و بمعدل انتاج يومي يقدر 695400 برميل نפט⁴⁹ ، لعام 1984 ، و خلال منتصف ثمانينات القرن الماضي خلال فترة تباطؤ النمو و انخفاض أسعار النفط _ الازمة النفطية لعام 1986 _ ، بدأت الجزائر عملية تشاور تهدف إلى إعادة تحديد الاطار القانوني الذي يحكم الأنشطة

⁴⁶ Central Intelligence Agency (CIA), *op.cit.*, p12.

⁴⁷ E.Gaillard and others , *Algeria , African upstream oil and gas ,A practical guide to the law and regulation* ,United Kingdom , 2005, pp19-20.

⁴⁸ Calculated using:

- Organization of Petroleum Exporting Countries (OPEC), *Annual statistical bulletin* , 1999, pp04-05.

⁴⁹ Organization of Petroleum Exporting Countries (OPEC) , *Annual statistical bulletin* , 1999, p13.

المتعلقة بالمحروقات ، نتج عن ذلك اعتماد القانون 86-14 الصادر في 19 اوت 1986 بشأن أنشطة الاستكشاف و الانتاج ، و الذي تم تعديله في 1991⁵⁰ ، حيث كان الغرض الأساسي من هذا التشريع هو جذب الشركات الأجنبية من أجل الاستكشاف و الانتاج ، مع التأكيد على سيادة الدولة . و كان لهذا القانون انعكاس ايجابي على قطاع المحروقات اذا ان الجزائر سجلت رقم قياسي في عدد اكتشافات لحقول النفط من بين كل الدول المنتجة له في السنوات التالية: 1995،1994، و 1996 ، كما اصبح لديها قطاع قوي في مجال التكرير ، التوزيع، التسويق ، و المواد الكيماوية⁵¹ .

4- قطاع المحروقات في الجزائر للفترة 2005-2019:

و جاءت الموجة الثانية من الاصلاحات في تشريع قطاع المحروقات بهدف تحرير القطاع ، ففي عام 2005، اعتمدت الجزائر القانون 05-07 المؤرخ في 28 أفريل 2005 بشأن المحروقات ، الذي حل محل القانون رقم 86-14 بصيغته المعدلة في 1991 ، كما تم تعديل القانون 05-07 بشكل كبير في 2006 ، حيث تمت اعادة شرط "حصّة لا تقل عن 51% لأي مشاريع النفط و الغاز بالنسبة ل سوناطراك " الى العمل . ليتم التعديل مرة اخرى في 2013، فيصبح الفاعلون الأساسيون في قطاع المحروقات في الجزائر كما يلي :

- وزارة الطاقة و المناجم ؛

- الشركة الوطنية سوناطراك ؛

-وكالات الطاقة .

4-1 وزارة الطاقة و المناجم :

مهمتها هو تطوير السياسة و الاستراتيجية من أجل استغلال ، انتاج ، و تثمين النفط و المعادن و موارد الطاقة ، و الصناعة المرتبطة بهم بصفة عامة ، و تشمل صلاحيتها كلا من المحروقات السائلة و الغازية ، فضلا عن الموارد المعدنية ، و جميع أشكال نقل الطاقة الكهربائية ، و الطاقة الجديدة و المتجددة ، و الطاقة النووية. وتتكون وزارة الطاقة و المناجم من أمين عام ، و سبع مديريات عامة ، كل منها مسؤول عن نوع معين من الطاقة أو النشاط ، علاوة على ذلك ، فان الولايات التي تشكل أقساما ادارية في الجزائر تمتلك مديريتها الخاصة للطاقة و المناجم ، تكون مسؤولة عن تنفيذ السياسات المحلية ، و برامج العمل في قطاع الطاقة و المناجم .

⁵⁰ E.Gaillard and others , **op. cit.** , p21.

⁵¹ J.P.Entelis ,**Sonatrach : the political economy of Algerian state institution** ,Middle East Journal.vol 53,no1,winter1999 ,p 14.

5-2 الشركة الوطنية سوناطراك :

هي أكبر شركة غاز و نفط في إفريقيا، تعمل في مجال استكشاف وإنتاج ونقل وتسويق الهيدروكربونات ومنتجاتها، كجزء من استراتيجية التنويع، زادت سوناطراك استثماراتها في توليد الطاقة ، الطاقات الجديدة والمتجددة ، تحلية المياه ، واستكشاف التعدين وتطويره. كما تعمل سوناطراك أيضاً من خلال العديد من الشركات التابعة والمساهمين في مختلف مجالات الطاقة والتعدين على المستويين الوطني والعالمي. من خلال تبني استراتيجية دولية وشراكة ، تبني سوناطراك مكانتها كلاعب رئيسي في صناعة الغاز. تشمل الاستراتيجية الدولية للشركة عمليات في عدة أجزاء من العالم وهي: إفريقيا (مالي، النيجر، ليبيا، ومصر) ، أوروبا (إسبانيا ، إيطاليا ، والبرتغال) ، دول الخليج العربي.(المملكة المتحدة) ، أمريكا اللاتينية (بيرو) ، وأمريكا الشمالية (الولايات المتحدة).

4-3 وكالات الطاقة:

حيث انشأ القانون رقم 05-07 المعدل في 2006 و 2013 وكالتين للطاقة تحت اشراف وزير الطاقة و المناجم ، و الجهازين شخصيتين اعتباريين منفصلتين و مستقلتين ماليا يتم ادارتهما من قبل لجنة ادارية مؤلفة من رئيس و خمسة مدراء ، يتم تعيينهم بمرسوم رئاسي بناء على اقتراح من وزير الطاقة و المناجم ، و هما كما يلي⁵² :

4-3-1 الوكالة الوطنية للرقابة و التنظيم للأنشطة في قطاع المحروقات(أو الهيدروكربونات)/هيئة تنظيم الهيدروكربونات (The Hydrocarbons Regularity Authority (ARH)) :

هي المسؤولة عن تنفيذ وتعزيز اللوائح الفنية المتعلقة بالأنشطة التي يغطيها قانون الهيدروكربون لعام 2005 ، بعض منها ما يلي: - تعريفات النقل ووصول طرف ثالث إلى خطوط الأنابيب ومرافق التخزين ، - مواصفات البناء ، و - مسائل الصحة والسلامة البيئية.

4-3-2 الوكالة الوطنية لتثمين الموارد الهيدروكربونية: (The National Agency for the Valorization of Hydrocarbons Resources (ALNAFT))

هي المسؤولة عن تعزيز صناعة البترول وإنشاء عقود البترول ، و تشمل المسؤوليات المحددة لهذه الوكالة ما يلي : - تشجيع الاستثمارات الأولية (استثمارات عمليات المنبع) ، - ادارة قاعدة بيانات المنبع ، - إصدار تراخيص التنقيب ، - فتح المناقصات و تقييمها فيما يخص عقود الاستكشاف و الانتاج ، - ضمان مساحة الاستكشاف و الانتاج ، - تقييم واعتماد خطط التطوير وكذلك تحسين الإنتاج مع الحفاظ على الموارد، و - تقدير الضرائب وتحصيله.

⁵² S.Benayad, and others ,The evolution of the Algerian hydrocarbons law,WULFENIA JOURNAL ,vol24,No.4,Apriil 2017,p109.

- تقييم انعكاسات قانون المحروقات رقم 05-07 المعدل في 2006 على القطاع:

في 2008، الجزائر أطلقت جولتها السابعة لمنح الترخيص، لكن تم منح 04 تراخيص استكشاف من أصل 16 ترخيص كان معروضا⁵³، كما أنه في 2009، حظيت 03 تراخيص من أصل 08 بالاهتمام المستثمر الأجنبي، ومنح ترخيصين من أصل 10 في 2011، بعض المحللين يعتقدون بأن غياب التحفيزات الجبائية مقرونة ببعض الادعاءات بوجود فساد سابق بشركة سوناطراك كان السبب وراء عدم القدرة على جذب المزيد من المستثمرين الأجانب إلى مشروعات جديدة في قطاع المحروقات⁵⁴.

رغم الجهود المبذولة من قبل الجزائر في مجال جعل القوانين أكثر تشجيعا لاستقطاب المستثمر الأجنبي في قطاع المحروقات، لم ترقى هذه الجهود إلى النتائج المرغوب بها، مما دفع بالجزائر إلى جولة أخرى من تعديل قانون المحروقات ليصبح القانون رقم 13-01 الصادر بتاريخ 20 فيفري 2013، ومعظم التعديلات تمس نشاطات المنبع حيث تمثلت التعديلات في:

1- تحسب الضرائب على أساس الربح وليس على أساس الإيرادات؛

2- تم تخفيض معدلات الضرائب على الموارد الغير التقليدية؛

3- تسمح التعديلات أيضا بمرحلة استكشاف أطول للموارد الغير التقليدية (أحد عشر عاما، مقارنة بسبع سنوات للموارد التقليدية)؛

4- كما أنّ التعديلات لا تمس الدور المفوض لـ سوناطراك بصفتها صاحب الأغلبية في جميع مشاريع التنقيب في النفط والغاز⁵⁵.

-تقييم آثار القانون رقم 13-01 على قطاع المحروقات:

رغم أنّ التعديلات معظمها مست النظام الجبائي لجعله أكثر تحفيزا من حيث جذب المستثمرين الأجانب لمزيد من المشاريع في هذا القطاع. إلا أنّ النتائج لم ترقى إلى الأهداف المسطرة ، حيث أنه في 2014 منحت 04 ترخيص تنقيب من أصل 32⁽⁵⁶⁾. كما أن قانون المحروقات عدّل مرة أخرى ليصبح قانون رقم 19-13 الصادر بتاريخ 2019 /12/11.

لا يسعنا تقييم هذه التعديلات في السنتين التي تلتها للأسباب الآتية:

⁵³ R.Palmar and all, *The Algerian hydrocarbons regulations*, web article <http://www.mondaq.com> , Accessed:13/01/2022 ,04:20 am

⁵⁴ U.S.Energy Information Administration, *Algeria*, USA, May 20, 2013, p03, web report , <http://www.eia.gov> , Accessed:13/01/2022 , 5:05pm

⁵⁵ -U.S.Energy InFormation Administration, Back ground Reference :*Algeria, op.cit.*, p 02.

⁵⁶ - I bid, p 02.

1- تعد سنتين فترة قصيرة جدا للحكم على نجاعة هذه التعديلات؛

2- جائحة كورونا فرضت ظروف اقتصادية خاصة على جميع القطاعات في الجزائر وباقي الدول.

مما سبق نلاحظ ادراك الجزائر لأهمية النفط و المداخيل المتأتية منه لدفع عجلة التنمية لاقتصادها ، لذلك سعت منذ اكتشافه بتطوير صناعته و القوانين المنظمة لهذا القطاع .

المطلب الثاني: مكانة النفط الخام في الاقتصاد الجزائري

كما تبين من خلال المسح التاريخي لتطور صناعة النفط الخام في الجزائر والقوانين المنظمة لها، فإن النفط الخام يحتل مكانة مهمة في الاقتصاد الوطني، وسيتم تبين ذلك بإعطاء لمحة سريعة_ التعمق في هذا الجزء سيأتي من خلال الفصل الثاني_ من خلال توضيح علاقته بأهم المتغيرات الاقتصادية كلية للجزائر خلال العشريتين الأخيرتين.

1- مساهمة النفط الخام في الناتج المحلي الاجمالي (GDP) بالجزائر خلال الفترة 2000-2019:

من خلال الجدول ادناه سيتم تبين نسبة مساهمة المحروقات من الناتج المحلي الاجمالي كما يلي:

الجدول(1-1): نسبة مساهمة النفط الخام من الناتج المحلي الاجمالي(GDP) في الجزائر

الوحدة: مليار دج

السنوات	قيمة قطاع المحروقات (1)	قيمة الناتج المحلي الاجمالي (GDP) (2)	نسبة (1) من (2) (%)	السنوات	قيمة قطاع المحروقات (3)	قيمة الناتج المحلي الاجمالي (GDP) (4)	نسبة (3) من (4) (%)
2000	1616.3	4123.5	39.19	2010	4180.4	4991.6	34.86
2001	1443.9	4227.1	34.15	2011	5242.5	14589.0	35.93
2002	1477.0	4522.8	32.63	2012	5536.4	16209.5	34.15
2003	1868.9	5252.3	35.58	2013	4968.0	16647.9	29.84
2004	2319.8	6149.1	37.78	2014	4657.8	17228.6	27.03
2005	3352.9	7562.0	44.39	2015	3134.2	16712.7	18.75
2006	3882.2	8501.6	45.66	2016	3025.6	17514.6	17.77
2007	4089.3	9352.9	43.72	2017	3699.7	18876.2	19.59
2008	4997.6	11043.7	45.15	2018	4548.8	20452.3	22.24
2009	9968.0	3109.1	35.19	2019	3990.4	20428.3	19.53

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الموقع الإلكتروني للوزارة المالية :

ملاحظة :

يصعب فصل، تأثير النفط عن تأثير الغاز الطبيعي على المتغيرات الاقتصادية الوطني لذلك يتم أخذ أثر قطاع المحروقات ككل على المتغيرات الكلية، وتم اختيار 20 سنة لتحليل لأنها فترة كافية لتوضيح توجه سياسة قطاع المحروقات والاقتصاد الوطني بصفة عامة. كما نلاحظ من الجدول أعلاه مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الخام خلال العشريتين الأخيرتين 2000-2019_ في المتوسط لم تقل عن حوالي 32%، مما يؤكد الاعتماد الكبير للاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات.

2- علاقة الصادرات الجزائرية بالنفط الخام:

وكما نعلم أنّ إنتاج النفط يهيمن على قطاع المحروقات وهذا من خلال مقارنة قيمة الصادرات النفطية بالنسبة للقطاع المحروقات. كما نسبة هذا الأخير من مجمل الصادرات الجزائرية لا تقل عن حوالي 90%. ومنه نستنتج أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على الصناعة النفطية و إنتاج النفط الخام و هذا ما يؤكد الجدول ادناه:

الجدول رقم (1-2): حجم الصادرات النفطية مقارنة بحجم صادرات الغاز الطبيعي ومجمل الصادرات في

الجزائر للفترة 2000-2019

الوحدة: مليون دولار

السنوات	(1) قيمة الصادرات الإجمالي	(2) قيمة الصادرات النفطية	(3)=((2)/(1)) *100 (%)	(4) قيمة صادرات المحروقات	(5)=((4)/(1)) *100 (%)	(6) نسبة الصادرات النفط لصادرات المحروقات (%)	(7)=(5) - (6) نسبة الصادرات الغاز الطبيعي لصادرات المحروقات (%)
2000	21650	12920	59.67	21060	97	61.52	38.47
2001	19132	13291	69.46	18530	96.85	71.72	28.27
2002	19496	13482	69.15	18110	92.89	74.44	25.55
2003	24105	16476	68.35	23990	99.52	68.67	31.33
2004	32324	23050	71.30	31550	97.61	73.05	26.95
2005	45631	32882	72.06	45590	99.91	72.12	27.87
2006	54792	38293	69.88	53610	98.13	71.42	28.57

25.76	74.23	97.85	59610	72.63	44250	60917	2007
30.55	67.45	97.52	77190	67.73	53607	79147	2008
31.12	68.89	98.26	44415.1	67.68	30592	45200	2009
31.75	68.24	97.09	56121.6	66.26	38300	57800	2010
28.26	71.74	92.82	71661	66.59	51409	77198	2011
31.61	68.39	97.17	705837	66.45	48271	72632	2012
30.33	69.66	97.21	63816	67.72	44458	65644	2013
30.49	69.51	97.37	58462	67.68	40639	60040	2014
34.27	65.72	85.81	336781	56.40	21742	38547	2015
33.22	66.77	83.59	27918	55.82	18643	33396	2016
32.66	67.33	87.51	33202	58.93	22355	37937	2017
33.45	67.05	87.81	38897	58.60	26082	44514	2018
م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	59.57	22674	38059	2019
م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	2020

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

(1)&(2) &(4) :

- Organization of Petroleum Exporting countries (OPEC), **Annual statistical bulletin**, 2010, pp 16-17.
- Organization of Petroleum Exporting countries (OPEC), **Annual statistical bulletin**, 2006, pp 12-13.
- Organization of Petroleum Exporting countries (OPEC), **Annual statistical bulletin**, 2014, pp 16-17.

(4) :

- 2013-2017 : Banque d'Algérie , **Rapport Annuel** ,2017 ,p211.
- 2018-2019 : Banque d'Algérie, **Rapport Annuel**, 55th édition 2020 ,pp17-18.

غ . م : احصائية غير متوفرة

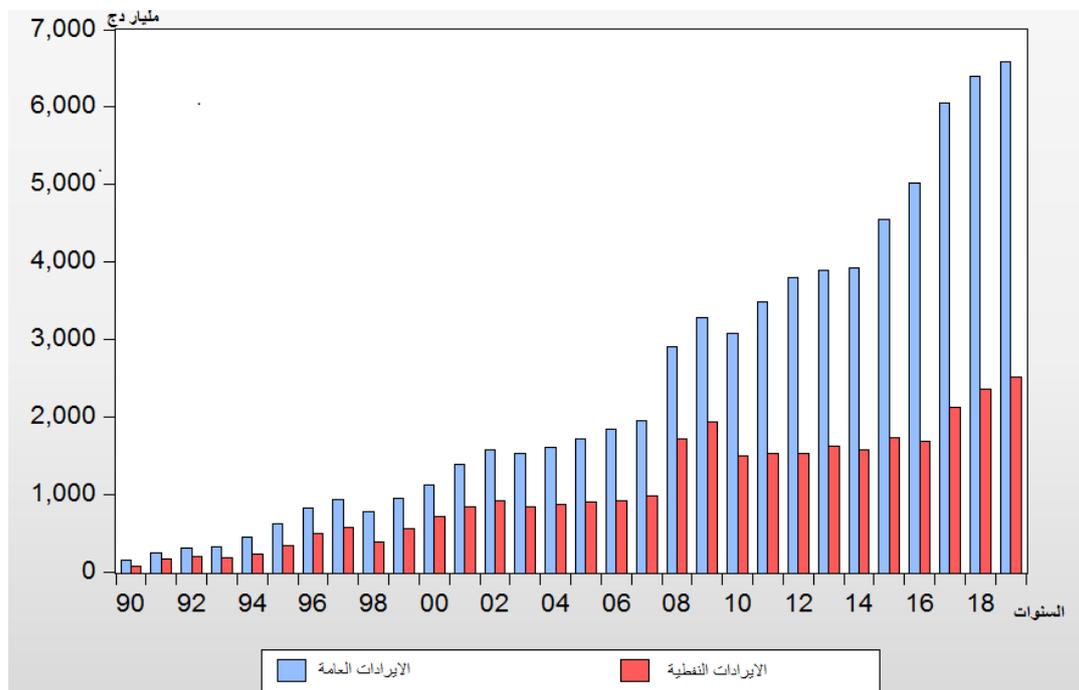
ما يلاحظ من الجدول أعلاه أنّ الجزائر تعتمد بشكل كبير جدا على قطاع المحروقات في جلب العملة الأجنبية، حيث تشكل صادرات قطاع المحروقات في المتوسط للعشرين سنة الأخيرة 2000-2019 حوالي 94.99% من مجمل صادرات البلد، ولم تنخفض هذه النسبة عن 90% إلا في الخمس سنوات الأخيرة. كما أنّ الصادرات النفطية تحتل القسم الأكبر من صادرات قطاع المحروقات، بحيث تشكل في المتوسط للعشرين سنة الأخيرة من 2000-2019 حوالي 69.47% ، أي حوالي 70% من صادرات المحروقات ، مما

يقودنا للاستنتاج أن الصادرات النفطية مسؤولة عن جلب حوالي 70% من العملة الاجنبية للبلد، حيث بلغ نصيب التسديد بالحساب الجاري لميزان المدفوعات المغطى بالصادرات النفطية لسنة 2004 حوالي 79%⁵⁷. وكما نلاحظ من البيانات أن هذه النسبة اختلفت كثيرا في السنوات الأخيرة، وهذا يقودنا للاستنتاج بأن لتذبذب أسعار النفط أثر على قيمة صادرات النفط في الميزان الجاري لميزان المدفوعات ، ومن ثمة على رصده إما بالفائض أو العجز وطبعا سينعكس أثر ذلك على سعر صرف الدينار الجزائري وعلى العرض النقدي، وأسعار الفائدة، وعلى الاستثمار والنتاج كما سنرى لاحقا في الفصل القادم بشيء من التفصيل.

3- حجم الإيرادات النفطية بالنسبة للإيرادات العامة:

الإيرادات العامة هي أحد جانبي ميزانية الدولة، حيث تتكون هذه الأخيرة من الإيرادات العامة والنفقات العامة، كما تعكس ميزانية الدولة نشاط الدولة، وتمثل الإيرادات العامة مجموع الأموال التي تحصل عليها الدولة سواء بصفتها السيادية، أو من أنشطتها وأملكها الذاتية ، أو من القروض الداخلية /الخارجية ، او حتى من مصادر تضخمية ، لتغطية النفقات العام خلال فترة زمنية معينة. والشكل الآتي يوضح حجم الإيرادات النفطية بالنسبة للإيرادات العامة للجزائر:

الشكل (1-3): حجم الإيرادات النفطية بالنسبة للإيرادات العامة للجزائر للفترة 1990-2019



المصدر: مخرجات Eviews10 بالاعتماد على البيانات في الملحق رقم (01) ، جدول (رقم 02).

ونلاحظ من الشكل أعلاه:

⁵⁷ - أخضر عزي، إشكالية وأبعاد ميزان المدفوعات الجزائري، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 164.

1- اتجاه عام متزايد للإيرادات العامة للجزائر خلال الفترة 1990-2019.

2- نسبة الجباية البترولية من الإيرادات العامة تتجاوز في المتوسط 50% خلال الفترة 1990-2019 ، كما تعدت 60% في عدة سنوات.

مما يؤكد الفرضية الثانية أنّ لتقلبات أسعار النفط آثار كبيرة على أهم متغيرات الاقتصاد الكلي للجزائر كالإيرادات العامة و النفقات العامة ،من ثمة ميزانية الدولة وتبعات ذلك على معظم المتغيرات الكلية. **المطلب الثالث: مكانة النفط الخام الجزائري من منظمة أوبك والاقتصاد العالمي بالنسبة للإنتاج و**

الاحتياطات المؤكدة

كما سبق و رأينا أنّ سعر النفط الخام يتحدد في السوق الدولي متأثرا بتداخل عدة عوامل، في هذا الجزء سنحاول معرفة حجم إنتاج النفط الخام الجزائري بالنسبة لإنتاج دول منظمة اوبك (OPEC) والإنتاج العالمي ، و كذلك من خلال مقارنة حجم الاحتياطات المؤكدة للنفط الخام للجزائر بحجم الاحتياطات المؤكدة ل دول منظمة اوبك (OPEC) ، و العالم من النفط الخام.

لمعرفة إذا ما كان للجزائر أي تأثير على سعر النفط الخام من خلال رفع أو خفض إنتاجها ضمن المنظمة والعالم.

1 - مكانة النفط الخام للجزائر من خلال الانتاج بالنسبة ل منظمة اوبك (OPEC) و العالم:

سيتم عرض حجم إنتاج النفط الخام للجزائر مقارنة بحجم انتاج دول منظمة أوبك ، والانتاج العالمي للنفط خلال العشرة السنوات الأخيرة من خلال الجدول الآتي:

الجدول (1-3): إنتاج النفط الخام للجزائر مقارنة بالإنتاج الكلي لمنظمة اوبك والإنتاج العالمي للنفط الخام

خلال الفترة 2010-2019

الوحدة : 1000برميل/ لليوم

السنوات	حجم إنتاج النفط الخام للجزائر (1)	حجم إنتاج النفط الخام للعالم (2)	حجم إنتاج النفط الخام ل اوبك (3)	نسبة إنتاج النفط الخام للجزائر بالنسبة لأوبك (%)	نسبة إنتاج النفط الخام للعالم بالنسبة (%)
2010	1189.8	69885.6	29249.4	4.06	1.70
2011	1161.6	70426.7	30121.2	3.85	1.64
2012	1199.8	72784.6	32424.7	3.7	1.64
2013	1102.6	72909.2	31603.8	3.48	1.51
2014	1192.8	75420.1	30682.9	3.88	1.58

1.54	3.72	31056.9	75088.1	1157.1	2015
1.52	3.53	32464.5	75304.5	1146.3	2016
1.41	3.34	31639.2	74578.8	1058.7	2017
1.37	3.32	31238.1	75822.3	1040.1	2018
1.35	3.48	29375.3	75262.5	1023.2	2019
1.30	3.50	25642.7	69118	899	2020
1.30	3.45	26393.5	69640	911	2021

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

(1) &(2) &(3) :

– 2010 – 2014 : Organization of Petroleum Exporting countries (OPEC), **Annual statistical bulletin**, 50th édition , 2015, p 28.

– 2015 – 2019 : Organization of Petroleum Exporting countries (OPEC), **Annual statistical bulletin**, 55th édition ,2020, p 26.

–2020 – 2021 : Organization of Petroleum Exporting countries (OPEC), **Annual statistical bulletin** , 56th édition ,2021,p 26.

من الجدول أعلاه وبقراءة مطلقة للأرقام نلاحظ أنّ نسبة متوسط إنتاج النفط الخام اليومي للجزائري خلال

الفترة 2010-2021، لم يتجاوز 3.60% من إنتاج اوبك، ولم يتجاوز 1.48%⁵⁸ من الإنتاج العالمي.

وهذا قد يقودنا إلى التفكير بأنّ غياب النفط الخام الجزائري من الأسواق العالمية، لن يكون له أثر كبير

على العرض الكلي للنفط ، ومن ثمة على سعر النفط الخام الدولي، ويقودنا هذا مبدئيا إلى تثبيت صحة

الفرضية الاولى لهذه الأطروحة_ سعر النفط متغير خارجي بالنسبة للجزائر_.

2- مكانة النفط الخام للجزائر من خلال الاحتياطات المؤكدة بالنسبة ل منظمة اوبك (OPEC) و العالم:

إذا ما ذهبنا إلى مقارنة الاحتياطات المؤكدة للنفط الخام للجزائر بالنسبة لدول منظمة اوبك و العالم في

سنة 2020 نجد ما يلي:

⁵⁸- تم حسابها بالاعتماد على الجدول أعلاه.

الجدول رقم(1-4):حجم و نسبة الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام للجزائر مقارنة بالاحتياطات المؤكدة لدول منظمة اوبك و العالم

الوحدة: مليون برميل

الدول	كمية الاحتياطات المؤكدة للنفط الخام	نسبة الاحتياطات المؤكدة (%)
الجزائر	12200	
دول اوبك (OPEC)	1226543.0	0.99
العالم	1550736	0.78

المصدر:

– Organization of Petroleum Exporting countries (OPEC), **Annual statistical bulletin**, 55th édition, 2020, p 22.

نلاحظ من الجدول أعلاه أنّ نسبة الاحتياطات المؤكدة للجزائر بالنسبة للاحتياطات المؤكدة لدول أوبك لم تتجاوز 1% _ 0.99% _ لسنة 2020 وبلغت 0.78% بالنسبة للاحتياطات المؤكدة للعالم.

مما قد يقودنا هذا مبدئياً إلى استنتاج أنّها نسبة ضئيلة بالنسبة للاحتياطات المؤكدة للنفط الخام لدول منظمة أوبك و العالم ،ومن ثمة إنّ تأثير الجزائر على أسعار النفط الخام سيكون ضعيف أو منعدم مما يؤكد صحة الفرضية الاولى.

المطلب الرابع: أهم الدول المستوردة للنفط الخام الجزائري في العشرة الأخيرة

إذا تفحصنا الموقع الجغرافي للجزائر والأسواق التي تمونها الجزائر بالنفط الخام، فإنّ صحة الفرضية الاولى تعتمد على مدى وجود احتياطات من النفط الخام في هذه الأسواق؟ ومدى قدرتها على الحصول على تمويل بديل وبالسريعة المطلوبة في حالة غياب النفط الخام الجزائري؟ و من دون أن يضع اقتصاديات هذه الدول في حالة تباطؤ بسبب نقصه، وكذلك على قدرة تمويل الدول الأخرى من دول منظمة أوبك (OPEC) أو خارجها لهذه الأسواق؟ ومن ثمة مقدرة الجزائر على التأثير على سعر النفط الخام الدولي تتطلب الإجابة على هذه الأسئلة، مما يجعل صحة الفرضية الاولى غير مؤكدة بشكل مطلق والجدول الآتي يبين أهم الدول المستوردة للنفط الخام من الجزائر بالكميات اليومية لتبين أهمية النفط الخام الجزائري بالنسبة لهذه الأسواق كما يلي :

الجدول (1-5): صادرات النفط الخام للجزائر بالمناطق للفترة الممتدة من 2010-2019

الوحدة: 1000 برميل/اليوم

2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنوات
584	571.0	632.6	668.3	642.2	623	744	809	843	709	المناطق المستوردة
										المجموع
364.0	347.2	388.8	394.6	543.9	518	522	424	388	155	1-أوروبا
15.7	65.1	74.2	143.4	35.3	45	101	263	388	412	2-أمريكا الشمالية
137.3	116.3	22.6	86.1	36.6	42	82	92	112	138	3-آسيا و المحيط الهادي
43.9	40.4	46.9	44.1	26.4	18	23	29	6	4	4-أمريكا اللاتينية
-	2.1	-	0.7	-	-	-	-	-	-	5-إفريقيا

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على :

-Organization of Petroleum Exporting countries (OPEC),Annual statistical bulletin,55th édition,2020, p 46.

-Organization of Petroleum Exporting countries (OPEC),Annual statistical bulletin, 50th édition , 2015,p 48.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أنّ أوروبا تحتل المرتبة الأولى من خلال استهلاكها للنفط الخام الجزائري حيث تراوح استهلاكها اليومي خلال الفترة الممتدة من 2010-2019 ما بين 155000 برميل إلى 5439000 برميل، ثم تليها في المرتبة الثانية أمريكا الشمالية مع أنّ استهلاكها للنفط الخام الجزائري كان يتناقص خلال الفترة 2010-2019 حيث كان في 2010 حوالي 412000 برميل يومي وبدأ بالتناقص حتى وصل إلى 15700 برميل يومي في 2019، لتأتي في المرتبة الثالثة آسيا والمحيط الهادي، ثم أمريكا اللاتينية، فإذا غاب النفط الخام الجزائري ستعاني أوروبا نقص يومي كبير في كميات النفط، مما قد يرفع أسعارها في الأسواق الفورية وخصوصا ، إذا كان التموين من الدول المصدرة الأخرى محدود، أما فيما يخص أمريكا الشمالية قد تستخدم الخزين الاستراتيجي الذي يغطي استهلاك عام للنفط يقدر بـ 90 يوم، فلا يظهر عندها، أو لا يتأثر السعر بالنسبة لأمريكا الشمالية في حالة غياب حصة الجزائر من النفط الخام اليومي، ومنه فإنّ صحة الفرضية الأولى تكون تحت شروط معينة، هو حصول الدول التي تستورد النفط من الجزائر على نفس الكميات وبسرعة في حالة غيابه من الدول المصدرة الأخرى بدون أن يرتفع سعرها في الأسواق الفورية.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل عددنا أهم و معظم العوامل المؤثرة في تحديد أسعار النفط الخام الدولية ، حيث تتميز هذه العوامل بالتداخل و أحيانا بالعشوائية ، مما يجعل التحكم أو التنبؤ بها صعب ، لذلك تتميز أسعار النفط بكثرة التذبذبات بين ارتفاعات و انخفاضات حادة ، و نظرا لأهمية النفط الخام في الاقتصاد الجزائري ، فسيكون لهذه التقلبات في أسعار النفط الخام الدولية انعكاسات هامة عليه سيتم التطرق لها في الفصل اللاحق. كما أنه في قراءة عامة للبيانات حول مكانة النفط الخام الجزائري من حيث الانتاج و الاحتياطات المؤكدة بالنسبة لدول منظمة اوبك و العالم ، نستنتج أن السعر النفط الخام متغير خارجي تماما بالنسبة للجزائر ، لكن اذا أخذنا بعين الاعتبار الموقع الجغرافي للجزائر و الأسواق التي تعتمد على نفطها الخام ، و مدى مرونة الحصول على تموين بديل في هذه الأسواق في حالة غياب النفط الخام للجزائر ، قد نفترض امكانية حصول اضطرابات على الأقل في الأسواق الفورية، مما يؤدي الى التأثير على سعره في هذه الأسواق .

الفصل الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار النفط الخام
الدولية على الأداء الاقتصادي للجزائر خلال الفترة
الدراسة

تمهيد:

عندما نقوم بتقييم اقتصاد دولة ما بصفة كلية فإننا نقوم بتقييم الأداء الاقتصادي لهذه الدولة ، ويتم ذلك عن طريق تقييم مؤشرات الأداء في الأجل القصير والتي تتمثل في الناتج، الشغل، والمستوى العام للأسعار، وتقييم مؤشرات الأداء في الأجل الطويل و سنقتصر في بحثنا هذا على مؤشر النمو الاقتصادي، ومن أجل تحقيق غاية هذا البحث سيتم دراسة و تحليل انعكاسات تقلبات اسعار النفط الخام الدولية على هذه المؤشرات خلال فترة الدراسة وسيتم ذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ما يلي:

المبحث الأول: انعكاسات تقلبات اسعار النفط الخام الدولية على مؤشرات الأداء الاقتصادي للجزائر في الأجل القصير؛

المبحث الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار النفط الخام الدولية على مؤشرات الأداء الاقتصادي في الأجل الطويل للجزائر _ النمو الاقتصادي_

المبحث الأول: انعكاسات تقلبات أسعار النفط الخام الدولية على مؤشرات الأداء الاقتصادي للجزائر في الأجل القصير

إن الناتج المحلي الإجمالي، معدل البطالة (أو مستوى الشغل) ، و التضخم (أو المستوى العام للأسعار) تعتبر من مؤشرات الأجل القصير، فهي تتأثر بتغيرات الطلب والعرض الكلي في الأجل القصير، حيث سيتم من خلال هذا المبحث دراسة آثار تقلبات أسعار النفط الخام الدولية على هذه المؤشرات في الجزائر خلال فترة الدراسة، وذلك بتقسيمها إلى فترات ترتفع وتخفض فيها أسعار النفط الدولية.

المطلب الأول: انعكاسات تقلبات أسعار النفط الخام الدولية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

الهدف النهائي لأي نشاط اقتصادي هو توفير السلع والخدمات التي يرغب فيها المجتمع، وأهم مقياس جامع للناتج الكلي في الاقتصاد هو الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

1- مفهوم الناتج المحلي الإجمالي (GDP) :

يقيس الناتج المحلي الإجمالي قيمة السوق لكل السلع والخدمات النهائية _ السيارات، الحافلات، ركوب الطائرات، الرعاية الصحية، التعليم... _ المنتجة في الدولة خلال السنة.¹ هناك طريقتين لقياس الناتج المحلي الإجمالي وهما كما يلي:

1-1 - الناتج المحلي الإجمالي الإسمي: يقاس بأسعار السوق الحالية.

1-2 - الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: يقاس بأسعار الثابتة لسنة ما.²

2- تحليل انعكاسات تقلبات أسعار النفط الخام الدولية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة:

مساهمة قطاع المحروقات _ نفط وغاز_ في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر لا تقل في المتوسط عن 32.65%³ خلال العشرينيتين الآخريتين، مما يقودنا إلى صياغة الفرضية التالية: " إن الناتج المحلي الإجمالي للجزائر يتأثر بانخفاض وارتفاع أسعار النفط الخام الدولية"، ولإثبات صحة أو خطأ هذه الفرضية سننعمد على تحليل بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للجزائر ومعدلات نموه الموجودة في الملحق رقم (02)، الجدول رقم (01) ومقارنتها ببيانات أسعار النفط الخام الدولية المعبر عنها بمتوسط سلة أسعار أوبيك خلال فترة الدراسة الموجودة بالملحق رقم (01)، الجدول رقم (01)، حيث سيتم أخذ بعض السنوات التي كانت ارتفاعات كبيرة

¹ - P.A.Samuelson and w.d.Nordhaus, *Economics*, 16th edition, Irwin Mc Graw- Hill, USA, 1998, P 375.

² - I bid, P 375.

³ - تم حسابها اعتمادا على البيانات الموجودة في الفصل الأول، ص 30.

ومفاجئة أو انخفاضات حادة في أسعار النفط الخام الدولية، وتحليل انعكاس ذلك على معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي للجزائر في هذه السنوات.

- سنة 1986 : أين شهدت أسعار النفط الخام الدولية انخفاض مفاجئ، حيث بلغت نسبته حوالي 50% عما كانت عليه في 1985 _ من 27.01 دولار للبرميل في 1985 إلى حوالي 13.53 دولار للبرميل في 1986 _، فإذا لاحظنا بيانات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل نموه لنفس السنة _1986_ سنجد يحقق مقدار سالب يبلغ 0.2-%، ومع بطء تعافي اسعار النفط الخام الدولية لسنوات 1987، 1988، على التوالي، نلاحظ استمرار انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المعبر عن معدلات النمو السالبة على التوالي 0.7-% ، 1.9-%.

أما إذا أخذنا أسعار النفط الخام للسنوات التالية:

- 2007-2014 : أين شهدت هذه الأخيرة ارتفاعات كبيرة في اسعار النفط الخام الدولية، وإذا ما قارناها بتحرك الناتج الإجمالي الحقيقي، الذي هو في تزايد مستمر في نفس هذه الفترة وهذا ما تؤكدته معدلات نموه الموجبة التالية: 3.37% ، 2.36% ، 1.63% ، 3.61% ، 2.9% ، 3.4% ، 2.8% ، 3.8% .

و أما إذا أتينا لأسعار النفط الدولية لسنتي 2019، 2022 ، والتي كانت على التوالي : 64.04 دولار، 41.47 دولار للبرميل، أين بلغت نسبة الانخفاض حوالي 35.25% بسبب ازمة جائحة كوفيد-19 ، فإذا تفحصنا بيانات الناتج الاجمالي المحلي الحقيقي للجزائر ومعدل نموه لسنة 2020 في الملحق رقم (02) ، الجدول رقم(01) سنجد انه انخفض بمقدار 4.9-% وهذا ما يثبت صحة الفرضية أعلاه بأن تحركات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للجزائر تتأثر طرديا بتحرك أسعار النفط الخام الدولية.

3- مكونات الناتج المحلي الإجمالي للجزائر وعلاقتها بتقلبات اسعار النفط الخام الدولية:

هناك طريقتين لحساب الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ، فإذا اعتمدنا مدخل تدفق المنتج في حسابه

نحصل على ما يلي:

$$GDP = C+I+G+X.....(2-1)^4$$

حيث:

GDP: الناتج المحلي الإجمالي الخام ؛

C: الانفاق الاستهلاكي الخاص ؛

I: الاستثمار الإجمالي ؛

⁴- Lipsey and Chrystal , **Economics** , 10th edition, Oxford University Press inc , New York ,USA.2004 ,P P 374-376.

G: الإنفاق الحكومي؛

X: صافي الصادرات للسلع والخدمات.

فمن خلال المعادلة (1-2) نلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي يتكون من العناصر السالفة الذكر، لذلك من المهم التعرف عليها و على خصائصها، وعلاقتها بتقلبات أسعار النفط الخام الدولية.

3-1 الإنفاق الاستهلاكي الخاص:

كما رأينا من خلال المعادلة (1-2)، فإن الإنفاق الاستهلاكي الخاص يشكل أحد أهم مكونات الناتج المحلي الإجمالي، حيث يمثل استهلاك القطاع العائلي للسلع والخدمات النهائية التي تشتري في مقابل الحصول على منفعة، أو تلبية احتياج في استخدامها. فعندما يتغير الإنفاق الاستهلاكي الخاص بشكل حاد، يؤثر هذا على الناتج و التوظيف من خلال تأثيره على الطلب الكلي. إضافة إلى ذلك فإن سلوك استهلاك الخاص هو حاسم، فالذي لا يستهلك يدخر من أجل الاستثمار، لذلك ملاحظة وفهم سلوك وحجم هذا المتغير في الجزائر، ومدى تأثيره بتقلبات أسعار النفط الخام الدولية، هو مهم لفهم كلا من الدورة التجارية في الأجل القصير، والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل. فإذا تفحصنا بيانات الإنفاق الاستهلاكي الخاص للجزائر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي كما يظهرها الجدول (1-2) الآتي:

الجدول (1-2) : نسبة الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الجزائر من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي لفترة

2009-2020

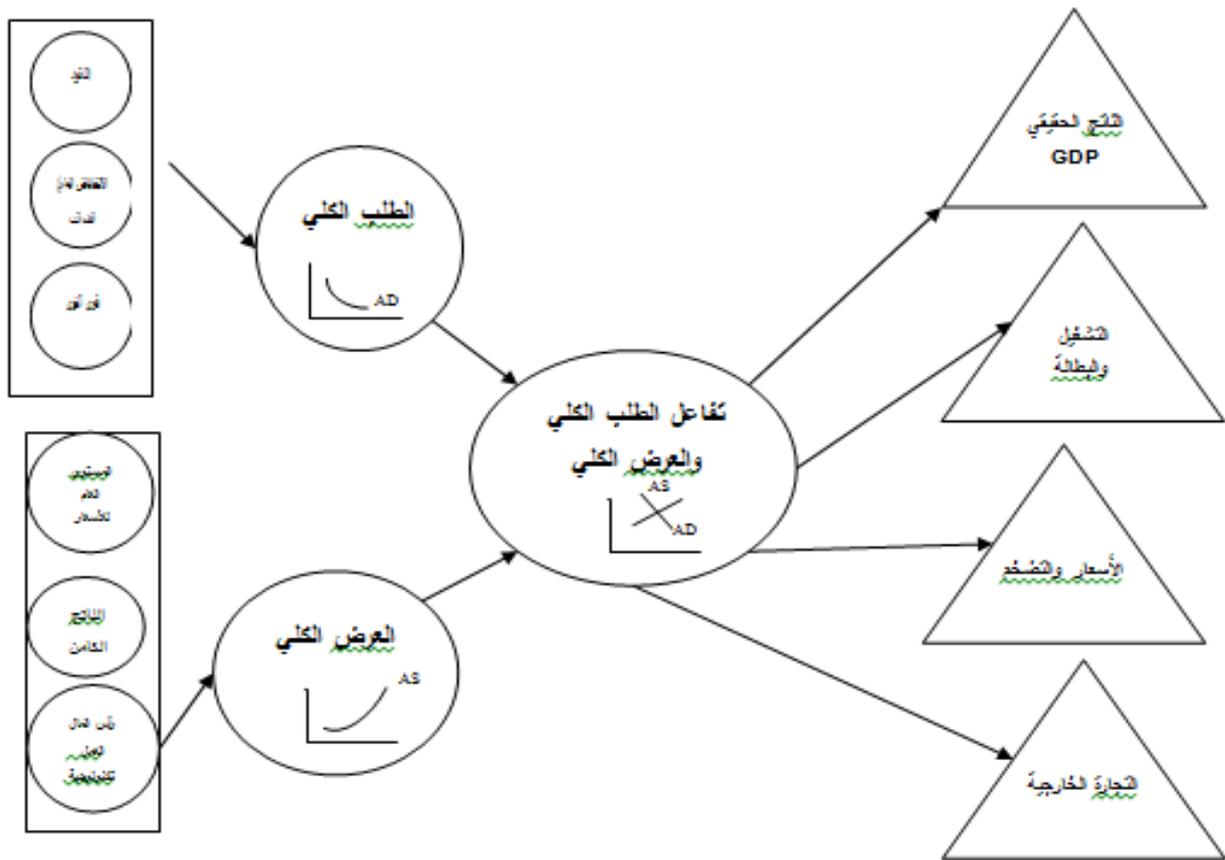
الاستهلاكي الخاص في الجزائر من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (1) (%)	السنوات	نسبة الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الجزائر من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي (1) (%)	السنوات
41.01	2015	37.55	2009
42.51	2016	34.32	2010
42.56	2017	31.17	2011
42.01	2018	32.14	2012
43.34	2019	34.65	2013
48.02	2020	36.36	2014

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- <https://www.ceicdata.com/en/indicator/algeria/private-consumption--of-nominal-gdp> , website data , Accessed : 15/06/2020 , 14:00 pm.

نلاحظ أن نسبة الإنفاق الاستهلاكي في الجزائر من الناتج المحلي الإجمالي متزايدة بشكل عام خلال الفترة 2009-2020 وهذا ما يميز الإنفاق بشكل عام سواء كان إنفاق استهلاكي خاص أو حكومي _ يصعب تخفيض النفقات بعد ارتفاعها _ ، حيث بلغت في المتوسط لهذه الفترة حوالي 38.80% و هي نسبة مهمة، فتغير في الإنفاق الاستهلاكي الجزائري يؤدي إلى التغير في الناتج المحلي الإجمالي، التوظيف ، والأسعار من خلال التأثير على الطلب الكلي كما يظهر في الشكل (1-2) التالي:

الشكل (1-2): العرض الكلي و الطلب الكلي يحددان معظم المتغيرات الاقتصادية



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

-P.A.Samuelson and w.d.Nordhaus, **Economics**,16th edition , Irwin Mc Graw- Hill , USA, 1998, p382.

- علاقة الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الجزائر بتقلبات أسعار النفط الخام الدولية:

إن الإنفاق الاستهلاكي الخاص مرتبط بالدخل المتاح للدولة، كلما زاد هذا الأخير، زاد الإنفاق الاستهلاكي الخاص حتى الوصول إلى مستوى معين ليثبت بعد ذلك، فمهما زاد الدخل المتاح بعد هذا المستوى، يثبت الإنفاق الاستهلاكي الخاص، وتتوجه هذه الزيادات إلى الادخار الوطني، ومن ثمة إلى الاستثمار الإجمالي. فإذا أتينا إلى تحليل القطاع العائلي الجزائري المسؤول عن الإنفاق الاستهلاكي الخاص للجزائر نجده ينقسم إلى فئتين: قطاع عائلي دخله المتاح منبعه القطاع الحكومي (وظيفة عمومي يتبع قوانين الوظيفة العمومي)، وقطاع عائلي دخله المتاح منبعه القطاع الخاص في الجزائر. فمن أجل فهم علاقة الإنفاق الاستهلاكي الخاص في الجزائر بتقلبات أسعار النفط الخام الدولية سنحاول ملاحظة هذا المتغير خلال فترات ارتفاع وانخفاض أسعار النفط الخام على سبيل المثال:

- **2011-2014**: شهدت أسعار النفط الخام الدولية ارتفاعات كبيرة لهذه الفترة، تزامن مع هذه الارتفاعات ارتفاع الإنفاق الاستهلاكي الخاص لنفس الفترة، وهذا ناجم عن زيادة الدخل المتاح للدولة، مما أدى إلى زيادة التوظيف في القطاع العام و الخاص.

- **2019-2020**: مست جائحة كوفيد-19 كل اقتصاديات العالم من بينها الجزائر، حيث انخفضت أسعار النفط الخام الدولية إلى 64.05 دولار للبرميل سنة 2019، وإلى 41.47 دولار سنة 2020، وكان لهذا الانخفاض الكبير في أسعار النفط الخام الدولية انعكاسات مهمة على الاقتصاد الجزائري، وخصوصا على القطاع العائلي الجزائري الذي منبع دخله المتاح القطاع الخاص. فبسبب تدابير الحجر الصحي و الغلق أصيب هذا القطاع بالركود، والخسائر، حيث خسر الكثيرون وظائفهم في هذه الفترة مما أدى إلى انخفاض في الدخل المتاح للقطاع العائلي الجزائري التابع لهذا القطاع، ومن ثمة أدى هذا إلى انخفاض انفاقهم استهلاكهم الخاص، كما أن القطاع العائلي التابع للقطاع العام عانا من أزمة كوفيد-19 بدوره من خلال تجميد التوظيف. ومنه نستنتج أن الانفاق الاستهلاكي الخاص في الجزائر يتأثر طرديا بتقلبات أسعار النفط الخام الدولية.

3-2 الاستثمار الإجمالي في الجزائر و علاقته بتقلبات اسعار النفط الخام الدولية :

هو أحد أهم المكونات في حساب الناتج المحلي الإجمالي حسب "مدخل المنتج" (product approach)، كما يظهر في المعادلة (1-2)، لذلك من المهم معرفة ما هو الاستثمار الإجمالي.

- مفهوم الاستثمار الإجمالي:

يتمثل في كل السلع الاستثمارية المنتجة خلال سنة، وهو غير معدل من أجل الاهتلاك _ رأس المال المهتك خلال سنة_، لذلك هو يتضمن كل الآلات، المصانع، و المنازل المبنية خلال سنة، حتى لو أن بعضها هو من أجل استبدال بعض رأس المال السلعي القديم الذي لم يعد صالح للاستخدام⁵. كما يعتبر الاستثمار الإجمالي من أهم محددات الطلب الكلي كما يظهر في الشكل (1-2)، فتغيره يؤدي إلى تحرك المنحنى الطلب الكلي (انتقال منحنى الطلب الكلي) طرديا، وهذا يؤدي إلى التغير الناتج المحلي الإجمالي، التوظيف، الأسعار، ميزان المدفوعات، و سعر الصرف كما يظهر من الشكل (1-2).

- علاقة الاستثمار الاجمالي في الجزائر لتقلبات اسعار النفط الخام الدولية خلال فترة الدراسة:

فإذا تفحصنا بيانات الاستثمار الإجمالي في الجزائر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي كما يظهر في الجدول (2-2):

الجدول (2-2): نسبة الاستثمار الاجمالي في الجزائر من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي للفترة

2020-2009

السنة	نسبة الاستثمار الاجمالي (I) من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) (%)	السنة	نسبة الاستثمار الاجمالي (I) من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) (%)
2009	46.87	2015	50.78
2010	41.43	2016	50.77
2011	38.05	2017	48.54
2012	39.15	2018	47.07
2013	43.91	2019	44.69
2014	45.55	2020	41.85

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على :

- <https://www.ceicdata.com/en/indicator/algeria/investment--nominal-gdp> , website data ,

Accessed :19/07/2020 ,5 :30 am

⁵ - P.A.Samuelson and w.d.Nordhaus, op.cit.,p 398.

نلاحظ أن نسبة الاستثمار الإجمالي في المتوسط للفترة 2009-2020 لا تقل عن 44.88%، وهي نسبة مهمة من الناتج المحلي الإجمالي، مما يجعل التغيير في الاستثمار الإجمالي يؤثر بشكل كبير على منحني الطلب الكلي، ومن ثمة على كل من مستوى الناتج، التوظيف، مستوى الأسعار، والتجارة الخارجية. كما نلاحظ أن السنوات التي شهدت فيها أسعار النفط الخام الدولية ارتفاعات كبيرة _ 2010-2014_، أن نسبة الاستثمار الناتج المحلي الإجمالي الإسمي كانت في تزايد مستمر، وإذا أتينا إلى 2019 أين شهدت أسعار النفط الخام انخفاضا معتبرا عما كانت عليه في 2018، وهذا أدى إلى انخفاض في الاستثمار الإجمالي بـ 2%، وهذا يؤكد تأثر الاستثمار الإجمالي طرديا بتقلبات أسعار النفط الخام الدولية _ قد نتساءل عن الآلية التي تؤثر بها تقلبات أسعار النفط الخام على الاستثمار الإجمالي، خصوصا إذا علمنا أن معظمه يكون القطاع الخاص مسؤول عليه، عند الانخفاض الحاد لأسعار النفط تقل حصيلة العملة الأجنبية و تصبح الواردات تتنافس عليها و خصوصا كما سبق و لاحظنا من هيكل الواردات أن معظم السلع الإنتاجية هي سلع مستوردة، عند نقص حصيلة العملة الأجنبية بشكل كبير تعطى الأولوية في الاستيراد إلى المواد الاستهلاكية و الخدماتية وبذلك تتعطل المشاريع الإنتاجية .

3-3 الانفاق الحكومي في الجزائر وعلاقته بتقلبات أسعار النفط الخام الدولية خلال فترة الدراسة :

يمثل الانفاق الحكومي* كما يظهر في المعادلة (1-2) أحد أهم المكونات في حساب الناتج المحلي الإجمالي (GDP) حسب مدخل المنتج، حيث أن التغيرات في هذا المتغير تؤدي إلى تحرك منحني طلب كلي طرديا، كما يظهر من الشكل (1-2). كما يعتبر الانفاق الحكومي أحد أدوات السياسة المالية _ نفقات/ ضرائب_ المتحكم فيها إلى حد ما. تستخدمه الدولة من أجل التأثير على المتغيرات السابقة الذكر _ الناتج، التوظيف، الأسعار، التجارة الخارجية _، كما أن الانفاق الحكومي هو أحد جانبي ميزانية الدولة، حيث أن الجانب الآخر للميزانية هو الإيرادات العامة والتي مصدرها الضرائب، فإذا تجاوزت النفقات العامة الإيرادات العامة، سيكون هناك عجز في ميزانية الدولة، وستكون الحكومة أمام حلين : إما تمويل هذا العجز بالافتراض (داخليا أو خارجيا)، أو بطبع النقود و في كلتا الحالتين سيؤثر هذا على العرض النقدي الذي يعتبر من أهم محددات طلب الكلي كما يظهر من الشكل (1-2)، مما يؤدي إلى التأثير على كل من الناتج المحلي الإجمالي، التوظيف، مستويات الأسعار، و التجارة الخارجية. لذلك من المهم التطرق إلى مفهوم الإنفاق الحكومي وتحليل هيكله، وإيجاد علاقته بتقلبات أسعار النفط الخام الدولية خلال فترة الدراسة بالنسبة للجزائر.

3-3-1 مفهوم الإنفاق الحكومي:

يتمثل هذا الأخير في شراء الدولة للمنتجات المستهلكة أو المستثمرة، وتعد الدولة أكبر مشتري كما أن الانفاق الحكومي الذي يظهر في معادلة (1-2)، يختلف عن الذي يظهر في ميزانية الدولة بأنه لا يحتوي

على المدفوعات التحويلية للحكومة، حيث تمثل هذه الأخيرة مدفوعات حكومية للأفراد اللذين في المقابل لا يبادلونها بالسلع و الخدمات المعروضة.⁶

ما يميز النفقات العامة الحكومية لمعظم الدول أنها متزايدة مع الزمن، ويصعب تخفيضها بعد الارتفاع، وقد حاول عدة اقتصاديين تفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة، ومن أبرز النظريات، النظريتين التاليتين لكل من الألماني " أدولف فانجر " (Adolf Wagner)، و " بيكوك " و " وايزمان " (Peacock and Wiseman)، كما سنرى فيما يأتي:

أ - قانون فانجر Wagner's law :

قانون فانجر، معروف أيضا بقانون الزيادة في نشاط الدولة، وهو ملاحظة الانفاق العام يزداد مع زيادة الدخل الوطني وسميت النظرية باسم صاحبها الاقتصادي الألماني " أدولف فانجر " (Adolf Wagner)_1917-1835_، في البداية لاحظ الأثر في بلده ألمانيا، ثم لاحظته بعد ذلك بالنسبة للدول الأخرى، مبدأ هذه النظرية مرتبط بالتصنيع، بحيث يتنبأ هذا المبدأ بأن تطور الاقتصاد الصناعي سوف يكون مرفوق بزيادة حصة الانفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي، أين سيؤدي ظهور المجتمع الصناعي الحديث إلى زيادة الضغط السياسي من أجل التقدم الاجتماعي و زيادة المخصصات للاعتبارات الاجتماعية من قبل الصناعة⁷. حيث يشير القانون إلى أن حصة القطاع العام في الاقتصاد سترتفع مع تقدم النمو الاقتصادي، بسبب تكثيف الأنشطة القائمة، و توسيع الأنشطة الجديدة، فوفقا لهذا الاقتصادي أدى التقدم الاجتماعي إلى زيادة نشاط الدولة مع ما يترتب عن ذلك من زيادة الانفاق العام، وإنه نتيجة للإجراءات الإدارية الحمائية المتزايدة في الحكومة استجابة للعلاقات القانونية والاقتصادية الأكثر تعقيدا، و زيادة التحضر، و من ثمة زيادة الإنفاق على الثقافة و الرفاه ، إضافة إلى اللامركزية في الإدارة و زيادة نفقات الهيئات المحلية⁸.

ب - تفسير كل من " بيكوك " و " وايزمان " (Peacock and Wiseman):

لقد أوضح كل من الاقتصاديين " بيكوك " و " وايزمان " في دراسة لهما سنة 1961 من خلال دراسة تطور الانفاق العام في بريطانيا خلال الفترة 1955-1980، أن النمو الاقتصادي ليس هو العامل الوحيد المحدد لنمو وتزايد الانفاق العام مع مرور الزمن، وإنما هناك محددات أخرى لظاهرة تزايد النفقات العامة مع مرور الوقت،

*-الانفاق الحكومي والنفقات العامة كلها تستخدم كترادفات في الأطروحة.

⁶ - P.A.Samuelson and w.d.Nordhaus, *op.cit.*,p 398.

⁷ -[https://en.wikipedia.org/Wagner's Law](https://en.wikipedia.org/Wagner's_Law) , web article, Accessed : 02/11/2022 , 13 :30 pm.

⁸ - <https://egyankosh.ac.in / Unit10 Public Expenditure:Theories and Growth.>

وتتمثل في الأزمات والاضطرابات الاجتماعية والسياسية، وفي ظل هذه الدراسة توصلنا إلى نتيجة مفادها: أن النفقات العامة في تزايدها تأخذ شكل قفزات⁹ بسبب ما يلي:

- أثر الإزاحة (Displacement Effect) :

الناس في فترات الأزمات يميلون إلى قبول مستويات مرتفعة من الضرائب، مما يرفع الإيرادات لدى الحكومة عما كانت ستكون عليه في الفترات الهادئة، وهذا القبول سيبقى حتى بعد زوال الاضطراب، و كنتيجة لذلك إحصائيات الإيرادات والنفقات العامة للحكومة تظهر أثر الإزاحة بعد فترة الاضطراب الاجتماعي.

- أثر التفتيش (Inspection Effect):

النفقات الحكومية قد تنخفض عندما ينتهي الاضطراب لكنها لن تعود إلى المستوى القديم، لأن الدولة قد تبدأ في عمل أشياء كانت ترغب فيها سابقا، لكنها لم تكن سياسيا قادرة على رفع الإيرادات الضرورية لذلك، في نفس الوقت الاضطرابات الاجتماعية قد تخلف في حد ذاتها واجهات جديدة ومستمرة اتجاه الدولة _ مثل معاشات الحرب، مثال على الجزائر: مختلف مخصصات ضحايا الإرهاب _.

- أثر التركيز (Concentration Effect):

أثناء الاضطرابات الاجتماعية والسياسية قد تتحمل المستويات العليا للحكومة نصيب أكبر من المسؤولية عن أنواع الإنفاق الحكومي الموسع، عن طريق تحويل المسؤولية من خدمات معينة و من سلطات أدنى إلى سلطات أعلى. كما أن رغبة الدولة في تحقيق التنمية و توفير خدمات معينة يجعلها مسؤولة من حيث الإنفاق ك:توفير إمدادات المياه، الكهرباء، الغاز، التعليم، والصحة... الخ¹⁰.

وقع اختيارنا على هاتين النظريتين لأنهما تفسران ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة الدراسة ، فالاقتصادي الألماني فانجر الذي يؤكد على أن حجم القطاع العام في الاقتصاد ينمو مع تحسن الدخل الوطني، فإذا لاحظنا البيانات الاقتصادية للجزائر، نجد هناك تحسن في الدخل الوطني _ معبرا عنه بالنواتج المحلي الإجمالي _ خلال فترة الدراسة الناجم عن ارتفاع أسعار النفط الخام الدولية، فنسبة مساهمة قطاع المحروقات للدخل الوطني المعبر عنه بالنواتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، لم تقل في المتوسط عن حوالي 32%. كما أن تفسير بيكوك و وايزمان لتزايد النفقات العامة بأن: النمو الاقتصادي ليس هو العامل الوحيد المفسر لنمو وازدياد الإنفاق العام بمرور الوقت، وإنما هناك عوامل أخرى، وهذه العوامل تتمثل في الاضطرابات و الهزات السياسية و الاجتماعية، مما يجعل تزايد النفقات العامة تأخذ شكل قفزات مثلما حدث في

⁹ -A.T.Peacock and J.Wiseman, *The growth of public expenditure in the United Kingdom*, Princeton University Press, United State, 1961, pp 12-34.

¹⁰ -Peacock and Wiseman : *On The growth of public expenditure*, public choice, Kluwer Academic publishers, Nether Lands, 1994, pp 125-128.

الجزائر، عندما حاولت هذه الأخيرة تنشيط الطلب الكلي من خلال استثمارات حكومية ضخمة، تم تنفيذها في إطار ثلاث برامج (2001-2014)¹¹، حيث تمثلت في ضخ موارد مالية ضخمة في مختلف بنود النفقات العامة كما سنرى لاحقا.

3-3-2 هيكل النفقات العامة و تطورها خلال فترة الدراسة وعلاقتها بتقلبات اسعار النفط الخام الدولية:

مما سبق و كما قلنا إن الانفاق الحكومي هو أحد أدوات السياسة المالية المتحكم فيها إلى حد ما، يمكن استخدامه لتحفيز الطلب الكلي في الجزائر بمحاولة رفعه_ ليس بشكل مطلق، فلإنفاق الحكومي محددات أهمها: الإيرادات والقدرة على الاقتراض الداخلي والخارجي للمحافظة على التوازنات الداخلية و الخارجية_، لكن يصعب استخدامه لخفض الطلب الكلي من خلال تخفيضه، ولإثبات هذا يجب ملاحظة وتحليل هيكل النفقات العامة في الجزائر وتطورها خلال فترة الدراسة، تزامنا مع ملاحظة تطورات أسعار النفط الخام لنفس الفترة.

- هيكل النفقات العامة:

تقسم النفقات العامة في الجزائر حسب طبيعتها إلى قسمين هما: نفقات التسيير، و نفقات التجهيز.

أ- نفقات التسيير:

هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي و الطبيعي للدولة، وتسمح بتسيير جهازها الإداري و أداء مهامها والتزاماتها*، وتقييم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب¹² هي :

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات_ الديون العامة_؛
- تخصيصات السلطات العمومية _ السلطات العمومية_؛
- النفقات العامة بوسائل المصالح _ وسائل الخدمات_؛
- التدخلات العمومية.

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات_ الديون العامة_:

يشمل هذا الباب الاعتمادات اللازمة للتكفل بأعباء الدين العمومي، بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات، ويشمل على : الدين الداخلي قابل للاستهلاك، ديون عائمة، أجور الجيش.

- تخصيصات السلطات العمومية _ السلطات العمومية_: تشمل نفقات التسيير للمؤسسات العمومية السياسية وغيرها ك: المجلس الدستوري، التجمع الشعبي الوطني، نفقات السلطات العمومية الأخرى، المجلس الوطني

¹¹ - يحيوي عبد الحفيظ، البرامج التنموية و تطور سياسة الانفاق العام في الجزائر-دراسة للفترة (2000-2017)، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية، العدد 31، المجلد2، جامعة زيان عاشور، الجلفة، ص ص 316-333.

* -لا تضيف هذه النفقات للمجتمع أي مقدرة إنتاجية جديدة بقدر ما تسعى لإبقاء الهيكل الموجود يتحرك.

¹² - المادة 24 من قانون المالية رقم 17-84 المؤرخ في 08 شوال 1404 الموافق لـ 07 جويلية 1984، الصادر في الجريدة الرسمية العدد 28 بتاريخ 10 جويلية 1984 .

الاقتصادي الاجتماعي، العدالة، المجلس الأعلى للغة العربية، المجلس الوطني، المجلس الدولة، و المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

هذه النفقات مشتركة بين الوزارات.

- النفقات العامة بوسائل المصالح _ وسائل الخدمات _:

تشمل على:

- مرتبات مستخدمين: أكبر حصة في سنة 2018 كانت من نصيب وزارة الدفاع بنسبة 44.19% من مخصصات هذا الباب تلتها وزارة التعليم بـ 28.24%، لتأتي في المرتبة الثالثة وزارة الداخلية والجماعات المحلية وتهيئة الإقليم بـ 13.58%.

- نفقات وسائل الخدمات؛

- أعمال الصيانة ؛

- نفقات مختلفة.

التدخلات العمومية:

نفقات اجتماعية، نفقات اقتصادية، نفقات ثقافية، ونفقات التضامن.

ب- نفقات التجهيز:

تشمل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار، الذي يتولد عند زيادة الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، و بالتالي زيادة دخل الدولة، ويطلق على أيضا على هذه النفقات اسم "ميزانية الاستثمار او التجهيز"، وتتكون هذه النفقات من المخصصات المالية الهيكلية، الاقتصادية، الاجتماعية، والإدارية، والتي تعتبر مباشرة استثمارات منتجة، إضافة الى إعانات التجهيز المقدمة لبعض المؤسسات العمومية¹³.

وتقسم نفقات التجهيز وفق ما يلي:

- **العناوين:** تقسم نفقات التجهيز إلى ثلاث عناوين (أبواب)¹⁴ وهي : الاستثمارات التي تنفذ من طرف الدولة، إعانات الاستثمار الممنوحة من طرف الدولة، ونفقات الأخرى الخاصة برأس المال.

- **القطاعات:** تجمع نفقات التجهيز في عناوين حسب القطاعات (10 قطاعات) هي: المحروقات، الصناعات، الصناعات التحويلية، الطاقة و المناجم، الفلاحة والري، الخدمات المنتجة، المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية، التربية والتكوين، المنشآت الأساسية والاجتماعية والثقافية، المباني، وسائل التجهيز (السكن) المخططات البلدية للتنمية.

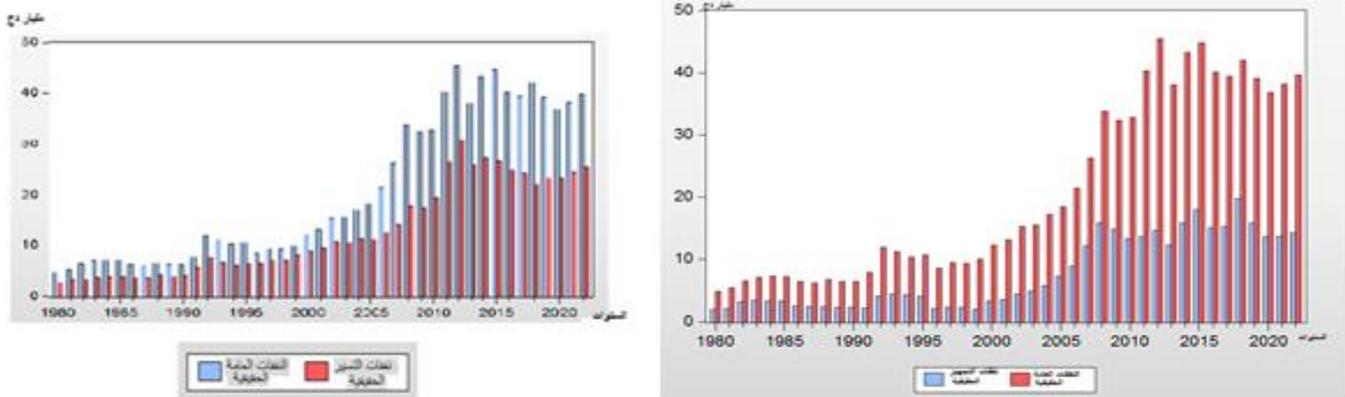
¹³- يحيوي عبد الحفيظ، مرجع سبق ذكره، ص 314.

¹⁴- وفقا للمادة 35 من قانون المالية رقم 84-17 المؤرخ في 08 شوال 1404 الموافق لـ 07 جويلية 1984، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 28 بتاريخ: 10 جويلية 1984.

- **الفصول والمواد:** تقسم القطاعات إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد، حيث تصور بطريقة واضحة ودقيقة، وذلك حسب مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار، حيث أن كل عملية مركبة من قطاع ، وقطاع فرعي، وفصل ومادة، مثال العملية رقم 2423 فهي تعني:
- المادة 2423 التي تخص التحويلات الأولية للمواد، المنتمية الى الفصل 242 الذي ينضم الحديد و الصلب، و الذي يضم مختلف القطاعات _10_ ، هنا القطاع رقم 2 الخاص بالصناعات التحويلية ، الذي يحتوي على القطاع الفرعي رقم 24 الخاص بالتجهيزات ،
- تحليل تطور هيكل النفقات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة:

يمكننا معرفة الأهمية النسبية لكل من نفقات التجهيز و التسيير الحقيقية بالنسبة للنسبة للنفقات العامة الحقيقية للجزائر خلال فترة الدراسة من خلال الشكل التالي:

الشكل(2-2):نسبة نفقات التجهيز و التسيير الحقيقية من النفقات العامة الحقيقية



المصدر: مخرجات Eviews10 بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (02)الجدول رقم(02) و الجدول رقم (03) لحساب القيم الحقيقية

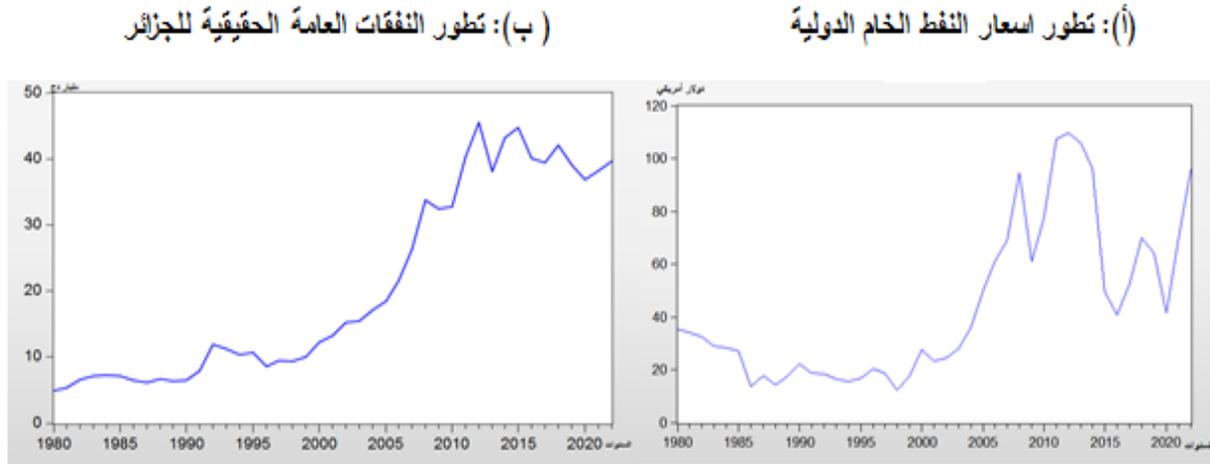
نلاحظ من الشكل أعلاه ان نسبة نفقات التسيير الحقيقية من النفقات العامة أكبر من نسبة نفقات التجهيز الحقيقية خلال الفترة 1980-2022، على الرغم المحاولات الجدية لرفع هاته الأخيرة من سنة 2000 فما

فوق .

- تطور النفقات العامة الحقيقية للجزائر و علاقتها بتقلبات أسعار النفط الخام الدولية خلال فترة الدراسة:

من خلال الشكل (2-3) الذي يظهر تطور أسعار النفط الخام الدولية و قيمة النفقات العامة الحقيقية خلال فترة الدراسة كما يلي :

الشكل (2-3) : تطور أسعار النفط الخام الدولية و قيمة النفقات العامة الحقيقية خلال فترة الدراسة



المصدر : مخرجات Eviews10 بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (01) الجدول رقم(01)،و الملحق رقم (02) الجدول رقم (04).

نلاحظ ان الاتجاه العام للإنفاق الحقيقي للجزائر خلال فترة الدراسة هو متزايد بشكل عام ، و هو متزامن في التزايد مع تطورات أسعار النفط الخام الدولية التي تظهر اتجاها عاما متزايد كذلك، رغم بعض الانخفاضات الحادة في بعض السنوات لأسعار النفط الخام الدولية ،حيث ان الانخفاض في النفقات العامة الحقيقية لا يكون بنفس الحدة _ هي سنوات أزمات _ .ان تزايد النفقات العامة الحقيقية للجزائر خلال فترة الدراسة يتوافق مع النظرية الاقتصادية، وما هو جاري في كل دول العالم، حيث تضاعف الانفاق العام الحقيقي للجزائر من 1980 إلى غاية 2022 بحوالي 8 مرات¹⁵. و كما نعلم أنه من محددات الانفاق العام هي الطاقة المالية و التي تعبر على القدرة المالية للحصول على الإيرادات التي تكفل تغطية النفقات العامة، وتستمد هذه المقدرة أو الطاقة المالية للدولة من عاملين أساسيين : المقدرة التكاليفية¹⁶، و المقدرة الاقتراضية (داخلية أو خارجية)، فإذا تفحصنا المقدرة التكاليفية وهي تقيس المقدرة التحملية على تمويل الضرائب، فإننا نلاحظ أن نسبة متوسط الإيرادات المتأتية من قطاع المحروقات _ نفط وغاز _ خلال الفترة 1990-2019 لم تقل عن 50%، وتجاوزت 60% في عدة سنوات، كما أن المقدرة الاقتراضية الداخلية كانت ضعيفة نسبيا نظرا للمشاكل التي كانت تمر بها

¹⁵- تم حسابها بالاعتماد على بيانات انفاق العام الحقيقي للجزائر الموجودة في الملحق رقم02.الجدول رقم 04

¹⁶- سراج وهيبة، دراسة تحليلية لسياسة الانفاق العام في الجزائر، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية ، قسم العلوم الاقتصادية و القانونية ، العدد 19، جانفي 2018 ، ص 91،بتصرف.

المؤسسات العمومية خصوصا في التسعينات، كما أن المقدرة الافتراضية الخارجية مكلفة للجزائر سياسيا وهيكليا وسياديا، كما اثبتته التجربة في السنوات 1993-1998¹⁷، عندما التجأت الجزائر لصندوق النقد الدولي من أجل الاقتراض، حيث فرض عليها حزمة من الإصلاحات حتى يقبل إقراضها، في ظاهرها هي إصلاحات فيما يخص مؤشرات الاقتصاد الكلي من حيث كبح الارتفاع في معدل التضخم، تحسين رصيد ميزانية الدولة...، لكن إذا تتبعنا باقي الإصلاحات، خصوصا الهيكلية منها فيما يخص تعميم كل مؤسسات الدولة، ومنها الاستراتيجية كشركة سوناطراك، يعتبر في رأينا الخاص مساسا بسيادة الدولة، لذلك الجزائر ماطلت في تلك الفترة، ومع تحسن أسعار النفط الخام الدولية في سنوات 2000 فما فوق تخلت عن هذه الإصلاحات. ومما سبق يمكننا صياغة الفرضية التالية: هو أن الانفاق العام الحقيقي للجزائر يتأثر بشكل كبير بتقلبات اسعار النفط الخام الدولية خلال فترة الدراسة، وللتأكد من صحة الفرضية أو خطأها يمكن مقارنة تطور أسعار النفط الخام الدولية الإسمية مع تطور النفقات العامة الحقيقية في الجزائر خلال فترة الدراسة، كما تظهر في الشكل (2-3) ، حيث:

- في الثمانينات _ قبل 1986_ كانت اسعار النفط تتراوح بين 27.01 دولار للبرميل إلى غاية 35.52 دولار للبرميل وكانت النفقات العامة الحقيقية للجزائر حسب البيانات متزايدة، لكن في سنة 1986 عندما حدثت الأزمة النفطية اين انخفضت أسعار النفط الدولية إلى 13.53 دولار للبرميل أي انخفضت بحوالي 129.30% في المتوسط عما كانت عليه قبل الأزمة _ 1980-1985_، نلاحظ كذلك من الشكل (2-3) انخفاض المنحنى النفقات الحقيقية في 1986، ومن خلال جدول البيانات كان هذا الانخفاض بحوالي 11.82% عن سنة 1985، نلاحظ أن الانخفاض في النفقات العامة الحقيقية في سنة الأزمة لم يكن متماشيا مع القدر الذي انخفضت به الإيرادات النقدية، وذلك لصعوبة خفض النفقات العامة بعد وصولها إلى مستوى معين_ كما سبق و أن شرحنا سابقا_ وقد تكون هنا الجزائر إما اعتمدت على الاقتراض الداخلي أو الخارجي من أجل تغطية نقص مواردها المالية في تغطية النفقات العامة _ أو استخدمت الفائض الموجود في الخزينة قبل الأزمة _ .

- من 1987 إلى 1997: أظهر سعر النفط الخام الدولي بعض التعافي، لكنه مازال منخفض عما كان عليه قبل الأزمة، سجلت النفقات العامة الحقيقة لهذه الفترة ارتفاعا بسيطا بشكل عام متماشي مع هذا التعافي بحوالي ما نسبته في المتوسط 37.37%¹⁸ عما كانت عليه في سنة 1986. إن الانفاق العام الحقيقي للجزائر يتأثر بتقلبات أسعار النفط الخام الدولية، حيث يرتفع بشكل كبير بارتفاع أسعار النفط، وينخفض بحدّة أقل. وتمت تغطية النفقات العامة للجزائر من الفترة 1993 إلى 1998 بالاقتراض من الصندوق النقد الدولي.

¹⁷ -K.Akacem and M. Akacem , *Macroeconomics stabilization reform in Algeria 1990-2011*, web article, <https://www.asjp.cerist.dz>.

¹⁸ - تم حسابها بالاعتماد على الجدول النفقات العامة الحقيقية الملحق رقم(02) جدول رقم (04).

- أما إذا جئنا لسنة **1998**، وهي سنة أزمة نفطية حيث بلغ سعر برميل النفط حوالي 12.88 دولار وهو نفس مستوى السعر السائد بعد الأزمة النفطية الأولى التي كانت في 1973، رغم هذا الانخفاض الكبير في سعر النفط إلا أن الانخفاض في النفقات العامة الحقيقية للجزائر قدر بـ 1.27% سنة 1997 ويرجع ذلك إلى تغطية جزء من النفقات العامة من القرض المتحصل عليه من صندوق النقد الدولي.
- **من 1999 إلى 2003**: نلاحظ بدأ أسعار النفط الخام في الارتفاع من جديد، حيث تراوحت ما بين 17.47 دولار إلى 28 دولار للبرميل، تزامن مع هذا الارتفاع في النفقات العامة الحقيقية للجزائر نفس الفترة يقدر في المتوسط بـ 50.85% بنسبة للفترة 1987-1998، حيث يرجع هذا الارتفاع في النفقات العامة الحقيقية للجزائر لتحسن أسعار النفط الخام، ومن ثمة تحسن قدرة الجزائر على اتباع سياسة إنفاقه توسعية من أجل دفع المنحنى الطلب الكلي إلى اليمين من أجل تحسين مستوى الناتج و خفض مستوى الأسعار في حالة بقاء العوامل الأخرى على حالها من خلال برنامج الدعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004¹⁹ بغلاف مالي يقدر بـ 525 مليار دينار جزائري، حيث مس المبلغ قطاع الاشغال الكبرى والهياكل القاعدية بـ 40.09%، وقطاع التنمية المحلية والبشرية بـ 38.88%، ودعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري بـ 12.46%، ودعم الإصلاحات بـ 8.57%.
- **من 2004-2007**: واصلت أسعار النفط الخام الدولية في الارتفاع، ووصل سعر برميل النفط الخام إلى 69.08 دولار في عام 2007، و إذ لاحظنا تطور في النفقات العامة للجزائر في نفس الفترة، فهي أيضا عرفت زيادات متزامنة مع استمرار تحسن اسعار النفط، الذي أدى بالجزائر في استمرار في اتباع سياستها الاتفاقية التوسعية من خلال برنامج تكميلي لدعم النمو الذي كان في 2005-2009 بغلاف مالي يقدر بـ 4203 مليار دينار جزائري²⁰، إذا ما حسبنا متوسط الزيادة في الإنفاق العام الحقيقي للجزائر للفترة 2004-2007 مقارنة بالفترة السابقة 1999-2003، نجدها تقدر بـ 57.14%²¹.
- **2008**: بلغ السعر الإسمي للنفط الخام الدولي - معبرا عن متوسط سعر خامات أوبك - حوالي 94.95 دولار للبرميل، إذا لاحظنا الجدول رقم (02) في الملحق رقم(04) نجد أن الإنفاق العام الحقيقي للجزائر في 2008 ارتفع بحوالي 28.56%²² بالنسبة لسنة 2007، وهذا ما يؤكد الفرضية السابقة في حالة ارتفاع أسعار النفط الخام تزيد النفقات العامة الحقيقية للجزائر بنسبة كبيرة.
- **2009**: نلاحظ من الجدول رقم (01) في الملحق رقم(01) انخفاض سعر النفط الخام الدولي ليصل إلى 61.05 دولار للبرميل الواحد بسبب الأزمة المالية العالمية، لكن الأثر على الإنفاق العام الحقيقي للجزائر هو انخفاضه بحوالي 4.38% مما كان عليه في سنة 2008، نلاحظ أن الانخفاض في النفقات العامة الحقيقية للجزائر في حالة انخفاض اسعار النفط لا يكون كبيرا. و هذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية لأنه يصعب عودة النفقات العامة للمستوى السابق بعد ارتفاعها كما سبق وقلنا، ويتم تغطية تمويل العجز في

¹⁹ - FMI ,Report 2001, p 04.

²⁰ - يحيوي عبد الحفيظ، مرجع سبق ذكره، ص 319.

²¹ - تم حسابها بالاعتماد على جدول النفقات العامة الحقيقية الموجود في الملحق رقم (02) الجدول رقم(04).

²² - تم حسابها بالاعتماد على الجدول رقم(04). الموجود في الملحق رقم (02).

النفقات العامة إما بالاقتراض الداخلي أو الاقتراض الخارجي_ لا ننسى صندوق ضبط الموارد الذي استحدثته الجزائر في سنة 2000 الذي كان يستعمل رصيده في تمويل النفقات العامة_ وهذا ما يؤكد الفرضية السابقة.

- **2010 إلى 2014:** نلاحظ من الجدول رقم (01) في الملحق رقم(01) أن أسعار النفط الخام الدولية الإسمية بدأت في ارتفاع من جديد في هاته الفترة، حيث تراوحت ما بين 77.45 دولار للبرميل إلى 109.45 دولار للبرميل، فإذا لاحظنا النفقات العامة الحقيقية للجزائر نفس الفترة ، نجد أنها كذلك كانت في ارتفاع مستمر، تزامنا مع تحسن اسعار النفط الخام، وإذا حسبنا متوسط نسبة هذا الارتفاع خلال الفترة 2010-2014 مقارنة بسنة 2009، نجده يقدر بحوالي²³ 23.38%، وهذا ما يؤكد أن النفقات العامة الحقيقية للجزائر تزيد مع تحسن أسعار النفط، وبسبب هذا التحسن واصلت الجزائر سياستها المتبعة في تنشيط الطلب الكلي عن طريق سياسة مالية تنموية، من خلال برنامج توطيد النمو الاقتصادي_2010-2014_، والذي كان بغلاف مالي يقدر بـ 21803 مليار دينار جزائري²⁴، وإذا ما لاحظنا النفقات العامة الحقيقية للجزائر نفس الفترة نلاحظ كذلك تزايد مستمر.

- **2015:** انخفض سعر برميل النفط الخام إلى ما يقارب النصف، عما كان عليه في سنة 2014، حيث وصل إلى 49.49 دولار أمريكي للبرميل وتواصل السعر في الانخفاض ليصل إلى 40.76 دولار للبرميل، وأدى هذا إلى انخفاض في النفقات العامة الحقيقية للجزائر لسنة 2016 بحوالي 10.52%²⁵ ، عما كانت عليه في سنة 2015 ، و كما نلاحظ أن هذا الانخفاض لا يتماشى مع الانخفاض الكبير لأسعار النفط الخام _ استخدام اقتراض داخلي خارجي_.

- **2017:** رغم التحسن الطفيف لأسعار النفط الخام الدولية التي بلغت 52.43 دولار أمريكي _ لا ننسى أنه في هذه السنة تم امتلاك رصيد صندوق ضبط الموارد_ ليأتي ارتفاع في النفقات العامة الحقيقية في 2018 تزامنا مع تحسن سعر برميل النفط حيث بلغ لهذه السنة 69.78 دولار أمريكي.

- **2020:** عاودت اسعار النفط الخام الدولية انخفاض لتبلغ 41.47 دولار للبرميل، بسبب أزمة كوفيد19 ، مما أثر هذا على الانفاق العام الحقيقي، أين تراجع بحوالي 5.73%²⁶ عما كان عليه في سنة 2019. نلاحظ أن انخفاض في النفقات العامة الحقيقية يكون اقل حدة في حالة انخفاض اسعار النفط مما يكون عليه ارتفاع في هذه النفقات في حالة ارتفاع اسعار النفط.

- **2021-2022:**و مع بدأ تعافي أسعار النفط الخام، نلاحظ بدأ في تزايد النفقات العامة الحقيقية. من خلال هذا التحليل تثبت صحة الفرضية السابقة، و لذلك قلنا أن الانفاق الحكومي هو أحد الادوات السياسية المتحكم فيه بمرونة مقبولة، إذا ما تعلق الأمر برفع من أجل زيادة الطلب الكلي، من ثمة زيادة

23 - تم حسابها بالاعتماد على الجدول رقم (04) الموجود في الملحق رقم (02)

24 - يحيواوي عبد الحفيظ، مرجع سبق ذكره ، ص 323.

25 - تم حسابها بالاعتماد على الجدول رقم (04) الموجود في الملحق رقم (02)

26 - تم حسابها بالاعتماد على الجدول رقم (04) الموجود في الملحق رقم (02)

الناتج، زيادة التشغيل_ في حالة بقاء العوامل الأخرى على حالها_ . كما يلاحظ كذلك من خلال هذا التحليل الارتباط القوي بين الانفاق الحكومي للجزائر، و تقلبات أسعار النفط الخام الدولي مما سبق تم تحليل أثر تقلبات أسعار النفط الخام الدولية على الانفاق العام الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1980-2022، بأخذ فترات كان فيها ارتفاع لأسعار النفط وفترات كان فيها انخفاض لأسعار النفط ، فنظرا لكون الانفاق العام أحد جانبي الميزانية العامة للدولة، حيث تعتبر هذه الأخيرة المرآة التي تعكس نشاط الدولة، ونظرا لأهمية الميزانية العامة للدولة في التوازن الداخلي والخارجي للاقتصاد الوطني، يجب أن نشخص حالتها خلال فترة 1980-2022، في فترات ارتفاع و انخفاض اسعار النفط، ومدى تأثير ذلك على كل من الطلب الكلي ، ومن ثمة الناتج و المستوى العام للأسعار .

- تعريف الميزانية العامة:

هي بيان تقديري لنفقات و إيرادات الدولة عن مدة مستقبلية تقاس عادة بسنة، وتتطلب موافقة السلطة التشريعية، كما أنها أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية، التي تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لدولة²⁷.

- الأهمية الاقتصادية للميزانية العامة:

أصبحت الميزانية العامة في المالية الحديثة أهم وثيقة اقتصادية تملكها الدولة، لكونها توفر معلومات عن توجه سياساتها في استخدام الموارد على مستوى التوظيف، والناتج الكلي ، أو توزيع الموارد داخل الاقتصاد، قد تستخدم الميزانية العامة لتحقيق الاستقرار ، وذلك من خلال تغيير مستوى الطلب الكلي في الاتجاه المناسب باستخدام الضرائب والنفقات، ولهذا تعتبر الميزانية العامة اداة الرئيسية للتدخل في الحياة الاقتصادية، وتوجيهها من أجل تحقيق أهداف التوازن الاقتصادي²⁸.

²⁷-دراوسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي - حالة الجزائر 1990-2004 ، دكتوراه دولة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، الجزائر، 2005،ص130.

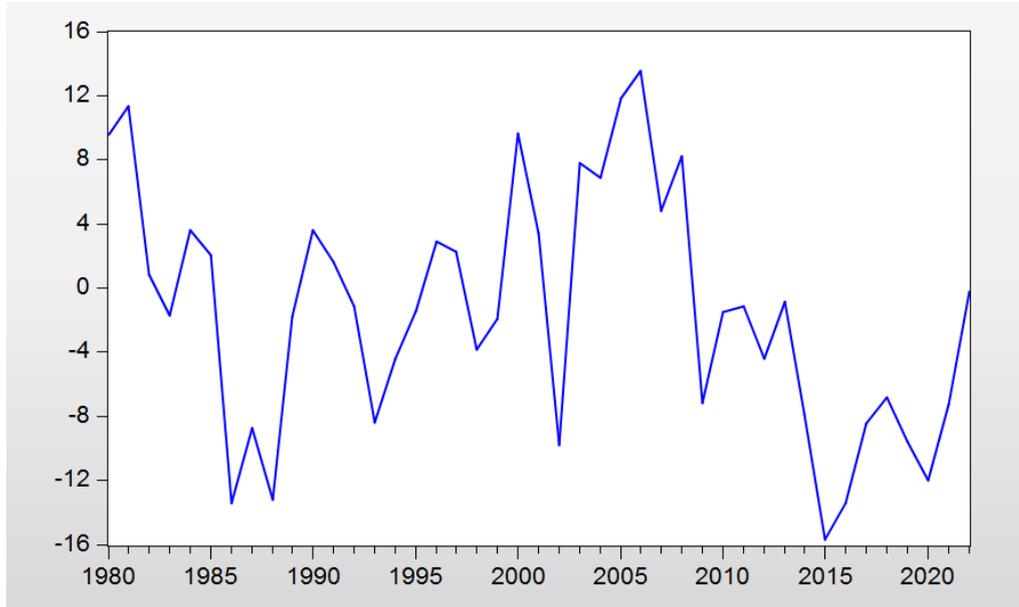
²⁸- نفس المرجع،ص ص 137-138.

- تشخيص وضع الميزانية العامة للدولة:

من خلال الاستعانة بالشكل (2-4) كما يلي:

الشكل (2-4): رصيد الميزانية العامة للجزائر كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 1980-

2022



المصدر: مخرجات Eviews10 بالاعتماد على البيانات في الملحق رقم (03)

نلاحظ من الشكل أعلاه : ان هناك عجز في الميزانية العامة للدولة في العديد من السنوات، مما يجعلنا نطرح التساؤلات التالية:

- كيف يتم تمويل عجز الميزانية؟ وما تأثير ذلك على الطلب الكلي، و من ثمة على كل من الناتج، التوظيف، و المستوى العام للأسعار ؟

ونقترح الفرضيات الآتية كإجابة على هاته التساؤلات:

- تمويل عجز الميزانية في الجزائر يكون إما بالافتراض الداخلي أو الخارجي ؛
- طرق تمويل عجز الميزانية لها تأثير كبير على العرض النقدي و الطلب الكلي، ومن ثمة الناتج و المستوى العام للأسعار.

- اساليب تمويل عجز الميزانية العامة و الآثار الناجمة عنها:

إن تشخيص العجز في الميزانية ليس مهما في حد ذاته، كأهمية الطريقة التي سيمول بها هذا العجز ، نظرا لما سيترتب على طريقة التمويل من التأثير على العرض النقدي، الطلب الكلي، ومن ثمة كل من الناتج و المستوى العام للأسعار، التوظيف، و التجارة الخارجية. ويكمن تقسيم طرق تمويل الميزانية إلى:

أ- أساليب التمويل الداخلية (المحلية)؛

ب- أساليب تمويل خارجي.

أ- أساليب التمويل الداخلية (المحلية):

ويمكن أن يتم تمويل عجز الميزانية محليا أو داخليا من خلال:

- الاقتراض من البنك المركزي؛
- الاقتراض من البنوك التجارية؛
- الاقتراض من القطاع الخاص خارج نطاق البنوك؛
- الضرائب؛
- صندوق ضبط الموارد.

■ الاقتراض من البنك المركزي:

العجز في الميزانية العامة الممول من الاقتراض من البنك المركزي له أثر توسعي على الطلب الكلي، ومن ثمة على الناتج، أما على المستوى العام للأسعار فهو ليس محسوم لأن هذا يعتمد على مرونة العرض الكلي²⁹.

■ الاقتراض من البنوك التجارية:

تمويل عجز الميزانية عن طريق الاقتراض من البنوك التجارية و ذلك ببيع السندات الحكومية، ولن يكون لهذا التمويل أثر توسعي على الطلب الكلي إلا إذا كانت لدى البنوك احتياطات زائدة، إذا لم يكن لها ذلك، فسيكون منح الائتمان للحكومة على حساب الحد من منحه إلى القطاع الخاص، ومن ثمة قد يزول الأثر التوسعي للزيادة بالإنفاق الحكومي بسبب نقص الاستثمار الخاص³⁰.

■ الاقتراض من القطاع الخاص خارج نطاق البنوك:

يتمثل تمويل عجز الميزانية من القطاع الغير المصرفي في صورة الاقتراض من صناديق التأمينات والمعاشات، وعملية سوق المفتوح، الدين الواقع على الحكومة إذا ما اختارت تمويل العجز من خلال هذه الطريقة، ينجم عنه تحمل مدفوعات الفوائد، ولذلك فإن صافي المساهمة لطريقة هذا التمويل للعجز ستكون أقل من المساهمة الكلية.

■ الضرائب:

تعتبر الضرائب من أهم وسائل تمويل الإنفاق العام، قد ينتج عن تمويل الإنفاق العام من خلال زيادة الضرائب إلى تخفيض أرباح القطاع الخاص، والتي قد يحملها هذا الأخير للمستهلك من خلال رفع الأسعار، وقد يعود هؤلاء المستهلكين ويطالبون برفع الأجور _موجة تضخمية_، وإذا لم يحملها القطاع الخاص للمستهلك قد ينعكس ذلك سلبا على معدلات الاستثمار ، ومن ثمة تدهور في معدلات النمو في الأجل الطويل.

²⁹- صبرينة كردودي و آخرون، أساليب تمويل عجز الميزانية العامة والآثار المترتبة عنها، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، مجلد 04، عدد07، ديسمبر 2018، ص ص 200-201. - بتصرف.

³⁰- نفس المرجع، ص 201

▪ صندوق ضبط الموارد:

الصندوق حساب ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة، وبالضبط حسابات التخصيص، وأهم ما يميز هذه الحسابات أنها مستقلة عن الميزانية العامة، أي أنها لا تخضع لقواعد و مبادئ إعداد و تنفيذ الميزانية العامة، كما أنها لا تخضع لرقابة السلطة التشريعية، لا يجوز فتح الحسابات الخاصة إلا بموجب قانون المالية ، تم إنشاء صندوق ضبط الإيرادات سنة 2000، الوزارة المالية هي الهيئة المكلفة بالتسيير، حيث نص قانون المالية على أن وزير المالية هو الأمر الرئيسي بالصرف لهذا الصندوق³¹.

مصادر تمويل الصندوق:

تتمثل في: فائض قيمة الجباية البترولية الناتجة عن الفرق بين الجباية البترولية الفعلية و المقدرة حسب قانون المالية، بالإضافة إلى كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بالصندوق، بالإضافة إلى تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسيير النشاط للمديونية الخارجية، لتكون مصدر اخر من مصادر تمويل الصندوق³².

هدف الصندوق: يتمثل في تمويل عجز الميزانية العامة للدولة، الناتج عن انخفاض الجباية البترولية.

أهتلك هذا الصندوق في 2017، كما أن رصيده كان يتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط الخام. في حالة الفوائض في رصيد هذا الصندوق سيكون لهذا الانفاق الممول منه أثر توسعي على الطلب الكلي، ومن ثمة على كل من الناتج و التوظيف، أما على مستوى العام للأسعار فهو غير محسوم.

ب-أساليب التمويل الخارجية وأثارها:

تأخذ شكل القروض الخارجية، ومعونات أجنبية، وأثر هذا التمويل على الميزانية هو اثر انفاقي توسعي على الطلب الكلي، و من ثمة زيادة كل من الناتج ، انخفاض البطالة ، زيادة المستوى العام للأسعار _مع ثبات باقي العوامل_.

3-4 صافي الصادرات للسلع و الخدمات بالجزائر وعلاقاته بتقلبات أسعار النفط الدولية خلال فترة الدراسة:

اقتصاد الجزائر هو اقتصاد مفتوح ، بحيث تقوم بتصدير و استيراد السلع والخدمات، حيث أن الفرق بين قيمة الصادرات و الواردات خلال فترة زمنية معينة عادة سنة، يعرف ب" صافي الصادرات " أو "الميزان التجاري"³³ ، حيث أن هذا الأخير هو العنصر الأخير من مكونات الناتج المحلي الإجمالي من جانب الطلب، كما يظهر من المعادلة (1-2).

³¹- بن عمارة دليلا و شريف طويل نور الدين، صندوق ضبط الإيرادات الجزائري كأداة لتحقيق في الاستقرار الاقتصادي- دراسة تحليلية لتقدير استخدامات الصندوق خلال الفترة 2000-2017، المجلة المغربية للاقتصاد و المناجمنت، المجلد 05 ، عدد 02، 2018، ص05.

³²- نفس المرجع، ص05.

³³ -S.A.Greenlaw and D.Shapiro, **Principles of Macroeconomics**, 2nd edition, Open Stax, USA , 2017 , p 138.

3-4-1 تحليل صافي الصادرات للسلع و الخدمات في الجزائر خلال فترة الدراسة:

قبل التطرق إلى تحليل صافي الصادرات وعلاقته بتقلبات أسعار النفط الخام الدولية يجب التطرق إلى هيكل الصادرات والواردات في الجزائر كما يلي:

أ - هيكل الصادرات الجزائرية:

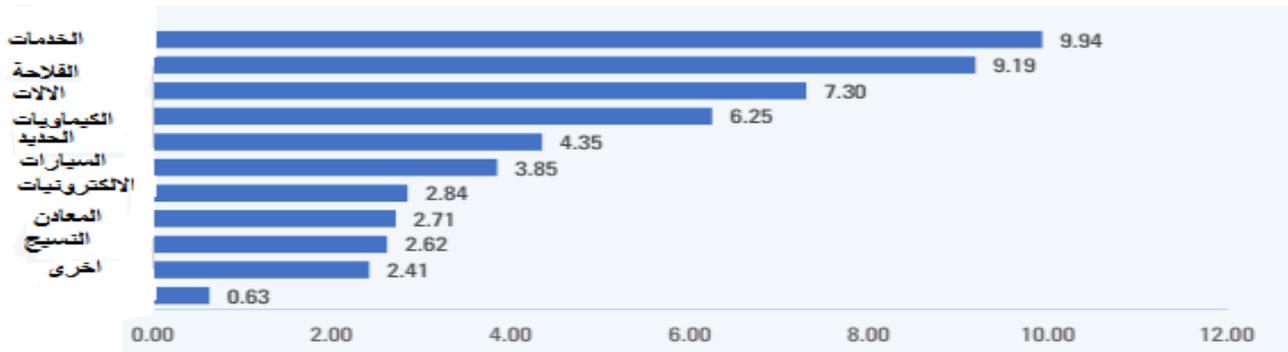
كما هو معترف به من قبل الحكومة الجزائرية، فإن الاقتصاد الجزائري معتمد بشكل كبير على صادرات المحروقات (نفط وغاز) ، حيث بلغت متوسط نسبة صادرات المحروقات بالنسبة لمجمل الصادرات حوالي 80% من 1995 إلى 2019، مما يترك البلاد معرض بشدة لتقلبات أسعار الطاقة³⁴.

ب- هيكل الواردات الجزائرية:

على عكس الصادرات، تتنوع الواردات التجارية للجزائر عبر القطاعات على الرغم من السياسة المحلية في فرض رسوم جمركية على بعض المنتجات (منتجات عالية القيمة)، من أجل حماية الاقتصاد الوطني، فتنوع الواردات يسלט الضوء أيضا على عدم قدرة الاقتصاد المحلي على تلبية الطلب المحلي على المزيد من السلع والخدمات³⁵. و الشكل (2-5) يوضح هيكل الواردات كما يلي :

الشكل (2-5): هيكل الواردات للجزائر حسب القطاعات لسنة 2019

الوحدة: مليار دج



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- United Nations Beirut, **The Natural Resource Curse Unmasked : The economy and Trade Finance in Algeria in The shadow of covid-19**, 2022 ,p14.

³⁴ - United Nations Beirut, **The Natural Resource Curse Unmasked : The economy and Trade Finance in Algeria in The shadow of covid-19**, 2022 , P 11.

³⁵ - United Nations Beirut, **op. cit.** , P12.

و يظهر من الشكل أعلاه ان الخدمات تحتل مركز الصادرة في الواردات الجزائرية بقيمة 9.94 مليار دج ، لتأتي المنتجات الفلاحية في المركز الثاني في هيكل الواردات بما قيمته 9.19 مليار دج ، ثم يليها استيراد الآلات ، الكيماويات، الحديد ، السيارات

مما سبق بما أن صادرات المحروقات تمثل حوالي 80% من مجمل الصادرات الجزائرية لفترة 1995-2019، و بافتراض أن صادرات النفط تفوق صادرات الغاز، وبما أن صافي الصادرات هو الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات. فإننا نفترض أن صافي الصادرات سيتأثر بتقلبات اسعار النفط الدولية لتأكد من صحة أو عدم صحة هذه الفرضية سنحلل مسار صافي صادرات الجزائر بالنسبة لأسعار النفط الخام الدولية خلال فترة الدراسة، و محاولة تفسير ذلك على كل من الناتج المحلي الإجمالي ، والمستوى العام للأسعار ، والتوظيف.

3-4-2 علاقة صافي الصادرات للسلع و الخدمات بتقلبات أسعار النفط الخام الدولية خلال فترة الدراسة:

صافي الصادرات أو الميزان التجاري يمكنه أن يسجل ثلاث حالات كما يلي:

- حالة فائض: عندما تتفوق قيمة الصادرات على قيمة الواردات؛
- حالة عجز: عندما تفوق قيمة الواردات قيمة الصادرات؛
- حالة توازن: في حالة التساوي للقيمتين.

عندما يكون هناك فائض في الميزان التجاري ناجم عن كثرة الصادرات ، هذا يدل على أن هناك مستوى عالي من الناتج للدولة، وهذا يعني أن هناك أناس أكثر يوظفون، ولكن في حالة الجزائر يجب التعامل مع هذا التحليل بحذر، فكما سبق وشرنا أثناء تفحص هيكل الصادرات، فإن معظم صادرات الجزائر هي محروقات- تمثل 80% من مجمل صادرات ، فإن تفوق الصادرات على الواردات في هذه الحالة سيكون إما بسبب زيادة في كمية المحروقات المصدرة _ مع ثبات العوامل الأخرى_، أو بسبب ارتفاع أسعار المحروقات _ مع ثبات العوامل الأخرى_، أو بسبب أن الواردات اصبحت أرخص _ مع ثبات العوامل الأخرى_، وكما نعلم أن المحروقات مورد ناضب، رغم أن الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا الحالي تطورت في مجال انتاج المحروقات كيميا، كما سبق ورأينا من خلال الفصل الأول ، لكن الكميات المنتجة خلال العشرينين الأخرتين كانت شبه ثابتة و تقدر في المتوسط بـ1073060 برميل لليوم³⁶، وكما أن الجزائر تنتمي إلى منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك ، مما يجعل رفع كميات صادرات النفط في حالة ارتفاع أسعار النفط مقيد بمقدرتها الإنتاجية، وكذلك مقيدة بالاتفاقيات والحصص السوقية ضمن المنظمة، مما يجعل رفع كميات صادرات النفط مقيدة.

³⁶تم حسابها بالاعتماد على الجدول (3-1)، الفصل الأول لهذه الأطروحة، ص 34.

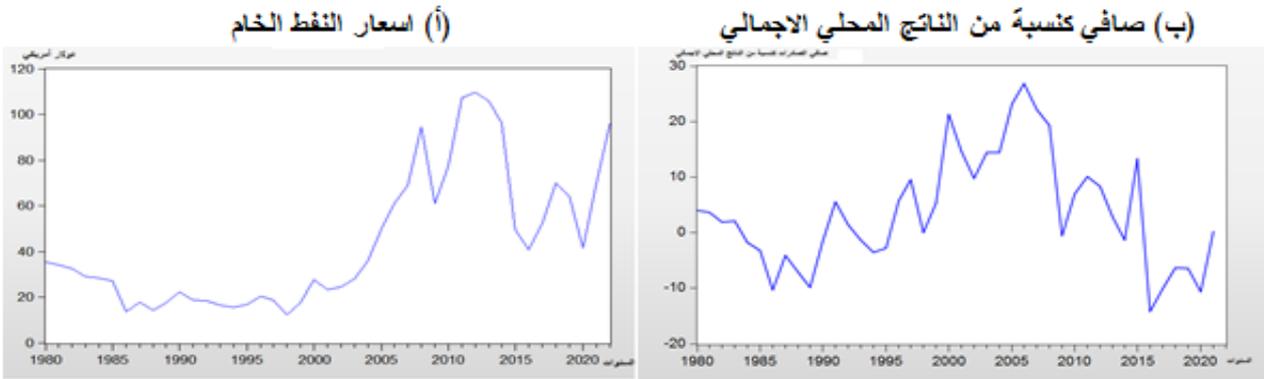
كما أن الواردات أصبحت أرخص_ مع بقاء العوامل الأخرى على حالها _ احتمال بعيد الحدوث لكل الدول، فبعد الحرب العالمية الثانية أظهرت الأسعار نمطا واحدا، وهو الصعود إلى أعلى في حالة الركود، و بسرعة أكبر في حالة الرواج ، من ثمة فإن تفوق صادرات الجزائر بالنسبة للواردات ناجم عن ارتفاع أسعار النفط الخام الدولي خلال فترة الدراسة.

كما يشير ارتفاع مستوى الواردات إلى وجود طلب محلي قوي واقتصاد متنامي، إذا كانت هذه الواردات عبارة عن أصول إنتاجية بشكل كبير، مثل الآلات المعدات، لكن في حالة الجزائر كما يظهر في الشكل (2-5). فإن معظم واردات الجزائر هي الخدمات، فتحتل الخدمات و المواد الزراعية حصة الأسد من الاستيراد، ويدل هذا على عجز الدولة عن تلبية الطلب المحلي و ضعف إجمالي الناتج المحلي.

لذلك من المهم الإشارة أن العجز التجاري أو الفائض التجاري لا يعد دائما علامة ضعف أو قوة اقتصادية، ويجب مراعاة عوامل أخرى مثل النمو الاقتصادي، ومعدلي البطالة والتضخم للبلد.

الآن بالعودة إلى تحليل علاقة صافي الصادرات للسلع و الخدمات و تقلبات أسعار النفط الخام خلال هذه الفترة 1980- 2021 نستعين بالشكل (2-6) كما يلي:

الشكل(2-6):مقارنة لمسار تطور صافي الصادرات للسلع و الخدمات مع مسار تطور أسعار النفط الخام الدولية للفترة 1980-2022



المصدر: مخرجات Eviews10 بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (01) جدول رقم (01)، و الملحق رقم (02) جدول رقم (05)

ما نلاحظه من الشكل أعلاه أن: منحنى أسعار النفط الخام متزايد بشكل عام ، مع بعض الانخفاضات الحادة في بعض السنوات ،كذلك منحنى الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي يتزامن بتحركه في نفس الاتجاه مع منحنى أسعار النفط الخام خلال نفس الفترة، عندما يكون ارتفاعات في أسعار النفط الخام، يكون هناك فائض في الميزان التجاري، وعندما تكون هناك انخفاضات في أسعار النفط الخام يكون هناك انخفاض في الميزان التجاري ويصل إلى العجز في حالة الانخفاض الكبير في أسعار النفط الخام.

1980: كان سعر النفط الخام الدولي في حدود 35.52 دولار للبرميل وكان صافي الصادرات (الميزان التجاري) موجب في حدود 4% من الناتج المحلي الإجمالي، و عندما بدأ سعر النفط الخام الدولي في الانخفاض من 1981 إلى 1985 ، انخفض صافي الصادرات إلى أن أصبح يسجل عجز في سنتي 1984 و1985 يقدر بـ 1.75- % و 3.158- % من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي، وعندما حدثت الأزمة النفطية في سنة 1986 أين وصل سعر برميل النفط إلى 13.53 دولار، بعدما كان 27.01 دولار في السنة التي تسبق الأزمة، فنلاحظ بالتوازي زيادة العجز في صافي الصادرات (الميزان التجاري) الذي أصبح يقدر بـ 10.33- % من الناتج المحلي الإجمالي. عند بدأ تحسن أسعار النفط الخام من 1987 إلى 1999 باستثناء سنة 1998 التي كانت سنة أزمة ، صافي الصادرات تحسن في عجزه و تحول الى فائض في السنوات 1991،1992،1996،1997،1999، على الرغم من أن أسعار النفط لم تعد إلى مستويات قبل 1986 يرجع التحسن في الميزان التجاري إلى التحسن النسبي في أسعار النفط و إلى القرض الذي حصلت عليه الجزائر من صندوق النقد الدولي.

- **من 2000 إلى 2008:** بدأ أسعار النفط الخام في الارتفاع حيث وصل سعر برميل النفط إلى 94 دولار في سنة 2008 ، نلاحظ في نفس الوقت تسجيل صافي الصادرات فائض كبير يتراوح بين 9.8% و 26.89% من الناتج المحلي الاجمالي لنفس الفترة.

- **2009 :** نلاحظ انخفاض في سعر برميل النفط الدولي ليصل إلى 61.5 دولار، وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى ركود عالمي حاد في أواخر سنة 2008 إلى 2009، ومن ثمة انخفاض كبير في الطلب الدولي على النفط الخام و المنتجات النفطية البترولية لذلك حقق صافي صادرات للجزائر لهذه السنة عجز يقدر بـ 0.58- % من الناتج المحلي الإجمالي بسبب انخفاض سعر النفط و انخفاض الطلب على نפט الجزائري.

2010-2014: نلاحظ موجة جديدة لارتفاعات أسعار النفط، رغم أن أسعار النفط الخام الدولية ارتفعت كثيرا في هاته الفترة عن اي فترة سابقة، لكن الارتفاع في صافي الصادرات لم يكن أكبر من الفترات السابقة، بسبب أن الجزائر كانت تتبع برامج تنموية ضخمة التي سبق الإشارة إليها أثناء التطرق إلى الإنفاق الحكومي مما جعل الواردات تزداد بشكل كبير أيضا تماشيا مع زيادة الصادرات ومن ثمة حقق صافي الصادرات فائض يتراوح بين 2.8% و 10.6% من الناتج المحلي الإجمالي و هذا في فترة 2010-2013.

- **في منتصف سنة 2014 إلى 2015:** انهارت اسعار النفط الخام لتصبح 49.49 دولار للبرميل في سنة 2015 بعدما كانت تساوي 94.29 دولار للبرميل في سنة 2014، نلاحظ تأثر صافي الصادرات بتسجيله عجز بلغ من 1.43- % إلى 13.35- % و 14.18- % من الناتج المحلي الإجمالي.

- **من 2017 إلى 2019:** بدأ التحسن الطفيف في أسعار النفط الخام تبعه تحسن في عجز صافي الصادرات حيث بلغ % 10.056- إلى 6.34- % من الناتج المحلي الإجمالي، و لا ننسى أزمة كوفيد19 التي أدت إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي و انخفاض في أسعار النفط الذي بلغ 41.45 دولار

للبرميل في سنة 2020 مما أدى إلى تسجيل عجز في صافي الصادرات لنفس السنة يقدر بـ 10.67% من الناتج المحلي الإجمالي، و في سنة 2021 تحسن سعر النفط الخام الدولي، تبعه تسجيل فائض في صافي الصادرات يقدر بـ 0.198% من الناتج المحلي الإجمالي لنفس السنة. مما يؤكد الفرضية السابقة: أن صافي الصادرات مرتبط ارتباط وثيق و طردي بأسعار النفط الخام الدولية، نظرا لهيكل الصادرات الذي يعتمد بشكل كبير على تصدير النفط الخام و مشتقاته و نظرا لما لصافي الصادرات من التأثير على الطلب الكلي، ومن ثمة على الناتج، التوظيف، المستوى العام للأسعار بالجزائر. بعد تحليل المؤشر الأول للأداء الاقتصادي للجزائر_ الناتج المحلي الإجمالي (GDP)_ خلال فترات ارتفاع و انخفاض أسعار النفط الخام الدولية، مع التطرق لأهم مكونات هذا المؤشر و علاقتهم بتقلبات أسعار النفط الخام، ننتقل إلى تحليل المؤشر الثاني للأداء الاقتصادي في الأجل القصير ألا وهو التضخم في الجزائر وعلاقته بتقلبات أسعار النفط الخام الدولية خلال فترة الدراسة.

المطلب الثاني: التضخم في الجزائر خلال فترات ارتفاع و انخفاض أسعار النفط الخام الدولية خلال فترة الدراسة

كما رأينا من خلال ما سبق، فإن الاقتصاد يسعى إلى رفع مستويات الناتج المحلي الإجمالي، والمحافظة في نفس الوقت على مستويات سعرية مقبولة، لكن هذه المبادلة ليست سهلة. فالإقتصاديات بعد الحرب العالمية الثانية تعاني من نمط أسعار يتجه في اتجاه واحد دائما إلى أعلى في فترات الركود ، و إلى أعلى بمعدلات أكبر في فترات الراجح. فمن خلال هذا المطلب سيتم دراسة التضخم في الجزائر خلال الفترة 1980- 2018 و علاقته بتقلبات أسعار النفط الخام الدولية.

1- مفهوم التضخم:

معظم النظريات التي تفسر التضخم تدرس الظاهرة من جانب عملية تكوين الأسعار، و اسباب ارتفاعها ، أو نتائج هذا الارتفاع، ومن ثمة سنذكر التعريف الأكثر استخداما³⁷ :

التضخم هو الارتفاع المستمر للمستوى العام لأسعار السلع والخدمات عبر الزمن.

ويحتوي هذا التعريف على بعض النقائص التي سنوضحها فيما يلي³⁸ :

- لا يحدد التعريف طول المدة الزمنية التي اذا استمرت الأسعار خلالها في التزايد سنعتبر ذلك تضخما، مثال في حالت اذا ما ارتفعت الأسعار اسبوعيا أو شهريا لمدة سنة ثم ثبتت بعد ذلك فهل نعتبر هذا تضخما ؟ و اذا ما استمرت الأسعار في الزيادة سنويا لكن بمعدلات منخفضة لمدة عشر سنوات ، بحيث ان ارتفاع

³⁷- زاوي ياسمين، التضخم في الجزائر بين النظرية و الواقع و ما مدى موانمة تقنية ARIMA للتنبؤ به بالنسبة للخصائص الظاهرة، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، اقتصاد كمي ، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012، ص 03.

³⁸- زاوي ياسمين، مرجع سبق ذكره، ص 04.

- الأسعار في هذه العشر سنوات لم يتعدى ما ارتفعت به الأسعار خلال سنة ، فهل نعتبر هذا تضخما ؟
 لذلك من المهم التفرقة بين التضخم المنخفض ، السريع ، و الجامح .
- كما لا يفرق التعريف بين الارتفاع في أسعار السلع و الخدمات المصحوب بالتحسن في نوعية وجودة هذه السلع و الخدمات و من ثمة زيادة منفعتها بالنسبة للمستهلك فهل نعتبر هذا تضخما ؟ مقارنة بالارتفاع في أسعار هذه السلع و الخدمات الغير مصحوب بالتحسن في النوعية.
 - كما لا يأخذ هذا التعريف أثر التقدم التكنولوجي بعين الاعتبار ، فهل حدوث التقدم التكنولوجي الذي يترتب عليه انخفاض في تكلفة الانتاج ، فحين بقاء الأسعار ثابتة فهل نعتبر هذا تضخما ؟ فمن المفروض ان تستفيد الطبقة الكبيرة من الشعب من مزايا هذا التقدم في صورة انخفاض تكلفة الانتاج و الأسعار ، فاذا أبقى المنتجون الأسعار ثابتة بعد هذا التقدم ، فكأنهم استأثروا وحدهم بمزاياه ، و حرموا باقي افراد المجتمع من مزايا هذا التقدم التكنولوجي .
 - لا يشير التعريف إلى التضخم المكبوت الذي لا ينعكس في صورة ارتفاع أسعار ، رغم ان الأسباب المؤدية للتضخم تكون قائمة ، لكنه يظهر في مظاهر أخرى ك : طوابير الانتظار أمام منافذ التوزيع ، ظهور السوق السوداء لبيع هذه السلع و الخدمات بأسعار أعلى من السعر المحدد من قبل الحكومة ، و تدهور في نوعية السلع و الخدمات ...
 - هل يوصف الرواج و الانتقال من الكساد الى الرخاء بحالة تضخم ؟
- و حتى نتمكن من تغطية بعض هذه النقائص، سوف نتطرق إلى كيفية قياس التضخم، وتصنيفات التضخم حتى نتمكن من تشخيص هذه الظاهرة في أي اقتصاد.

2- قياس التضخم:

يقاس التضخم اليوم باستخدام المؤشرات السعرية³⁹، وهي أسعار مرجحة لأسعار آلاف من السلع الفردية، مثلا سعر المواد الاستهلاكية (PCI)، يقيس تكلفة لسلة سوقية من السلع والخدمات للمستهلك بالنسبة لسنة أساس، و معدل التضخم هو التغير المئوي لمستوى العام للأسعار، مثلا لسعر المواد الاستهلاكية:

$$\pi_T = \frac{PCI_T - PCI_{T-1}}{PCI_{T-1}} \dots \dots \dots (2-2)$$

حيث :

π_T : معدل التضخم البسيط في أي سنة T ؛

PCI_T : الرقم القياسي لأسعار المواد الاستهلاكية في السنة T ؛

³⁹ - P.A.Samuelsop , cit. , p 579.

PCI_{T-1}: الرقم القياسي لأسعار المواد الاستهلاكية للسنة التي تسبق السنة T .

3- تصنيفات التضخم:

كالأمراض، تظهر التضخمات مستويات مختلفة من الخطورة، و يمكن تصنيفها كما يلي⁴⁰:

- التضخم المنخفض أو الزاحف ؛

- التضخم السريع؛

- التضخم الجامح.

3-1 التضخم المنخفض أو الزاحف :

تكون معدلات التضخم السنوية احادية الرقم _ارتفاع بطيء في الأسعار مع امكانية التنبؤ بها_، حيث أن الأسعار ستكون مستقرة نسبيا عند هذه المعدلات، و الناس سيتقون في النقود من أجل الاحتفاظ بها ، لأن قيمتها لن تتغير كثيرا بعد شهر أو سنة من اليوم، كما سيرغبون بإجراء تعاقدات طويلة الأجل معبرا عنها بوحدات النقود ، لأن الأسعار النسبية للسلع و الخدمات التي يشترونها بهذه الوحدات لن تختلف كثيرا مما هي عليها الان.

3-2 التضخم السريع :

يكون معدل التضخم السنوي عشري أو مئوي الرقم ك : 10% ، 20% ، 100% ، 200% ...، عندما يكون هناك تضخم سريع في اقتصاد ما ، يصاب هذا الأخير بانحرافات خطيرة ، تفقد النقود قيمتها بسرعة ،لذلك سيضطر الأفراد الى الاحتفاظ بالحد الأدنى من النقود من أجل المعاملات اليومية، سيتسرب رأس المال الى الخارج مما يؤدي إلى تلاشي الأسواق المالية ، و لا تقدم القروض أبدا عند معدلات فائدة اسمية متدنية ، كما سيقدم الأفراد بادخار السلع _ شراء المنازل ، اراضي ، ذهب _ في محاولة للتخلص من النقود التي تفقد قيمتها بسرعة.

3-3 التضخم الجامح :

إذا كانت الاقتصاديات تستطيع أن تتجو تحت وطأة التضخم السريع ، فإن التضخم الجامح هو مميت ، فلا شيء جيد يمكن قوله عن سوق اقتصادية ترتفع فيها الأسعار بملايين أو ملايين نسبة مئوية في السنة . _ لذلك قبل وصول الاقتصاد إلى تضخم جامح يتم تفعيل سياسات مالية و نقدية كابحة لتخفيض التضخم من تضخم سريع إلى منخفض _ .
تم توثيق حالتين للتضخم الجامح في العالم و هما :

⁴⁰ - P.A.Samuelsop , cit. , p 580.

الحالة الأولى: من 1860 الى 1861 خلال الحرب الأهلية في الولايات المتحدة الأمريكية ، ة لأخذ فكرة عن الوضع فيما يخص هذا التضخم نعرض الاقتباس التالي : "اعتدنا الذهاب إلى الأسواق و النقود في جيوبنا ، ثم العودة بالسلع في السلال ، الان نذهب بالنقود في السلال و نعود بالطعام في جيوبنا ، كل شيء نادر الا النقود....."

الحالة الثانية : من جانفي 1922 الى نوفمبر 1923، هي أكثر حالة تم توثيقها و بدقة عن التضخم الجامح .حدثت في ألمانيا ، ان الاصدار النقدي الغير المشروط من قبل الحكومة الألمانية قاد الأسعار الى مستويات خيالية_ النقود التي تم اصداها بدون مقابل حقيقي من الناتج الاجمالي المحلي عادت الى الأسواق لتزايد على أسعار السلع و الخدمات التي عرضها كان محدود في تلك الفترة_، حيث ارتفع الرقم القياسي للأسعار خلال هذه الفترة من 1 الى 10 000 000 000 ، أي اذا كان الفرد يملك 400 مليون مارك ألماني في جانفي 1922 فإنه لن يستطيع شراء بها حبة حلوة في نوفمبر 1923.

4- تحليل مسار التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة:

بالاعتماد على تصنيفات التضخم و بيانات معدلات التضخم للجزائر الموجودة في ملحق البيانات رقم (02) ، جدول رقم(03) نستنتج ما يلي :

من 1984 إلى 1986: كانت معدلات التضخم عشرية الرقم تراوحت بين 10% و 14% ، مما يشير إلى تضخم سريع.

من 1987 إلى 1990: كانت معدلات التضخم أحادية الرقم، تراوحت بين 5.85% و 9.27%، مما يعني أن التضخم كان منخفضا نسبيا.

1991-1996: كانت معدلات التضخم عشرية الرقم تراوحت بين 18.7% إلى 31.7% و هذا التضخم سريع و هو اشد حدة من الذي كان في 1984-1986.

1996-2020: كانت معدلات التضخم أحادية الرقم مما يدل على تضخم منخفض نسبيا .

2021-2022: مازالت معدلات التضخم أحادية الرقم لكنها تقترب من أن تكون عشرية، حيث تراوحت بين 7.22% و 9.37% ، و يلاحظ هذا الارتفاع في المستوى العام للأسعار في الجزائر بالنسبة للمستهلك خصوصا أن الرقم أو المؤشر المستعمل في قياس المستوى العام للأسعار هو أسعار مواد الاستهلاكية (PCI).

5- علاقة التضخم بتقلبات أسعار النفط الخام الدولية في الجزائر خلال فترة الدراسة:

في 1986 تمثل هذه السنة أزمة نفطية، حيث انخفض سعر برميل النفط إلى 13.53 دولار⁴¹ بعدما بلغ متوسط برميل النفط للفترة 1980 - 1985 حوالي 31.025 دولار⁴²، مما جعل ميزانية الدولة تسجل عجز يقدر بـ 4.3% من الناتج المحلي الخام⁴³، كما سجل ميزان المدفوعات عجز يقدر بـ 1159 مليون دولار أمريكي، وهذا أدى إلى زيادة حدة مشكلة المديونية الخارجية للجزائر، لأن هذا العجز سيمول إما بالاقتراض الداخلي أو الخارجي، حيث تعتبر هذه القروض حقن للسيولة في الجزائر، ينجم عنه ارتفاع العرض النقدي _ ارتفعت M2 من سنة 1985 إلى سنة 1986 بـ 1.41%⁴⁴، وإذا حدث هذا بمعدل يفوق معدل النمو من الناتج المحلي _ نفترض نقص في العرض الكلي بسبب تنافس حصيللة النقد الأجنبي الضئيلة نسبيا بسبب انخفاض أسعار النفط على الاستيراد، ودفع خدمات القروض مما يؤدي إلى تقليل الواردات ومن ثمة نقص الناتج المحلي الإجمالي _، فإن هذا سيؤدي إلى دفع الأسعار إلى أعلى مما ينجم عنه تضخم سريع كما حدث في سنة 1986، حيث بلغ معدل التضخم في هذه السنة 14.07% كما تبين بيانات الملحق رقم (01)، جدول رقم (03).

من 1987-1990: في هذه الفترة عرفت أسعار النفط بعض التحسن إلى أنها لم تعد إلى المستوى السائد قبل 1986 حيث بلغ متوسط سعر برميل النفط لهذه الفترة حوالي 17.88 دولار أمريكي⁴⁵، وفي نفس الوقت شهدت هذه الفترة تضخما منخفضا نسبيا حيث كانت معدلات التضخم أحادية الرقم تراوحت بين 5.85% و 9.27%، كما يظهر في بيانات الملحق رقم (01)، جدول رقم (03).

رغم أن عوامل دفع الأسعار إلى أعلى لازالت قائمة، نلاحظ نمو الكتلة النقدية M2 لهذه الفترة⁴⁶ مما يؤدي إلى دفع الطلب الكلي إلى أعلى، و نقص العرض الكلي بسبب تقليل الواردات، فإن الأسعار تميل إلى الارتفاع. وقد يفسر هذا التضخم المنخفض نسبيا بوجود تضخم مكبوت، حيث لا يظهر هذا الأخير في صورة الارتفاع في الأسعار، بل يظهر في صورة طوابير الانتظار، وتحديد الكميات التي يمكن للمواطن الحصول عليها، والدعم في الأسعار للسلع الأساسية الذي تقدمه الدولة، ولو تركت الأمور لقوى السوق لشهدت الجزائر ارتفاعا أكبر في الأسعار لهذه المرحلة.

1991-1996: بلغ متوسط برميل سعر النفط لهذه الفترة حوالي 17.67 دولار، أي أن أسعار النفط لم تبعد كثيرا عن أسعار الفترة السابقة، إلا أن هذه الفترة سجلت تضخما سريعا كما تظهره المعدلات العشرية

41- انظر الملحق رقم (01)، جدول رقم (01).

42- تم حسابها من الملحق رقم (01)، جدول رقم (01).

43 - World Bank, The Democratic and Popular republic of Algeria country economic memorandum: The transition to a market economy, Report No:12048-A1, may 1994, pp 6-10

44- تم حسابها بالاعتماد على:

- احصائية 1962-2020، النقود و القروض، ص 251.

45- تم احسابها من الملحق

46- احصائية 1962-2020، النقود و القروض، ص ص 251-252.

الرقم لمعدل التضخم، والتي تراوحت بين 18.7% و 31.7% ، الجزائر عانت في هذه المرحلة من مشكلة المديونية بسبب ارتفاع خدمات الديون بالنسبة للصادرات، كما ازدادت مشكلة عجز الميزانية، حيث بلغ هذا العجز لسنتي 1992، 1993 ، حوالي 2.63- % ، و 7.74- %⁴⁷ من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي، لمواجهة هذه الأوضاع الاقتصادية اضطرت الجزائر إلى طلب قرض من صندوق النقد الدولي (FMI)⁴⁸ ، والذي نجم عنه تنفيذ مجموعة من الإصلاحات مقابل هذا القرض، من هذه الإصلاحات ما هو متعلق بالاستقرار الكلي للاقتصاد، التحرير، الخصخصة المؤسسية، حيث تم تحرير الأسواق المحلية من الاحتكار، وخصوصة الإنتاج و توسيع الخدمات، و كذلك من خلال تحرير الأسعار و هوامش الربح، وإلغاء الدعم الحكومي، مما أدى إلى ارتفاع اسعار معظم المواد الاستهلاكية، كما أن تحرير التجارة الخارجية كان من أهم متطلبات الصندوق النقد الدولي من خلال إلغاء جميع القيود الكمية على التجارة ، تخفيض التعريفات الجمركية، واعتماد معدل صرف تنافسي من خلال تخفيض قيمة العملة_1994_، مما رفع أسعار الواردات داخل الوطن ، وبما أنها تشكل جزءا كبيرا من سلة المستهلك ، سينعكس هذا الارتفاع على الرقم القياسي لأسعار المواد الاستهلاكية الذي سيرتفع كذلك، كما عانت الجزائر في هذه الفترة من وضع أمني غير مستقر_ العشرية السوداء_ الذي جعل نفقات الأمن ترتفع في هذه الفترة، و بما أنها جزء من الانفاق العام الذي زاد بدوره و دفع الطلب الكلي للأعلى. كما أن معدل نمو الكتلة النقدية M2 السنوي كان مرتفع⁴⁹ بالنسبة للفترة السابقة .

1997-2021: في هذه الفترة كانت معدلات التضخم أحادية الرقم، مما يشير تضخم منخفض نسبيا، لكن هذه الفترة في الحقيقة مرت بالعديد من التقلبات خصوصا فيما يخص أسعار النفط ، لذلك سنقوم بتقسيم هذه الفترة إلى ما يلي :

- **1997 - 1999:** انخفض معدل التضخم و اصبح أحادي الرقم رغم أن اسعار النفط مازالت منخفضة كما في الفترة السابقة ، حيث أن الإصلاحات التي فرضت من قبل صندوق النقد الدولي على الجزائر أتت ثمارها إذا لاحظنا الكتلة النقدية M2⁵⁰ في هذه الفترة نجد أن معدل نموها كان 18.19% ، 47.24% ، 12.36% و هو في المتوسط أكبر من معدل نمو الكتلة النقدية للفترة السابقة، و الزيادات في M2 تؤدي إلى دفع منحنى الطلب الكلي إلى أعلى، و من ثمة دفع الأسعار إلى أعلى، إذا كان هذا الارتفاع في الطلب الكلي أكبر من معدل النمو، وهذا يقودنا إلى الاستنتاج بأن معدل نمو لهذه السنوات كان أكبر من الارتفاعات في الطلب الكلي، مما خفض من حدة الارتفاع في الأسعار وجعل التضخم منخفض نسبيا، ولإثبات ذلك كمتوسط النمو لفترة 1997-1999 هو 3.13% ، أما متوسط معدل النمو للفترة 1991-1996 كان 0.83% حيث كان سالب في معظم السنوات.

⁴⁷- زاوي ياسمين، مرجع سبق ذكره، ص 63.

⁴⁸ - K.Akacem and M. Akacem , *op.cit.*, pp12-28

⁴⁹- إحصائية 1962-2020، النقود و القروض ، ص 252.

⁵⁰- نفس المرجع

- **2000-2014:** التضخم مازال منخفض نسبيا، أما بالنسبة لأسعار النفط الخام عرفت تحسن كبير في هذه الفترة أين وصل سعر برميل النفط إلى 109.45 دولار في عام 2012، و مع هذا التحسن الكبير لأسعار النفط بدأت الجزائر في تنفيذ برامج تموية متفائلة، وتحسن كل من رصيد ميزان المدفوعات، الميزانية العامة، و تم التخلص من مشكلة المديونية الخارجية. ومع اتباع سياسة مالية ونقدية توسعية لتنشيط الطلب الكلي و دفعه إلى أعلى من أجل زيادة الناتج و التوظيف. وتم تحقيق معدلات موجبة في الناتج تراوحت بين 1.68% و 7.2%، فالارتفاعات في الطلب الكلي لم تؤدي إلى ارتفاعات كبيرة في السعر بسبب أن المنحنى العرض الكلي مرن لأنه مازال بعيد عن مستوى انتاجه الكامن.
 - **2015:** تسجل هذه السنة أزمة نقدية بالنسبة للدول المصدرة للنفط، حيث انخفض سعر برميل النفط تقريبا إلى النصف رغم ذلك لم يؤثر هذا على معدل التضخم في الجزائر و بقي منخفضا نسبيا، وذلك لأن الجزائر استخدمت صندوق ضبط الموارد الذي تآكل في 2017 لتمويل هذا الانخفاض الناجم عن الانخفاضات الإيرادات النفطية ، وبالتالي إيرادات العامة، و ما ينجم عليه من تابعات اقتصادية.
 - **2018:** مازالت اسعار النفط منخفضة، حيث وصلت إلى 40 دولار للبرميل، و هذا زاد من الضغوط على معدل التضخم، والذي لا زال أحادي الرقم لكنه ارتفع إلى 6.39% بعدما كان 4.78% .
 - **2017-2019:** بدأت اسعار النفط بالتعافي ومازال التضخم منخفض نسبيا.
 - **2019-2020:** أزمة كوفيد19 و التي أصيب بها العالم أدت إلى ركود اقتصادي عام أدى إلى تعطل معظم الطاقات الانتاجية بسبب الحجر الصحي ، وادى هذا الى انخفاض اسعار النفط مرة أخرى ليصل إلى 41.47% دولار للبرميل . و الجزائر كباقي الاقتصاديات عرفت نوع من الركود الذي ابقى الأسعار منخفضة نسبيا
 - **2021-2022:** الخروج من أزمة كوفيد19، وبدأ التعافي أسعار النفط، لكن نلاحظ ارتفاع في معدلات التضخم التي تكاد ان تصبح عشرية الرقم حيث تراوحت بين 7.22% إلى 9.37% على التوالي بسبب أن الارتفاع في الطلب الكلي كان أكبر من معدل النمو في الناتج .
- لم يتم صياغة فرضية حول علاقة تقلبات أسعار النفط الخام الدولية بالتضخم في الجزائر ، لأن الأمر غير محسوم، و لكن يمكن استخلاص ما يلي:
- في حالة ارتفاع أسعار النفط الخام الدولية، يلاحظ تحسن كل من الميزانية العامة ، ميزان المدفوعات ، كما سيتم تنشيط الطلب الكلي بزيادة كل من الانفاق الحكومي و الاستثمار الاجمالي ، مما سيدفع منحنى الطلب الكلي إلى أعلى ، و إذا كان هذا يفوق معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي _ الدخل الوطني بصفة أعم ، لكننا استخدمنا خلال الأطروحة الناتج المحلي الاجمالي لقياسه _ سينتج عن هذا ارتفاع المستوى العام للأسعار.
- كما لا ننسى ان الجزائر تتبع سياسة سعر الصرف الثابت فهي لا تسمح للعملة الوطنية بأن تتحسن أو تتدهور وفقا لنتيجة ميزان المدفوعات _ اذا لا حضنا سعر الصرف كما هو موضح في الجدول رقم (01) التابع

للملحق رقم (02) الذي هو 1 دولار مقابل الدينار الجزائري، نلاحظ ان الدينار الجزائري تدهور على مر الفترة 1980-2022 حتى في فترات ارتفاع اسعار النفط التي قد تؤدي الى تحسن في نتيجة ميزان المدفوعات لذلك نضن انه مثبت اتجاه التحسن و يسمح له بالانخفاض في حدود متحكم بها، وعلى عكس ما يضمن بعض الخبراء الاقتصاديين ، نضن أنها السياسة الأنسب بالنسبة لخصائص هيكلية الاقتصاد الجزائري و هيكل صادراتها ، فكما نعلم ان سعر الصرف يتحدد في سوق الصرف بالطلب و العرض على العملات الأجنبية ، و هو مشتق من الطلب و العرض على منتجاتنا الوطنية خارجا، اذا علمنا ان الطلب الأجنبي على منتجاتنا الوطنية لا يتعدى 5% خارج المحروقات ، فإذا اعتمدنا سعر الصرف المرن ، فكأننا ربطنا العملة الوطنية مباشرة بتقلبات أسعار الطاقة ، ففي حالة الانخفاض الحاد لأسعار الطاقة ستخفص قيمة العملة الوطنية بشكل حاد..... يمكنكم متابعة التحليل لمعرفة اثار ذلك على الاقتصاد الداخلي و الخارجي للجزائر، لكن لا ننفي التحليل في الاتجاه المعاكس وهو اذا اعتمدنا على سعر الصرف المرن و سمحنا للعملة بالتحسن اثناء تحقق نتيجة فائض في ميزان المدفوعات ستصبح المنتجات الاستهلاكية و الاستثمارية الاجنبية ارخص داخل الوطن و يمكنكم مواصلة التحليل و متابعة الأثر.... ومن خلال سياسة سعر الصرف الثابت تستخدم الجزائر سياسة التعقيم حتى لا يتأثر العرض النقدي ، وداخليا تستخدم اداة السياسة النقدية المتمثلة في الاحتياطي الاجباري و هي الأكثر فاعلية وفقا لظروف الاقتصاد الوطني ، وفقا لبيانات التضخم في الملحق رقم(02) ،جدول رقم(03) ، فان الجزائر لم تعاني من التضخم السريع خارج الفترة 1991-1996 ، على الرغم من الارتفاع الكبير لأسعار النفط الخام لسنوات 2000-2014... طبعا مع افتراض صحة البيانات ، لكن من 2008 الى 2022 من خلال ملاحظتنا للواقع نلاحظ التدهور الكبير في قيمة العملة الوطنية بالنسبة للمستهلك و قد نفسر هذا بأن معظم السلع المكونة لسلة المستهلك هي سلع مستوردة ، فنحن نتأثر بالتضخم الدول المصدرة لهاته المنتجات (تضخم مستورد).

المطلب الثالث: البطالة في الجزائر وعلاقتها بتقلبات أسعار النفط الخام خلال فترة الدراسة

البطالة العالية هي مشكل اقتصادي و اجتماعي، فهي مشكل اقتصادي لأنها تمثل هدر في الموارد الهامة، ومشكل اجتماعي لأنها تسبب معاناة كبيرة، فعندما يعاني العمال من عدم التشغيل و نقص في الدخل، فالمشكل الاقتصادي يؤثر على مشاعر الأفراد و حياة العائلات ، وقد يتطور الأمر الى ان يصاب المجتمع بمختلف الآفات الاجتماعية.

رغم أن الجزائر من 2001-2022 خفضت معدل البطالة ليكون في حدود 10% في السنوات 2010، 2011، 2013، 2014 -⁵¹، إلا أنه يبقى أعلى من المتوسط العالمي للبطالة الذي يبلغ 5.8% في سنة 2022⁵²، فهذه المعدلات المرتفعة للبطالة تشكل تحدي للحكومة الجزائرية.

1- مفهوم البطالة:

فوفقا لمنظمة العمل الدولية (ILO)، يشمل الأشخاص العاطلون عن العمل، جميع الأشخاص اللذين ليس لديهم عمل مدفوع الأجر، أو لا يعملون لحسابهم الخاص، ويبحثون حاليا عن العمل، ومتاحين للعمل. منذ 2002، تغيرت طريقة جعل هذا التعريف قابلا للتطبيق، فوفقا للاتحة المفوضية الأوروبية 2000/1897، اعتبارا من هذه السنة الأشخاص اللذين يعتبرون عاطلين عن العمل، هم أولئك اللذين إلى جانب الامتثال للشروط المذكورة أعلاه، اتخذوا خلال الأسابيع الأربعة الماضية بعض الخطوات البحث عن العمل، والتي تعتبر محددة في اللائحة⁵³.

- مفهوم البطالة المعتمد في الجزائر:

يصدر المكتب الوطني للإحصاء (ONS) تقديرات رسمية للبطالة باستخدام مدخل منظمة العمل الدولية، ويعرف البطالة من خلال إظهار خصائص العاطل عن العمل على النحو الآتي:

- يتراوح عمره بين 15 و 60 سنة؛
- ليس لديه عمل خلال فترة المسح الدوري؛
- أن يكون في وضع يبحث عن العمل من خلال اتخاذ كل الإجراءات الممكنة لإيجاد العمل؛
- أن يكون مؤهلا وجاهزا للعمل⁵⁴.

2- قياس معدل البطالة :

قياس معدل البطالة في الجزائر هي من وظيفة المكتب الوطني للإحصائيات، وهذا الأخير تابع لقسم الوزارة المالية، كل سنة يقوم المكتب الوطني للإحصائيات (ONS) بإنتاج بيانات عن البطالة، وعن

⁵¹-انظر الملحق رقم(02) جدول رقم(06).

⁵² -World Bank Open Data, **Unemployment Total (% Of Total Labour Force)**, web page <https://data.worldbank.org>, accessed ; 31/07/2023 11 :00 am

⁵³ - The International Labour Organisation (ILO), **Definition Unemployed population**, web page <https://en.eustat.eus>, accessed 30/07/2023 .8 :00 am.

⁵⁴ -A.L.Baibat and A.Djellal ,**Unemployment in Algeria causes and policies** ,web article :<http://www.asjp.cerist.dz>, accessed 30/07/2023 8 :30 am.

مؤشرات سوق العمل: كنوع البطالة مدتها ، و معدلها. وذلك عن طريق مسح عينة⁵⁵، ويتم حساب معدل البطالة كما يلي:

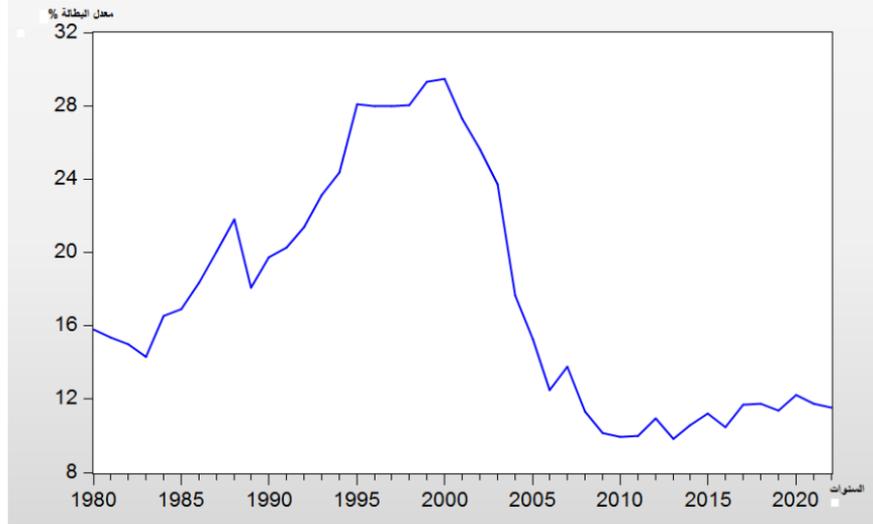
$$\text{القوى العاملة} = \text{عدد الموظفين} + \text{عدد البطالين} \dots\dots\dots (2-3)^{56}$$

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد البطالين}}{\text{القوى العاملة}} \times 100 \dots\dots\dots (2-4)^{57}$$

3- تحليل تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980 - 2022

من خلال الشكل (2-7) يظهر مسار تطور معدلات البطالة كما يلي:

الشكل (2-7): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2022



المصدر : مخرجات Eviews10 بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (02) جدول رقم (06)

يظهر الشكل أعلاه : أن معدل البطالة كان عالي في الجزائر حتى قبل الأزمة النفطية التي كانت في عام 1986 ، حيث تراوح هذا المعدل من 1980 إلى 1985 بين 14.28% إلى 16.9% وهو أكبر من المتوسط العالمي للبطالة هذه الفترة .

- من 1986-2000: نلاحظ ارتفاع في معدل البطالة حيث تراوح بين 18.01% إلى 29.49% ، أين سجلت الجزائر 29.49% لمعدل البطالة في سنة 2000، وهو مستوى قياسي لها، وفي 1990 صنفت الجزائر ثاني دولة من حيث معدل البطالة حيث كان يبلغ 19.75% .
- 2001-2014: بدأ معدل البطالة في الانخفاض، حيث وصل إلى ما يقارب 10% في سنوات 2010،2011،2013،2014 على التوالي.
- 2015-2022: ارتفاع معدل البطالة فوق 10% وتراوح بين 10.49% إلى 12.25% ، لكن رغم ذلك يبقى معدل البطالة في الجزائر بعيد عن المتوسط العالمي للبطالة الذي بلغ 5.8% في سنة 2023.

⁵⁵-رحيمي عيسى وآخرون، ظاهرة البطالة: مفهومها ، اسبابها وأثارها، مجلة الارتقاء للبحوث و الدراسات الاقتصادية، 2018،ص ص 145-146.
⁵⁶ - M.S.Mussett, op .cit. , P21.
⁵⁷ -S.A.Green law and D.Shapiro, Op.cit. ,P191.

4- علاقة تطور معدلات البطالة في الجزائر بتقلبات اسعار النفط الخام الدولية خلال فترة الدراسة:

من 1980 إلى 1983: كان معدل البطالة في الجزائر يسجل انخفاضا_ مع أن تلك المعدلات بعيدة عن متوسط البطالة العالمي لتلك الفترة_، رغم أن اسعار النفط تسجل انخفاضا⁵⁸، ففي هذه المرحلة كانت الجزائر تعتمد على الصناعات الثقيلة المكثفة لليد العاملة، وكانت معظم المؤسسات عمومية، فكان امتصاص البطالة أو محاولة تخفيضها ممكنا حتى ولو كان ذلك على حساب انخفاض الإنتاجية مما جعل في هذه المرحلة انتشار نوع من البطالة يعرف ب "البطالة المقنعة"، ومع استمرار أسعار النفط في الانخفاض حتى قبل أزمة 1986 ازداد العجز في ميزانية الدولة، وفي رصيد الميزان التجاري، ازدادت مشاكل المؤسسات العمومية من حيث الديون، ومشكل الانتاجية المنخفض، وسوء التسيير... _ نذكر في هذه المرحلة هيمنة القطاع العام، حيث كان مصدر التوظيف الغالب في الاقتصاد_، فبدأت تقل قدرته على التوظيف، ومع زيادة القوى العاملة في الجزائر ازداد الضغط على سوق العمل، ونلاحظ بدأ ارتفاع في معدل البطالة حتى قبل الأزمة النفطية لسنة 1986، أين بلغ 16.53% و 16.90% لسنوات 1984، 1985 على التوالي⁵⁹.

من 1986 إلى 2000: نلاحظ ارتفاع لمعدلات البطالة، حيث وصلت إلى مستويات قياسية في الجزائر في سنتي 1999 و 2000 أين بلغت 29.29% و 29.49% على التوالي، ويعود هذا الارتفاع في معدلات البطالة لعدة اسباب، ففي 1986 انخفضت اسعار النفط الخام إلى 13.53 دولار للبرميل، مما زاد في مشكلة عجز الميزانية و ميزان المدفوعات، وزادت حدة المديونية الخارجية للجزائر، رغم أن أسعار النفط بعد هذه الأزمة حتى سنة 1999 بدأت في التحسن لكنها لم تعد إلى المستوى الذي كانت عليه قبل الأزمة، مما أثر هذا سلبا على النمو في الجزائر_ نقص الاستثمار_ و جعل معدل البطالة يتزايد في هذه الفترة، كما أن من 1990 حتى 1999 كانت الجزائر في الفترة التي تعرف بالعيشية السوداء، أين حصل نزوح ريفي كبير بسبب الأمن الغير المستتب في الريف، مما جعل معظم الفلاحين في حالة بطالة، إضافة إلى التعديلات الهيكلية التي كانت تقوم بها الجزائر في هذه الفترة تحت شروط صندوق النقد الدولي في مقابل حصولها على القرض بسبب وضعيتها المالية الحرجة في تلك الفترة، فعرضت معظم المؤسسات العامة إلى البيع في القطاع الخاص، مما نتج عن هذا تسريح عدد كبير من العمال نجمت عنه بطالة هيكلية كبيرة في هاته الفترة. الجزائر حاولت التخفيض من هذه البطالة الهيكلية من خلال: - إنشاء صندوق الوطني لضمان البطالة (CNAC) الذي كان في سنة 1994، حيث كانت مهمته الأساسية تخفيض التكاليف الاجتماعية الناجمة عن برنامج التعديل الهيكلي و تعويض العمال اللذين سرحوا لأسباب اقتصادية⁶⁰.

⁵⁸- بالاعتماد على بيانات معدلات البطالة و اسعار النفط الخام في الملحق.

⁵⁹- انظر بيانات الملحق رقم (02) ، جدول رقم (06).

⁶⁰ - M.S .Musette, Employment policies and Active Labour market programmes in Algeria ,ETF ,Cread ,2013,P18.

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) التي أنشأت في 1996، و التي من أهدافها تدعيم تشغيل الشباب و التشجيع على خلق و التوسع في النشاطات الانتاجية للسلع و الخدمات من قبل مقاولين شباب من خلال برنامج الشركات المصغرة، بدأت في العمل سنتين بعد الإنشاء⁶¹.
- الوكالة للتنمية الاجتماعية (ADS) التي تم انشائها في 1996 ، والذي كان من مهامها المساعدة في تخفيض الضغط الاجتماعي على سوق العمل من خلال عدة برامج، تم جمعها تحت برامج الإدماج الاجتماعي (DAIS) وبرامج للشباب المتخرج (PID).

لكن هذه الوكالات و بسبب نقص التمويل اللازم لدعم هذه البرامج، لم يظهر أثرها على سوق العمل وعلى معدل البطالة إلا بعد تحسن أسعار النفط في سنة 2000 إلى 2014، وبالضبط بداية من 2001 إلى 2014 حيث بدأت معدلات البطالة في الانخفاض ووصلت تقريبا إلى حدود 10% _ على الرغم من أن هذا المعدل يبقى بعيد عن متوسط معدل البطالة العالمي لهذه الفترة_ وكان ذلك في سنوات 2010، 2011، 2013، 2014 على التوالي _ انضر ملحق البيانات _ . مما يقودنا هذا الى استنتاج مبدئي أن الجزائر تعاني من بطالة دورية، ففي حالة تحسن اسعار النفط ، وزيادة الاستثمارات تنخفض معدلات البطالة والعكس صحيح، وهذا ما اثبتته أزمة 2015 عندما انخفضت أسعار النفط إلى نصف ما كانت عليه في 2014 ، نلاحظ بدأ ارتفاع معدل البطالة وبعد الأزمة في 2017-2018-2019 نلاحظ بدأ في تحسن اسعار النفط الخام، نلاحظ أن متوسط معدل البطالة لهذه السنوات كان حوالي 11.00% مع انتشار بسيط حول هذا المتوسط، ولكن مع أزمة كوفيد19 عاودت اسعار النفط الانخفاض فبلغت في 2020 حوالي 41.47 دولار للبرميل بسبب نقص الطلب العالمي عن النفط نجمة على ذلك تباطؤ الاقتصاد العالمي بسبب تبعيات الجائحة الذي أدى إلى غلق معظم الشركات بسبب المتطلبات التباعد والحجر الصحي، وكذلك في الاقتصاد الجزائري، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة إلى 12.25% في 2021، كما أن الاقتصاد الجزائري مؤخرا يعاني من بطالة متزايدة في فئة الشباب الحاملين للشهادات الجامعية ، في 2022-2023 أصدر وزير التعليم العالي كمال بداري قرار بتوظيف حاملي شهادة الماجستير و الدكتوراه من أجل التخفيف من حدة نوع هذه البطالة، اضافة الى القرار الوزاري 1275 المؤرخ في 27 سبتمبر 2022 الذي يحدد كفاءات اعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على: شهادة جامعية - مؤسسة ناشئة من قبل طلبة مؤسسات التعليم العالي و البحث العلمي ، حيث يضم هذا القرار خمسة مواد تنظمه، و الفكرة هي توجيه الطلبة الذين لديهم فكرة مشروع بعد قبولهم في حاضنة الأعمال الجامعية _ هناك حوالي 75 حاضنة أعمال جامعية_ وفق معايير خاصة ، يتم مرافقة هؤلاء الطلبة بالتكوين و التدريب الى التمويل و الطالب الحق في اصطحاب خمسة طلبة من اختصاصات مختلفة تخدم مشروع المؤسسة الناشئة الى الحاضنة .

⁶¹ - I bid, p17.

المبحث الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار النفط الخام الدولية على مؤشرات الأداء الاقتصادي في الأجل الطويل

للجزائر _ النمو الاقتصادي_

عام بعد عام الاقتصاديات المتقدمة راكمت كميات أكبر من المعدات الرأسمالية ، ورفعت من حدود المعرفة التكنولوجية، فأصبحت أكثر إنتاجية بشكل دائم. وهنا نتكلم عن العرض الكلي المحتمل* لهذه الدول، الذي تمت زيادته أكثر فأكثر مع السنوات، وهذا ما يعرف بالنمو الاقتصادي ، ويعتبر هذا الأخير أحد مؤشرات الأداء الاقتصادي في الأجل الطويل _ النمو الاقتصادي، التنمية الاقتصادية، التنمية المستدامة_.

الجزائر كدولة نامية تواجه عدة تحديات فيما يخص النمو الاقتصادي ، حيث سيتم دراسة هذا المؤشر من حيث المفهوم، والنظريات المفسرة له، وتحليله في الجزائر من حيث علاقته بتقلبات أسعار النفط خلال فترة الدراسة في هذا الجزء من البحث، أين سيتم تقسيم هذا المبحث إلى ما يلي:

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي وكيفية قياسه؛

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي؛

المطلب الثالث: النمو الاقتصادي في الجزائر وانعكاسات تقلبات أسعار النفط الخام على تطوره خلال فترة الدراسة.

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي وكيفية قياسه

النمو الاقتصادي هو أهم عامل لنجاح الدولة في الأجل الطويل⁶²، فما هو النمو الاقتصادي؟ وكيف يمكن قياسه؟ وما هو الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية؟

1- مفهوم النمو الاقتصادي:

التعريف الأول: يمثل توسع الدولة في الناتج المحلي الإجمالي المحتمل، أو الدخل الوطني، بشكل آخر يظهر النمو الاقتصادي عندما يتم دفع (نقل) حدود امكانية الإنتاج إلى الخارج، وهناك مصطلح قريب جدا من النمو الاقتصادي ، وهو معدل نمو نصيب الفرد من الناتج، وهذا يعني المعدل الذي عنده مستوى المعيشة للدولة يتزايد⁶³ .

*- العرض الكلي المحتمل هو أعلى مستوى للناتج الوطني عند أقل معدل بطالة يمكن الإبقاء عليه.

⁶² - P.A.Samuelson,op. cit. , p507.

⁶³ - I bid ,p508.

التعريف الثاني: النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي أو الدخل القومي الحقيقي، لما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي⁶⁴، وبالتعمق في هذا التعريف فإنه:

- تحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ؛
- أن تكون الزيادة في متوسط نصيب الفرد حقيقية، و ليست نقدية؛
- أن تتسم الزيادة في متوسط نصيب الفرد بصفة الاستمرارية.⁶⁵

يميل عدد من الكتاب إلى استخدام مصطلح التنمية الاقتصادية* على الدول الأقل تقدما كمرادف النمو الاقتصادي، إلا أن الرأي الأعم هو وجود فرق واضح بين المصطلحين، لذلك سنطرق إلى مفهوم التنمية الاقتصادية.

2- مفهوم التنمية الاقتصادية:

تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي، وزيادة متوسط نصيب الفرد منه، وهذا فضلا عن إجراء عدد من التغييرات في كل من : هيكل الانتاج، نوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي، أي إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء⁶⁶.

3- قياس النمو الاقتصادي:

يقاس النمو الاقتصادي حسب المعادلة الآتية⁶⁷ :

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \text{معدل نمو الدخل القومي} - \text{معدل نمو السكاني} \dots\dots\dots (2-5)$$

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي

على الرغم من اتفاق الجميع من أهمية النمو الاقتصادي ، لكن هناك اختلاف كبير بين مختلف الاقتصاديين حول كيفية تحقيقه، فقد طرحوا سؤال جوهري حول ماهي القوى أو العوامل التي تحده ، و للإجابة على هذا السؤال ، ظهرت عدة نظريات اقتصادية في محاولة لتفسير كيفية حدوث هذا النمو ، سيتم ذكرها مختصرة حسب تسلسلها الزمني كما يلي:

⁶⁴- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون ، التنمية الاقتصادية: مفاهيم و الخصائص - النظريات و الاستراتيجيات - المشكلات ، مطبعة البحيرة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 77.

⁶⁵- نفس المرجع، ص 81.

⁶⁶- نفس المرجع، ص 82.

*- نضن أنه في الجزائر تمت محاولة تنمية اقتصادية في مراحل مختلفة كالسبعينيات، 2000-2014، وذلك من أجل الوصول إلى معدلات اقتصادية موجبة ومستمرة ، سيتم التعامل مع مصطلح التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي كمرادفات خلال التحليل.

1- النمو الاقتصادي في النظرية الكلاسيكية:

غالبا ما ينظر إلى الاقتصاديين الكلاسيكيين على أنهم متشائمون في توقعاتهم فيما يخص النمو الاقتصادي، فمن خلال نظامهم التحليلي نجد أن أفكارهم كانت مقتصرة بشكل أساسي على ظروف الاقتصاد الزراعي في الغالب، دون تغيير كبير في أساليب الإنتاج، حيث يتم توقف النمو بسبب زيادة تكاليف إنتاج المنتجات الزراعية، وذلك بسبب الكمية المحدودة و تناقص خصوبتها، وقد قلل تحليلهم من أهمية التغير التكنولوجي على المدى البعيد باعتباره قوة قوية ومستمرة في تحويل ظروف الإنتاجية في كل من الزراعة والصناعة، في حين كانوا مدركين بوضوح للإمكانيات التي تفتحها التجارة الدولية و الاستثمار الأجنبي، فقد فشلوا في دمج هذه العناصر كمكونات أساسية في النظرية فيما يخص النمو⁶⁸.

2- النمو الاقتصادي عند "جوزيف شومبيتر":

تحليل نظرية النمو الاقتصادي بدأت مع الاقتصادي " جوزيف شومبيتر " (Joseph Schumpeter) _1934_، على عكس الكلاسيك لم يعتبر شومبيتر التراكم الرأسمالي كقوة دافعة رئيسية مؤدية للنمو الاقتصادي، و أولى أهمية كبيرة إلى مفهوم " رجل الأعمال المبتكر " ، ووصفه بأنه بطل التنمية، وفي رأيه فإن الابتكار و الابداع لدى رواد الأعمال يحددان التنمية الاقتصادية، كان شومبيتر مقتنعا بالطبيعة الغير متوازنة للنمو الاقتصادي. فبعد تقديم أحد الابتكارات يحصل رائد الأعمال على ارباح كبيرة، ولكن مع مرور الوقت تقوم المنافسة بنسخ الاختراع وتبدأ الأرباح في الانخفاض.

وترتكز نظرية النمو الاقتصادي التي اقترحها شومبيتر على افتراضات الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وسوق المنافسة، وكفاءة الأسواق المالية التي يمكن أن تدعم اختراعات جديدة. حاولت الجزائر حوض أو تطبيق هذا التوجه، لكن ما واجهه المقاول الجزائري (الشاب الجزائري ممثلك لوسائل الإنتاج) نقص الأفكار، نقص التمويل ، و عدم كفاءة الأسواق المالية التي تدعم الابتكارات الجديدة...،ومن ثمة في البلدان التي تفتقر إلى نظام ديمقراطي، لا يتم استيفاء هذه الشروط في كثير من الأحيان، هكذا فإن نظرية شومبيتر موجهة إلى الدول الديمقراطية والمتقدمة اقتصاديا.

3- النمو الاقتصادي عند " آرثر لويس":

تم تطوير نظرية للنمو الاقتصادي من قبل " آرثر لويس " (Arthur Lewis) _1954_، في عمله تعامل مع مشكلة البلدان الفقيرة، لكنها غنية بقوة العمل، حيث اشترك لويس في الرؤية الشاملة مع الاقتصاديين الكلاسيك، لكنه اختلف معهم في التشخيص و أساليبهم، النموذج المقترح من قبل هذا الاقتصادي يفترض الإبقاء على مستوى معيشي منخفض في الفترة القصيرة، و المدخرات المتحصل عليها سوف ترفع مخزون رأس المال، و الذي سوف يؤدي في الأجل الطويل إلى ظهور النمو في الدخل لذلك نموذج هذا الاقتصادي يعني ضمنا توسيع الاختلافات في المستوى المعيشي للدول في الفترة القصيرة كشرط من أجل مساواة مستويات الدخل في

⁶⁸ -D.J.Harris,The Classical Theory of Economic Growth,Emeritus Stanford University,2007,PP 1-10.

المدى الطويل⁶⁹. التراكم المتزايد لرأس المال من خلال الحد من الاستهلاك، وهذا من شأنه أن يؤثر بشكل اكبر على أفقر الناس.

4- النمو الاقتصادي عند "سيمون كوزنتس":

طور "سيمون كوزنتس" (Simon Kuznets) دعم نظريا لنظرية للويس يسمى "منحنى كوزنتس". وأكدت الدراسات التجريبية وجود فوراق اقتصادية في المراحل الأولى من النمو، في البداية عندما بدأت العمالة بالتخلي عن الزراعة لصالح الصناعة كانت الاختلافات أكبر، ومع ذلك عند تركيز عوامل الإنتاج في المراكز الصناعية مالت الاختلافات للاختفاء، إضافة إلى ذلك لاحظ هذا الاقتصادي وجود ارتباط ايجابي طردي بين ديناميكية النمو الاقتصادي و الحصة المتزايدة للسكان الحضر من إجمالي السكان ، ومع ذلك فإن نظرية لويس تحتوي على افتراضات يصعب قبولها، فلا يمكن تأجيل مشكلة الفقر إلى مستقبل غير محدد، وفي النهاية سوف يتحقق بعد سنوات قليلة.

5- النمو الاقتصادي عند "والت روستو":

قدم "والت روستو" (Walt Rostow) 1960_ نظرية أخرى للنمو الاقتصادي ، ومثل لويس كذلك روستو جعل التنمية الاقتصادية تعتمد على تراكم رأس المال، ويميز خمس مراحل للتنمية، وحسب هذا الاقتصادي فإن المشكل الأكبر التي تواجه الدول الفقيرة هي تحقيق المرحلة الثالثة، و التي تسمى "الإقلاع" ، كما تواجه البلدان الفقيرة مشكلة كبيرة وهي الحلقة المفرغة و التي نشأت عبر السنين، اقترح هذا الاقتصادي كسرهما من خلال تجميع رأس المال، ومع ذلك فقد ادرك أنه في حالات مراجعة النظريات والنماذج.... أنه في حالة عدم وجود فرص لزيادة التراكم الداخلي، سيكون الدعم الخارجي ضروريا، أيضا فوفقا لهذا الاقتصادي فإن إعادة بناء الزراعة إلى الصناعة سيسمح بنشر النمو الاقتصادي في جميع أنحاء البلاد. أضاف هذا الاقتصادي مكون اخر وهو " الجودة" و تتميز بالتحسين المستمر في جودة السلع والخدمات.

المطلب الثالث: النمو الاقتصادي في الجزائر وانعكاسات تقلبات أسعار النفط الخام على تطوره خلال فترة الدراسة

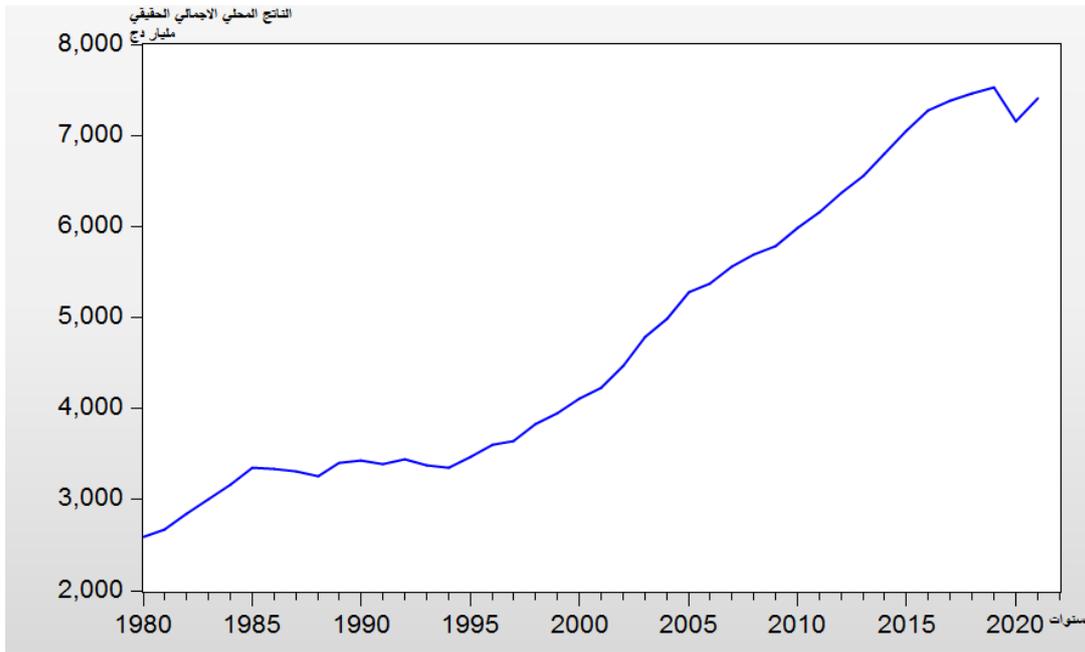
تتميز الاقتصاديات الحديثة بالانتقال من المناقشات الكيفية إلى العلوم التجريبية من خلال جمع و بناء و تحليل البيانات الوطنية للاقتصاد ، و هذا ما سنقوم به عند دراسة النمو الاقتصادي في الجزائر .

⁶⁹ - Piętak, Łukasz: **Review of theories and models of economic growth**, Comparative Economic Research. Central and Eastern Europe, ISSN 2082-6737, De Gruyter, Warsaw, Vol. 17, Iss. 1, 2014, pp. 45-60, web article, <https://doi.org/10.2478/cer-2014-0003>

1 - نمط النمو في الجزائر:

تم رصد مختلف المتغيرات الاقتصادية التي يمكن من خلالها اخذ فكرة عن النمو الاقتصادي في الجزائر لأطول مدة زمنية ممكنة تتعدى عشرية اذا امكن ، و من هذه المتغيرات: الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ، و نصيب الفرد منه ، تكوين رأس المال الثابت الاجمالي ، نسبة راس المال الثابت الاجمالي للناتج المحلي الاجمالي كما هو موضح في الاشكال: (8-2) ، (9-2) ، (10-2) ، (11-2) ، (12-2) على التوالي .

الشكل(8-2): تطور الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للجزائر خلال الفترة 1980-2021



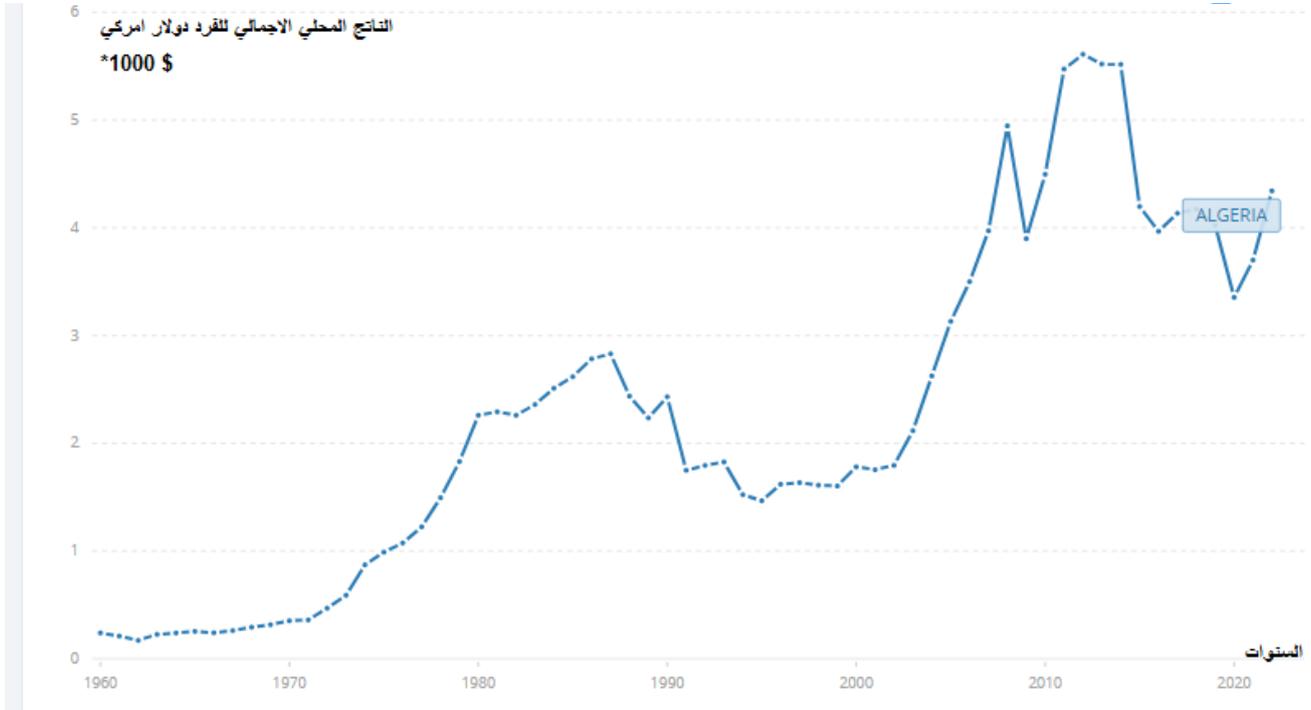
المصدر : مخرجات Eviews10 بالاعتماد على بيانات الملحق رقم(02) ، جدول رقم (01) .

نلاحظ من الشكل أعلاه ان الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي له اتجاه متزايد خلال الفترة 2021-1980 ، حيث تضاعف حوالي 28 مرة ، حيث انتقل من 2596.368 مليار دج عام 1980 إلى 7401.846 مليار دج سنة 2021⁷⁰ ، مما يؤكد أن الجزائر حققت نمو فيما يخص القيمة الحقيقية لكل السلع والخدمات النهائية _ السيارات ، الحافلات، ركوب الطائرات، الرعاية الصحية، التعليم ..._ المنتجة في الجزائر خلال الفترة 2021-1980.

⁷⁰ - انظر بيانات الملحق رقم(02) ، جدول رقم (01) .

الشكل (2-9): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للجزائر خلال الفترة

2022-1960



المصدر :

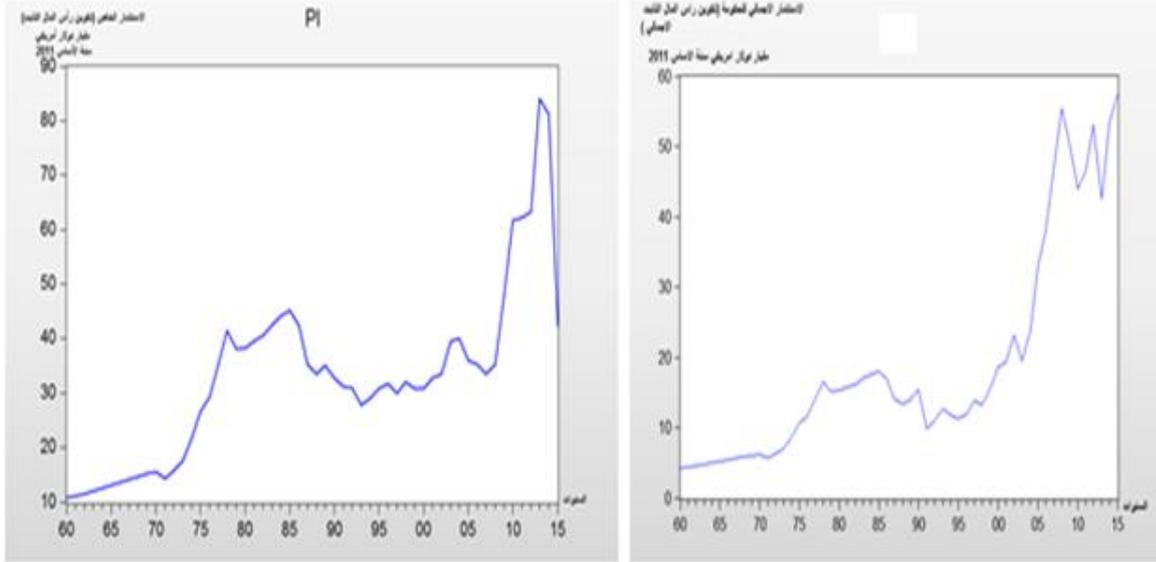
– Word Bank National Account Data , Website,

<https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.PCAP.CD?locations=DZ> , Accessed 11/02/2024, 14.30 pm.

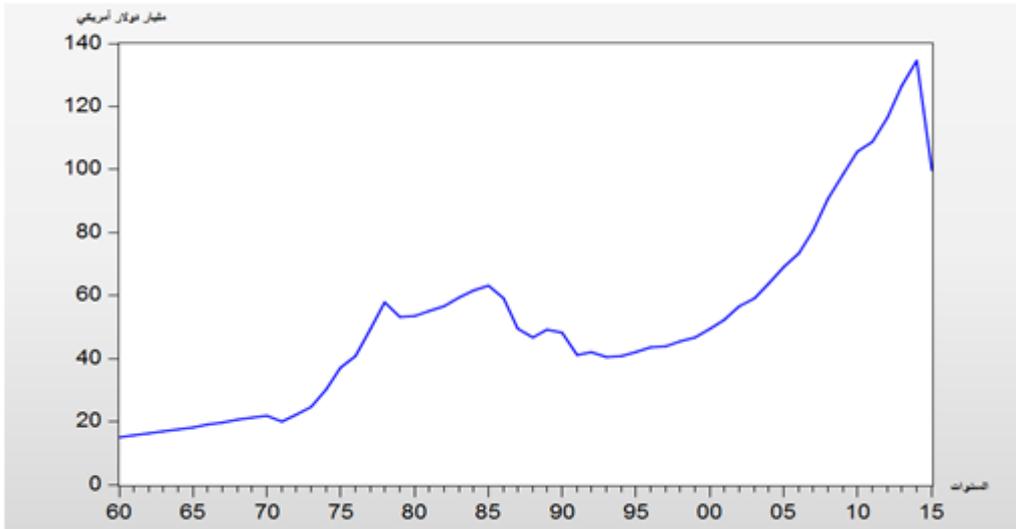
من الشكل اعلاه نرى تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي للجزائر خلال الفترة 2022-1960 حيث تضاعف تقريبا بحوالي 18 مرة ، حيث كان يبلغ هذا الاخير سنة 1960 حوالي 239000 دولار امريكي ليصل الى 4342600 دولار أمريكي سنة 2022 ، هذا يؤكد على حدوث النمو الاقتصادي للجزائر خلال الفترة 2022-1960.

الشكل (2-10): تطور مخزون راس المال الثابت الاجمالي للجزائر خلال الفترة 1960-2015

(أ): تطور مخزون راس المال الثابت الاجمالي الحكومي للجزائر. (ب): تطور مخزون راس المال الثابت الاجمالي الخاص للجزائر.



(ج): مخزون راس المال الثابت الاجمالي للجزائر.



المصدر : مخرجات Eviews10 بالاعتماد على:

-International Monetary Fund (IMF), **Investment and capital stock**, Dataset ,1960-2015.

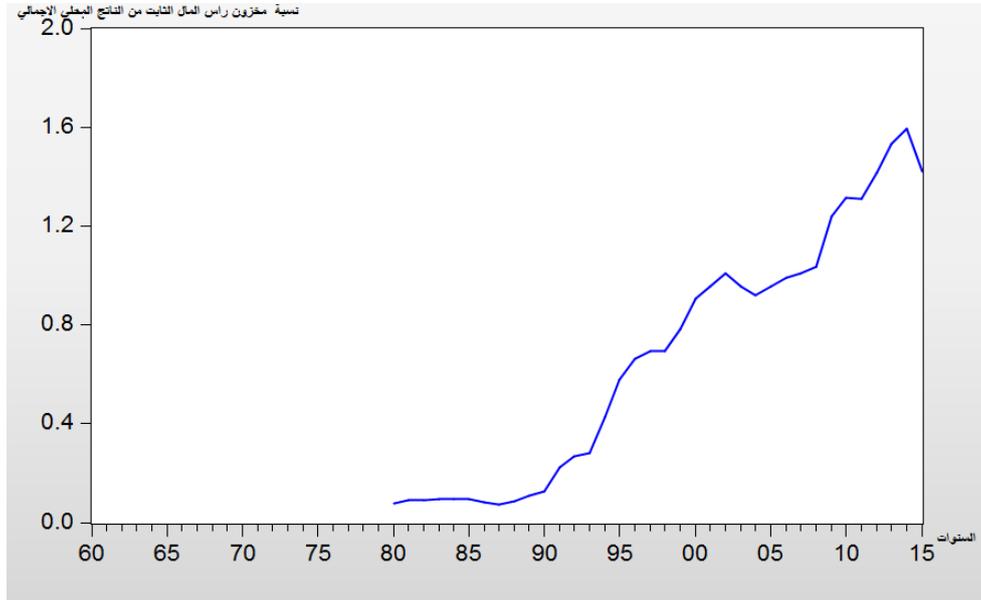
Website , <https://www.imf.org/external/np/fad/publicinvestment/data/data122216.xlsx> .

كما يظهر في الشكل (2-10) : ان مخزون راس المال الثابت الاجمالي للجزائر تضاعف خلال الفترة

1960-2015 حوالي 7 مرات .

الشكل (2-11): نسبة مخزون رأس المال الثابت الاجمالي للنتاج المحلي الاجمالي للجزائر للفترة

2015-1980



المصدر : مخرجات Eviews10 بالاعتماد على بيانات محسوبة باستخدام المرجعين التاليين:

-International Monetary Fund (IMF), **Investment and capital stock, Dataset**, 1960-2015.

Website , <https://www.imf.org/external/np/fad/publicinvestment/data/data122216.xlsx> .

-Office National des statistiques (ONS), **Rétrospective des comptes économique de 1963-2018**, Collection Statistiques N :215/2020 , pp 82-83 .

كما نلاحظ ان نسبة مخزون رأس المال الثابت بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2015-1980 تظهر اتجاه متزايد مما يؤكد على عدم وجود دور كبير للتكنولوجيا في الجزائر فيظهر قانون تناقص الغلة كلما زادت تكثيف رأس المال لم ينتج ناتج كبير عن ذلك و لم نستطع دفع الناتج الى اعلى بمعدل يفوق الاستثمار _التكثيف الراس مالي _ ، هذه النسبة تظهر اتجاه متناقص للدول المتقدمة تكنولوجيا .

2-انعكاسات تقلبات أسعار النفط الخام الدولية على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة:

نلاحظ مبدئيا من خلال ما سبق ان النمو الاقتصادي في الجزائر أظهر اتجاه عام متزايد يتماشى مع ارتفاع أسعار النفط الخام الدولي خلال فترة الدراسة ، و لإثبات ذلك سندعم هذا ببعض نتائج الدراسات التجريبية التي درست علاقة تقلبات أسعار النفط الخام بالنمو الاقتصادي في الجزائر كما يلي :

- دراسة "حيدوشي عاشور" (2015)⁷¹: أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، حيث قام بدراسة تجريبية لأثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012 ، باستخدام نموذج "تصحيح الخطأ المتعدد" ، أهم نتيجة وصلت إليها الدراسة" ان معدل النمو الاقتصادي للجزائر يستجيب الى التغير في أسعار النفط بفترات ابطاء من سنة الى سنتين فأكثر".
- دراسة "لوراري ايمان" و "قاسمي فريد" (2016)⁷² : مقال في "أمبر" MPRA، حيث قام دراسة اثر تقلبات عائدات النفط الحقيقية على النمو الاقتصادي للجزائر من 1960-2015 ، باستخدام" نموذج التكامل المشترك متعدد المتغيرات ل جوهانسن " و اهم نتيجة توصلت اليها الدراسة "هناك علاقة طويلة الاجل بين عائدات النفط الحقيقية، والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، والنمو الصناعي في الجزائر ، تشير دالة الاستجابة النبضية وتحليل تفكيك التباين إلى أن تأثير الارتفاعات أو الانخفاضات غير المتوقعة في عائدات النفط الحقيقية على النمو الاقتصادي والصناعي للبلاد هو سلبي في الاجل القصير .
- ان اختيارنا لهاتين الدراستين جاء لتوافق نتائجهما مع المنطق الاقتصادي ، ان الارتفاع أو الانخفاض المفاجئ لأسعار النفط لن يكون له أثر ايجابي على النمو الاقتصادي في الجزائر ، و طبعا نتوقع ان يكون هناك أثر في الأجل الطويل.

⁷¹ حيدوشي عاشور ، مرجع سبق ذكره، ص 253.

⁷² - I.Laourari and F.Gasmi ,The impact of real oil revenues fluctuations on economic growth in Algeria : evidence from 1960-2015 data , web article, https://mpr.ub.uni-muenchen.de/77590/1/MPRA_paper_77590.pdf .

خلاصة الفصل الثاني :

من خلال تحليل أثر تقلبات أسعار النفط الخام على الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة ، تبين أن مؤشرات الأداء الاقتصادي في الأجل القصير كالناتج معبرا عنه بالناتج المحلي الاجمالي ، و البطالة يتأثران طرديا بتقلبات أسعار النفط طرديا ، أما بالنسبة للتضخم فالأمر غير محسوم ، مما يؤكد أن الجزائر تولى اهتماما أكبر في مراقبة هذا المتغير باستخدام السياسة المالية و النقدية الملائمة ، فالمحافظة على اداء سعري مقبول هو من ضمن أولويتها ، فلم تشهد الجزائر تضخم سريع ، طبعاً هذا بناء على افتراض صحة البيانات المسرح بها من الهيئات الرسمية منذ الفترة 1991-1996 . كما أن العلاقة بين تقلبات أسعار النفط و النمو الاقتصادي هي مؤكدة في الأجل الطويل، و غير مؤكدة في الأجل القصير .

**الفصل الثالث : قياس اثار تقلبات اسعار النفط الخام
الدولية على الاداء الاقتصادي الجزائري خلال الفترة**

2022-1980

تمهيد:

كما سبق و رأينا من خلال الفصل السابق أن مؤشرات الأداء الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة سواء في الاجل القصير_ الناتج ، التضخم ، البطالة_ ، أو الأجل الطويل_ النمو_ ، تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط الخام الدولية ، و من أجل قياس حجم هذا التأثير و اتجاهه حاولنا في هذا الفصل بناء مؤشر الاداء الاقتصادي للجزائر خلال فترة الدراسة ، بحيث يتكون هذا المؤشر على متغيرات الاداء الاقتصادي للجزائر في الأجل القصير و الطويل خلال الفترة 1980-2022 ، ثم محاولة ايجاد النموذج القياسي المناسب _ تفرضه طبيعة البيانات_ الذي يربط بين تقلبات اسعار النفط الخام الدولية و مؤشر الأداء الاقتصادي للجزائر خلال الفترة 1980-2022 ، و من أجل تحقيق ذلك تم تقسيم هذا الفصل كما يلي :

المبحث الأول: بناء مؤشر الأداء الاقتصادي للجزائر خلال الفترة 1980-2022؛

المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط الخام الدولية على مؤشر الأداء الاقتصادي للجزائر خلال الفترة 1980-2022.

المبحث الأول: بناء مؤشر الأداء الاقتصادي للجزائر خلال الفترة 1980-2022

سيتم بناء هذا المؤشر بالاعتماد على المرجع المشار إليه في الهامش¹، و وقع الاختيار على هذا المؤشر لبساطة فكرته ، و امكانية تطبيقه، كما انه يخدم فكرة البحث بشكل كبير كما سنرى لاحقا .

المطلب الأول : منهجية تصميم مؤشر الاداء الاقتصادي EPI

مؤشر الأداء الاقتصادي EPI مصمم لقياس الأداء الاقتصادي الكلي للدولة ، بحيث يمكنه اظهار اي انحراف عن الاداء الاقتصادي المرغوب ، ويعكس هذا المؤشر النشاط في القطاعات الرئيسية الثلاثة للاقتصاد: العائلات والشركات والحكومة ، فهو متكون من المتغيرات التي تؤثر على القطاعات الثلاث بشكل اني :

- معدل التضخم يقيس الصحة النقدية للاقتصاد؛

- معدل البطالة يقيس حالة الانتاج للاقتصاد ؛

- عجز الميزانية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي كمقياس للحالة المالية للاقتصاد ؛

- التغير في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي كمقياس للأداء العام للاقتصاد الكلي و النمو الاقتصادي .

نتيجة مؤشر الأداء الاقتصادي يمكن حسابها سنويا ، كل ثلاثة اشهر، او شهريا من خلال وضع مجموع كلي لمؤشر الأداء مساوي ل 100% و يتم انقاص منه معدل التضخم ، معدل البطالة ،و عجز الميزانية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي _ هذا حسب ما وردة في المقال الأصلي في حساب هذا المؤشر لكن لاحقا عند بناء مؤشر الاقتصادي للجزائر تم اضافة رصيد الميزانية (ارادات عامة-نفقات عامة) كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي ، اذا كان الرصيد موجب فمؤشر الأداء سيرتفع ، و اذا كان سالب فمؤشر الأداء سينخفض_، و اضافة التغير النسبي في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ، ثم سيتم اعطاء و صف بدرجات لهذه النتائج².

1-خطوات بناء مؤشر الاداء الاقتصادي EPI :

1-1: بداية و من أجل التبسيط ، نقوم بوضع النتيجة المثلى ل EPI مساوية ل 100% ، أي نتيجة

اقل من 100% تعرف بالانخفاض في مؤشر الاداء الاقتصادي؛

1-2: نقوم بتحديد القيم المرغوبة لكل مكون من مكونات المؤشر كما يلي:

¹ - V.Khranov & J.Riding Lee ,The economic performance index : an intuitive indicator for assessing a country's ,IMF working paper ,October 2013,pp 1-58.

²- I bid,p05.

- معدل التضخم المرغوب I^* هو 0.0% _ لا يوجد 0.0% معدل التضخم في الواقع ، بل هناك معدل طبيعي للتضخم ، يكون منخفضا نسبيا ، لكن في الواقع العملي يصعب تحديده لكل الدول ، و ينطبق هذا بالنسبة للجزائر ، لذلك سنبقي على الحالة النظرية ، و ان كانت صعبة التحقق، وهو معدل تضخم مرغوب سنوي 0.0% _؛
- معدل البطالة المرغوب U^* و هو 4.75% ؛
- معدل المرغوب للعجز في الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي Def/GDP^* هو 0.0% ؛
- التغير المرغوب في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي $\Delta RGDP^*$ هو 4.75% .

ملاحظة:

هذه القيم المرغوبة للمتغيرات تصف أداء مثالي للاقتصاد بالنسبة للدولة ، لكن في حالة الجزائر سنغير هذه القيم بالنسبة لمعدل البطالة المرغوب فيها ، و بالنسبة كذلك لقيمة التغير النسبي في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي المرغوب به، كما سنرى لاحقا ، مع تقديم تبرير اقتصادي لذلك .

3-1: من خلال ما سبق كتابة معادلة المؤشر الاقتصادي كما يلي:

$$EPI = 100\% - |TPCI(\%) - I^*| - (Unemp(\%) - U^*) - (Def/GDP(\%) - (Def/GDP(\%))^*) + (RGDP(\%) - \Delta RGDP^*) \dots \dots \dots (3-1)$$

حيث:

EPI : مؤشر الأداء الاقتصادي ؛

TPCI: معدل التضخم الجاري؛

Unemp : هو معدل البطالة الجاري ؛

Def/GDP(%): هو عجز الميزانية (نفقات عامة - إيرادات عامة) كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ؛

RGDP : هو معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.

و مما سبق يمكن كتابة المعادلة (3-1) كما يلي :

$$EPI = 100\% - |TPCI(\%) - 0.0\%| - (Unemp(\%) - 4.75\%*) - (Def/GDP(\%) - 0.0\%*) + (RGDP(\%) - 4.75\%*) \Rightarrow$$

$$EPI = 100\% - |TPCI(\%)| - (Unemp(\%) - 4.75\%*) - Def/GDP(\%) (\%) + (RGDP(\%) - 4.75\%*) \dots \dots \dots (3-2)$$

1-4 : المؤشر الذي يحسب بالمعادلة (3-2) هو مؤشر خام ، بحيث يعطي نفس الوزن لكل مكون من مكوناته بمعنى :

- ينخفض المؤشر بنفس النسبة التي ينحرف بها معدل التضخم عن معدله المرغوب فيه؛
- ينخفض المؤشر بنفس النسبة التي يرتفع بها معدل البطالة عن المعدل المرغوب فيه؛
- ينخفض المؤشر بنفس النسبة عندما يرتفع عجز الميزانية عن نسبتها المرغوب فيها؛
- و يرتفع المؤشر بنفس النسبة التي يرتفع بها النمو في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.

2-نظام الوصف بالدرجة :

من أجل جعل مؤشر الأداء الاقتصادي سهل الفهم لمختلف الجهات المعنية ، تم اعطاء نظام وصف بالدرجة _ تم اشتقاقه من نتائج توزيع EPI_ . كما يظهر في الجدول (3-1) التالي :

جدول(3-1): نظام الدرجة لمؤشر الأداء الاقتصادي

الأداء الاقتصادي	الدرجة	النتيجة	مدى النتيجة
ممتاز	A ⁺	≤ 99	100-95
	A	99-96	
	A ⁻	96-95	
جيد	B ⁺	95-94	95-90
	B	94-91	
	B ⁻	91-90	
معتدل	C ⁺	90-87	90-80
	C	87-83	
	C ⁻	83-80	
ضعيف	D ⁺	80-74	80-60
	D	74-66	
	D ⁻	66-60	
فشل	F	>60	اقل من 60

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على :

- V.Khramov & J.Riding Lee , **The economic performance index : an intuitive indicator for assessing a country's** ,IMF working paper ,October 2013,p 12.

المطلب الثاني: تصميم مؤشر الأداء الاقتصادي للجزائر EPI خلال الفترة 1980-2022

باتباع الخطوات المذكورة في المطلب السابق سيتم تصميم مؤشر الاداء الاقتصادي للجزائر خلال الفترة 1980-2022، لكن مع بعض التعديلات .

1- التعريف بالمتغيرات المستخدمة في بناء مؤشر الأداء الاقتصادي للجزائر:

$TPCI_{t:1980-2022}$: معدل التضخم للجزائر للفترة 1980-2022.³

$Unemp_{t:1980-2022}$: معدلات البطالة للجزائر خلال الفترة 1980-2022.⁴

$Defpercentgdp_{t:1980-2022}$: رصيد الميزانية للجزائر (الايرادات العامة - النفقات العامة) كنسبة من الناتج المحلي الخام خلال الفترة 1980-2022.⁵

$RGDP_{t:1980-2022}$: معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي للجزائر للفترة 1980-2022.⁶

2- التعديلات بالنسبة للقيم المرغوب فيها لمتغيرات المؤشر بما يتوافق مع الواقع الاقتصادي في الجزائر:

- النسبة المرغوبة بالنسبة لمعدل البطالة التي استخدمت في المقال الأصلي كانت 4.75% ، فإذا جئنا إلى تحليل البطالة في الجزائر في فترة الدراسة من خلال ما تطرقنا له في الفصل السابق ، نجده مرتفع على طول فترة الدراسة ، و بلغ متوسط البطالة حوالي 17.50%⁷ خلال هذه الفترة ، وبعد بذل مجهودات كبيرة من قبل الدولة الجزائرية حاولت تخفيضه في السنوات الأخير الى حدود 10% ، و نجحت تقريبا في ذلك ، لذلك سنستبدل 4.75% ب 5.58% وهو متوسط معدل البطالة العالمي ليصبح المعدل الطبيعي للبطالة بالنسبة للجزائر .

- كما تم اعتبار النسبة 4.75% كنسبة المرغوب فيها بالنسبة للتغير في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ، لكن بعد ملاحظة هذا المتغير بالنسبة للجزائر ، فإن متوسط التغير في الناتج المحلي الحقيقي خلال فترة الدراسة قدرة ب 2.44% مع انحراف معياري يقدر ب 2.79% ± ، مما يجعله مرتفع نسبيا لإمكانات الاقتصاد الجزائري ، و مع الأخذ في الحسبان متوسط الزيادة السكانية خلال فترة الدراسة التي تقدر ب 2% سنويا ، قررنا تخفيضه إلى 4% أثناء احتساب المؤشر .

³-أنظر الملحق رقم (03) ، الجدول رقم (01).

⁴- أنظر الملحق رقم (03) ، الجدول رقم (02).

⁵- أنظر الملحق رقم (03) ، الجدول رقم (04).

⁶-أنظر الملحق رقم (03) ، الجدول رقم (05).

⁷- تم حسابها بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (02)، جدول رقم (06).

3-التعديلات بالنسبة للمعادلة (1-3) :

فيما يخص عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ، تم استخدام رصيد الميزانية الذي هو الايرادات العامة مطروحا منها النفقات العامة ، ثم تم تحويل هذا الرصيد الى نسبة من الناتج المحلي الاجمالي Defpercentgdp(%) ، وهذا الرصيد سيكون موجب اذا كانت الايرادات العامة أكبر من النفقات العامة ، و سيكون الرصيد سالبا إذا كان العكس ، لذلك سيتم إضافة هذا المتغير في معادلة حساب المؤشر .

ومما سبق ستصبح المعادلة (1-3) و المعادلة (2-3) كالآتي :

$$EPI=100\% - |TPCI(\%)| - (Unemp(\%) - 5,58\%*) + Defpercentgdp(\%) + (RGDP(\%) - 4\%*) \dots\dots\dots (3-3)$$

و بالتعويض في المعادلة (3-3) بما يلي :

$$EPI2=EPI$$

$$Unemp2=unemp \% - 5,58\%$$

$$Rgdp2= RGDP(\%) - 4\%$$

نتحصل على:

$$EPI2=100\% - |TPCI(\%)| - Unemp2 + Defpercentgdp + Rgdp2 \dots\dots\dots (3-4)$$

4-التطبيق على بيانات الجزائر للفترة 2022-1980:

بالاعتماد على المعادلة (4-3) ، و بيانات متغيرات الدراسة المستخدمة في بناء المؤشر، و باستخدام Eviews10 ، تم حساب مؤشر الاداء للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2022-1980 كما هو موضح في الجدول الآتي :

الجدول (2-3): مؤشر الأداء الاقتصادي للجزائر خلال الفترة 2022-1980

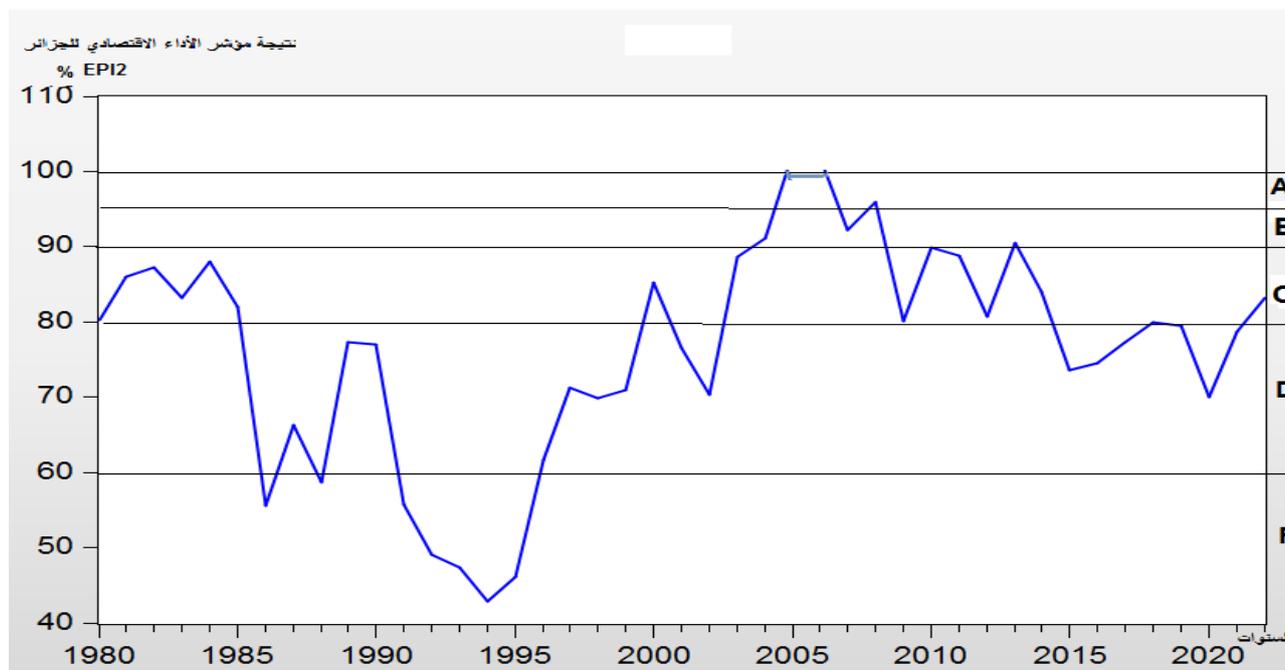
الدرجة	النتيجة	السنة	الدرجة	النتيجة	السنة
D	70.317	2002	C ⁻	80.330	1980
C ⁺	88.619	2003	C	85.942	1981
B	91.105	2004	C ⁺	87.248	1982
A ⁺	99.50	2005	C	83.165	1983
A ⁺	99.40	2006	C ⁺	87.980	1984
B	92.28	2007	C ⁻	81.909	1985
A ⁻	95.954	2008	F	55.624	1986
C	80.158	2009	D	66.271	1987

C ⁺	89.845	2010	F	58.770	1988
C ⁺	88.860	2011	D ⁺	77.311	1989
C ⁻	80.706	2012	D ⁺	76.994	1990
B ⁻	90.451	2013	F	55.82	1991
C	83.963	2014	F	49.018	1992
D	73.601	2015	F	47.429	1993
D ⁺	74.512	2016	F	42.920	1994
D ⁺	77.268	2017	F	46.119	1995
D ⁺	79.949	2018	D ⁻	61.599	1996
D ⁺	79.468	2019	D	71.318	1997
D	70.054	2020	D	69.908	1998
D ⁺	78.793	2021	D	70.987	1999
C	83.191	2022	C	85.270	2000
			D ⁺	76.493	2001

المصدر: مخرجات Eviews10 ، بالاعتماد على المعادلة (3-4) ، مع اضافة الدرجة بالاعتماد على الجدول (3-1) ، و بيانات متغيرات الدراسة في الملحق (03).

كما يمكن تمثيل مؤشر الاداء الاقتصادي الخام للجزائر خلال فترة الدراسة في الشكل الاتي:

الشكل (3-1): مؤشر الاداء الاقتصادي الخام للجزائر خلال الفترة 1980-2022



المصدر: مخرجات Eviews10 ، مع تعديلات بتبيين الدرجة على الشكل من قبل الباحث .

اذا ما أجرينا مقارنة بسيطة بين الشكل اعلاه و منحني تطور أسعار النفط الخام الاسمية في الشكل (1-2) _ انظر الفصل الأول_ نلاحظ ان تقريبا لشكلين نفس الارتفاعات و نفس الانخفاضات في نفس الفترات .

المطلب الثالث : تحليل لمدى توافق نتيجة المؤشر EPI2 مع الوقائع الاقتصادي الجزائري خلال الفترة

2022-1980

من خلال تحليلنا الاقتصادي لمؤشرات الأداء الاقتصادي للجزائر في الأجل الطويل و القصير خلال فترة الدراسة _ انظر الفصل الثاني_ ، لاحظنا أن الانخفاض المعتبر في سعر النفط الخام الدولي يؤثر سلبا على هذه المؤشرات ، و الارتفاع المعتبر لسعر النفط الخام الدولي يؤثر ايجابيا على هذه المؤشرات، و بما أن مؤشر الأداء الاقتصادي للجزائر EPI2 مكون من هذه المؤشرات نفترض أن نتيجة و درجة المؤشر ، مرتبطين ارتباط وثيق بتقلبات أسعار النفط . و للتأكد من صحة هذه الفرضية سيتم اختيار سنوات كانت تمثل ازمان نفطية للجزائر _ انخفاض معتبر في سعر النفط الخام _، و سنوات كانت فيها سعر النفط الخام مرتفع ، ثم نختبر مدى توافق نتيجة و درجة مؤشر الأداء الاقتصادي للجزائر لوقائع هذه السنوات .

_ اختبار تحليلي لمدى توافق نتيجة و درجة المؤشر EPI2 مع الوقائع الاقتصادي للجزائر :

- **1986** : حدث انخفاض حاد في سعر برميل النفط الخام اذ و صل الى 13.53 \$ _ دولار أمريكي _، حيث كان يتراوح بين 27.01 \$ و 35.52 \$ للفترة 1980-1985_ كما يظهر من الملحق رقم (01)_، و تأثرت سلبا معظم متغيرات الاقتصاد الكلي للجزائر خلال هذه الأزمة كما و سبق ورأينا من خلال الفصل الثاني ، و اذا لاحظنا نتيجة و درجة مؤشر الأداء الاقتصادي للجزائر لهذه السنة كما تظهران من خلال الجدول (3-2) نجدها 55.62% و بدرجة F و هذا يعني انه كان فشل في الأداء الاقتصادي ، و هذا ما يتوافق مع الوقائع الاقتصادي آنذاك، و عندما تحسن سعر النفط الخام للبرميل ليصبح 17.73 \$ سنة 1987 ، كانت نتيجة مؤشر الاداء الاقتصادي للجزائر في حدود 66.27% و بدرجة D و هذا يعني اداء ضعيف مما يؤكد توافق نتيجة المؤشر و الوقائع للجزائر .

- **1998** : انخفض سعر النفط الخام الى حدود 12.88 \$ و هو تقريبا نفس السعر السائد بعد الأزمة النفطية لسنة 1973 _ ازمة نفطية للدول المستوردة للنفط، و فرصة بوفرة مالية للدول المصدرة للنفط_، رغم هذا الانخفاض نلاحظ تسجيل مؤشر الأداء الاقتصادي للجزائر نتيجة 69.90% ، و درجة D أداء ضعيف ، و يرجع تحسن النتيجة على الرغم أن الأداء مزال ضعيف هو أن الجزائر خلال الفترة 1993-1998 تحصلت على قرض مهم من صندوق النقد الدولي في مقابل القيام بتعديلات هيكلية ،مما انعكس ذلك على المؤشرات الاقتصادي الكلي ، و من ثم انعكس ذلك في نتيجة المؤشر .

- من 1999-2003: بدأت أسعار النفط الخام الدولية في الارتفاع، حيث تراوحت ما بين \$17.47 الى \$28.20 للبرميل _انظر الجدول في ملحق البيانات _، في حين تراوحت نتيجة مؤشر الأداء الاقتصادي للجزائر ما بين 70.98% و 88.61% أي تحسن في النتيجة ، و أما الدرجة فكانت بين D و C ، اي أن الأداء كان بين الضعيف و المعتدل _ انظر الجدول(3-2) ، وهذا يؤكد مرة أخرى توافق نتيجة و درجة المؤشر مع الواقع الاقتصادي للجزائر .
- من 2004-2014: تواصل في ارتفاع أسعار النفط و بشكل كبير، و كانت نتيجة مؤشر الأداء تتراوح بين 91%، 95%، 88%...، اين كانت درجة الأداء تتذبذب بين C ، C⁺ ، B ، B⁺ ، A⁺ ، حيث كان الأداء الاقتصادي للجزائر من معتدل إلى جيد ،إلى ممتاز ، و من ثمة تؤكد نتيجة و درجة المؤشر تطابقهما مع واقع الاقتصاد الجزائري ، حيث تحسنت نتيجته بشكل كبير مع الارتفاع الكبير في أسعار النفط الخام.
- 2015 : أين انخفض سعر برميل النفط إلى \$49.49 ، بعدما كان \$96.29 للبرميل في سنة أتينا إلى نتيجة المؤشر الأداء الاقتصادي حسب الجدول(3-2)، نجده انخفض ب 10%، حيث أصبح 73.60%، بعدما كان 83.96% سنة 2014، و أصبح الأداء الاقتصادي من معتدل C الى ضعيف D، _ و كانت النتيجة لتكون أقل بكثير ، لو لا اعتماد الجزائر على صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الميزانية _.
- في 2020 : تراجع أسعار النفط من \$60.04 في 2019 الى \$41.47 في 2020 ، بسبب أزمة كوفيد19 ،نلاحظ تراجع كذلك في نتيجة مؤشر الأداء من 79.45% إلى 70.05% ، أي تراجع الأداء الاقتصادي من D⁺ إلى D _ بقية الأداء ضعيف _.
- من 2021 إلى 2022 : تحسن في أسعار النفط نقلة الأداء الاقتصادي إلى معتدل C⁻ .
من خلال ما سبق نلاحظ تطابق نتيجة و درجة المؤشر مع واقع الاقتصاد الجزائري .

المبحث الثاني: دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار النفط الخام الدولية على مؤشر الأداء

الاقتصادي للجزائر خلال الفترة 1980-2022

كما سبق و أوضحنا من خلال الفصل الأول والثاني نلاحظ أن الجزائر بعد أكثر من 60 سنة من الجهود_ منذ الاستقلال_ من أجل إعادة هيكلة الاقتصاد، الجزائر تبقى مرتبطة في قراراتها وأفعالها الكبرى والضرورية بمواردها الأولية، وبسعر النفط الخام الدولي، في هذا الجزء من البحث سنحاول قياس حجم واتجاه تأثير تقلبات أسعار النفط الخام الدولية على الأداء الاقتصادي الكلي ، المعبر عنه بالمؤشر الذي تم بناءه EPI_2 كما سبق الذكر خلال فترة الدراسة.

المطلب الأول: التعريف بمتغيرات الدراسة

قبل إيجاد النموذج المناسب الذي يربط بين أو يفسر العلاقة بين أسعار النفط الخام الدولية ومؤشر الأداء الاقتصادي الجزائري EPI_2 من المهم التعريف بطبيعة البيانات الخام، ودراسة سلوكها من أجل اقتراح النموذج المناسب لطبيعة هذه البيانات.

1- متغيرات الدراسة:

$(nominal\ oil\ price)/noilprice_t:1980-2022$: متوسط سعر النفط الخام الاسمي لسلة خامات أوبك، وهو سلسلة زمنية ممتدة من 1980-2022، وحدة القياس هي الدولار الأمريكي⁸؛

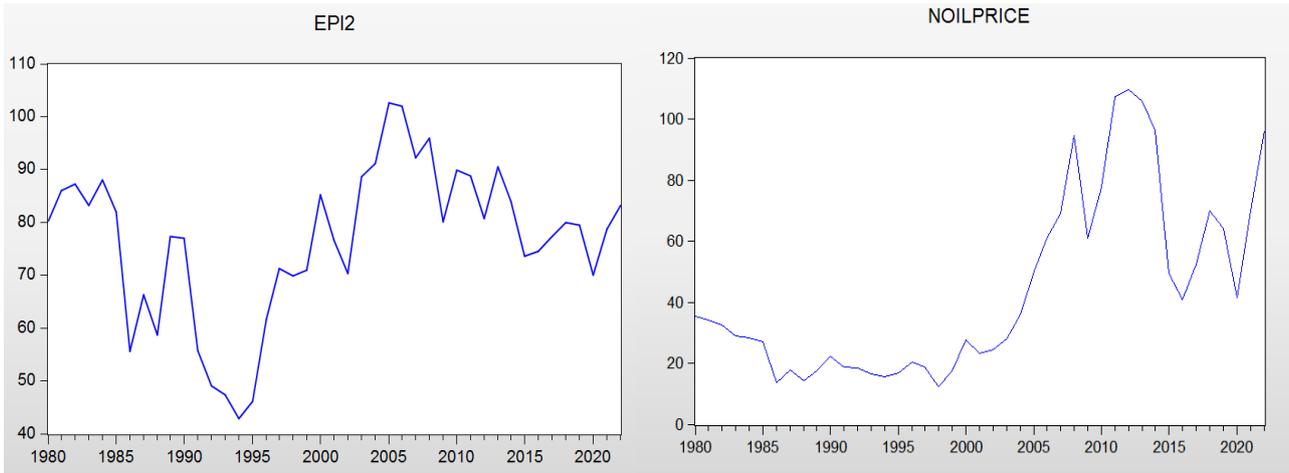
$(Economic\ Performance\ Index)/EPI_2_t:1980-2022$: مؤشر الأداء الاقتصادي للجزائر، وهو سلسلة زمنية ممتدة من 1980-2022، وحدة القياس نسبة مئوية. _ بيانات الجدول (3-2) لهذا الفصل_

2- التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة:

والشكل (3-2) يوضح التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة كما يلي:

⁸-انظر الملحق (03)، جدول رقم (01).

الشكل (3-2): التمثيل البياني ل EPI_{2t} و $noilprice_t$



المصدر: مخرجات Eviews10 بالاعتماد على البيانات ل EPI_{2t} و $noilprice_t$ الموجودة في ملحق البيانات رقم (03)

من الشكل اعلاه يظهر ان المتغيرين لهم بالتقريب نفس الارتفاعات و الانخفاضات.

المطلب الثاني: استنباط العلاقة التي تربط بين أسعار النفط الخام الاسمية $noil_t$ ومؤشر الأداء

الاقتصادي للجزائر EPI_{2t}

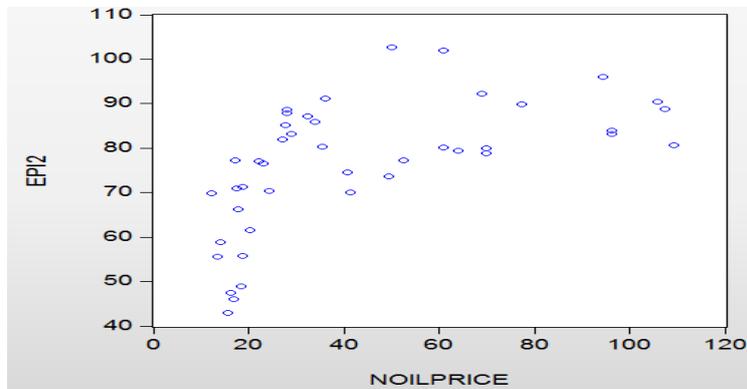
واضح مما سبق EPI_{2t} أن دالة طردية في $noilprice_t$ ، و يمكن كتابتها كما يلي :

$$EPI_{2t} = f(noilprice_t) \dots \dots \dots (3-5)$$

و لكن شكل الدالة يبقى غير معروف بالنسبة لنا ، فإذا حدنا المتغير EPI_{2t} على $noilprice_t$ ، ومن خلال ملاحظة شكل الانتشار ، قد نحصل على فكرة حول شكل الدالة _ طبيعة العلاقة التي تربط بين المتغيرين ، واتجاهها _.

1- شكل الانتشار ل EPI_{2t} و $noilprice_t$:

الشكل (3-3): شكل الانتشار ل EPI_{2t} و $noilprice_t$

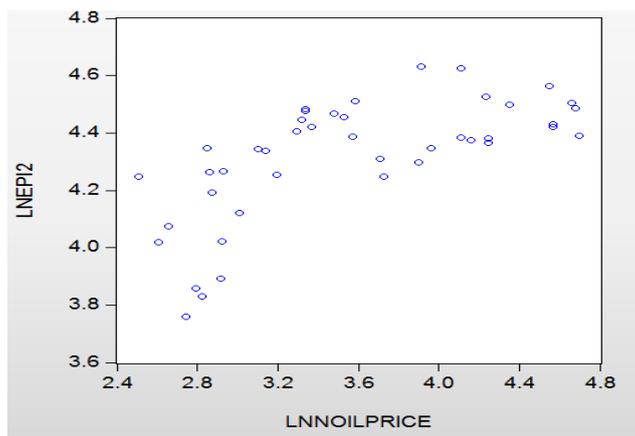


المصدر: مخرجات Eviews10 بالاعتماد على البيانات ل الموجودة في ملحق البيانات رقم 03.

من خلال لوحة الانتشار نلاحظ أن العلاقة بين مؤشر الأداء الاقتصادي للجزائر وسعر النفط الخام هي طردية، ولكن ليست خطية، إذ أدخلنا اللوغاريتم (Ln) على المتغيرات الأصلية EPI_{2t} و $noilprice_t$ ، من أجل توحيد وحدة القياس بين المتغيرين ، وكذلك لتقريب العلاقة الأصلية بينهما للخطية ، و من ثمة نقوم بتحديد $LnEPI_{2t}$ على $Lnnoilprice_t$ ، فنحصل على شكل الانتشار التالي:

2- شكل الانتشار ل $LnEPI_{2t}$ و $Lnnoilprice_t$:

الشكل (3-4): شكل الانتشار ل $LnEPI_{2t}$ و $Lnnoilprice_t$



المصدر: مخرجات Eviews10 بالاعتماد على البيانات في ملحق البيانات رقم (03).

نلاحظ أن العلاقة بين $LnEPI_{2t}$ و $Lnnoilprice_t$ طردية وتقترب كثيرا من أن تكون خطية لذلك يمكن صياغتها في المعادلة القياسية التالية:

$$LnEPI_{2t} = B_0 + B_1 Lnnoilprice_t + U_t \dots \dots \dots (3 - 6)$$

حيث:

B_0 : الحد الثابت؛

B_1 : تصبح مرونة استجابة (%)، نسبة تغير مؤشر الأداء الاقتصادي للجزائر استجابة لتغير سعر النفط ب (%1)؛

U_t : حد الخطأ العشوائي .

وبتطبيق طريقة المربعات الصغرى (OLS) على المعادلة (3-6) من أجل تقدير المعلمات B_0 و B_1 وتقدير U_t وحتى تكون المعلمات المقدره b_0 و b_1 أحسن مقدرات خطية غير متحيزة (BLUE)⁹، وتحت

⁹-D.N.Gujarati ,Basic Econometrics ,McGraw-Hill,4th edition,2004,pp65-75.

فرضية الطبيعة لتوزيع U_t تفترض هذه الطريقة استقرارية كل من LnEPI_{2t} و Lnnoilprice_t ، و لذلك يجب دراسة استقراريتهما.

3- دراسة استقراريته كل من LnEPI_{2t} و Lnnoilprice_t :

لتكون سلسلة زمنية من Y_t مستقرة يجب أن يكون وسطها وتباينها ثابتين عبر الزمن، وقيمة التغيرات تعتمد فقط على حجم الفجوة بينهما، و ليس على الوقت الحالي الذي تم قياس عنده التغيرات، وهذا يعرف بـ "بالاستقرار الضعيف"، وعادة ما يكون كافي بالنسبة للمتغيرات الاقتصادية ويمكن كتابة شروط هذا الاستقرار كما يلي¹⁰:

- الوسط (Mean) :

$$E(Y_t) = \mu \dots \dots \dots (3 - 7)$$

- التباين (Variance) :

$$\text{Var}(Y_t) = E(Y_t - \mu)^2 = 6^2 \dots \dots \dots (3 - 8)$$

- التغيرات (covariance) :

$$\text{Cov}(Y_t) = E(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu) = \gamma_k \dots \dots \dots (3 - 9)$$

أي أن كل من الوسط والتباين، والتغيرات معالم ثابتة عبر الزمن، إذ لم يتوفر شرط من هذه الشروط تكون السلسلة الزمنية Y_t غير مستقرة.

هناك عدّة اختبارات لدراسة الاستقرارية ، سنقتصر على ذكر الأكثر شهرة نبدأ من الأقل رسمية إلى الأكثر رسمية كالآتي:

- اختبار التحليل البياني (Analysis Graphical) ؛

- اختبار دالة الارتباط الذاتي ضد الفجوات الزمنية (The Correlogram Test) ؛

- اختبار الجذر الواحد (The Unit Root Test).

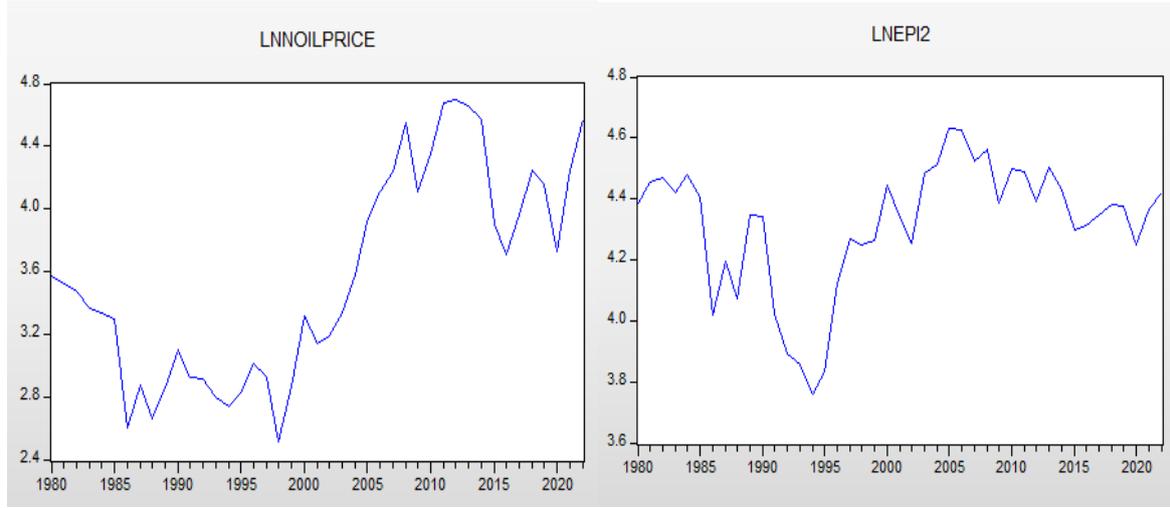
أما في مجال بحثنا سنقتصر على التحليل البياني واختبار الجذر الواحد لدراسة استقرارية كل من LnEPI_{2t} و Lnnoilprice_t كما يلي:

3-1 اختبار التحليل البياني ل LnEPI_{2t} و Lnnoilprice_t :

من خلال التمثيل البياني ل LnEPI_{2t} و Lnnoilprice_t الذي يظهر في الشكل (3-5) كما يلي :

¹⁰ - R.Bourbonnais, *Econométrie: Cours et exercices corrigés*, Dunod ,9^e édition ,2015 ,pp239-245.

الشكل (3-5) : التمثيل البياني ل LnEPI_{2t} و Lnnoilprice_t



المصدر: مخرجات Eviews10 بالاعتماد على البيانات في ملحق البيانات رقم (03).

حيث يظهر من الشكل اعلاه ، أنه على الأقل الوسط غير ثابت في السلسلتين عبر الزمن :

$$E(\text{LnEPI}_{2t}) = u_t \dots\dots\dots (3 - 10)$$

$$E(\text{Lnnoilprice}_t) = u_t \dots\dots\dots (3 - 11)$$

مما سبق اخل بأحد شروط الاستقرارية ، و من ثمة أن السلسلتين غير مستقرتين.

2-3 اختبار الجذر الواحد على LnEPI_{2t} و Lnnoilprice_t :

سيتم دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة باستخدام "ديكي فولو المطور"

(Dickey-Fuller-Augmented(ADF))¹¹: لتكن Y_t سلسلة زمنية ما ، يتم اختبار استقراريتها في

النماذج الثلاث التالية:

- نموذج 3: تحديد المتغير على نفسه متأخرا بفترة واحدة ، و على الحد الثابت و الاتجاه العام .

$$\Delta y_t = B_1 + B_2 T + \delta y_{t-1} + \sum_{i=1} \alpha_i \Delta y_{t-i} + \varepsilon_t \dots\dots\dots (3 - 12)$$

- نموذج 2: تحديد المتغير على نفسه متأخرا بفترة واحدة ، و على الحد الثابت.

$$\Delta y_t = B_1 + \delta y_{t-1} + \sum_{i=1} \alpha_i \Delta y_{t-i} + \varepsilon_t \dots\dots\dots (3 - 13)$$

- نموذج 1: تحديد المتغير على نفسه متأخرا بفترة واحدة.

$$\Delta y_t = \delta y_{t-1} + \sum_{i=1}^p \alpha_i \Delta y_{t-i} + \varepsilon_t \dots\dots\dots (3 - 14)$$

حيث :

¹¹ - D.N.Gujarati ,Op.cit.,pp793-818.

من خلال الجدول (3-3) ، سيتم عرض نتائج استقرارية متغيرات الدراسة باستخدام هذا الاختبار كما يلي :

الجدول (3-3): نتائج اختبارات الاستقرارية

النموذج 1:					
ملاحظة	بعد إجراء الفروق الأولية		البيانات على حالها		متغيرات الدراسة
	الاحتمال P(Prob)	احصائية اختبار ADF	الاحتمال P(Prob)	احصائية اختبار ADF	
I (1)	0,000	-6,88	0,656	-0 ,06	LnEPI _{2t}
I (1)	0,000	-5.20	0.786	0.36	Lnnoilprice _t
		القيم الحرجة المقارنة			
		%1		-2,62	
		%5		-1,94	
		%10		-1,61	
النموذج 2:					
ملاحظة	بعد إجراء الفروق الأولية		البيانات على حالها		متغيرات الدراسة
	الاحتمال P(Prob)	احصائية اختبار ADF	الاحتمال P(Prob)	احصائية اختبار ADF	
I (1)	0,000	-6,794	0,2225	-2,1623	LnEPI _{2t}
I (1)	0.0001	-5.19	0.767	-0.934	Lnnoilprice _t
		القيم الحرجة المقارنة			
		%1		-3,5966	
		%5		-2,9331	
		%10		-2,6048	
النموذج 3:					
ملاحظة	بعد إجراء الفروق الأولية		البيانات على حالها		متغيرات الدراسة
	الاحتمال P(Prob)	احصائية اختبار ADF	الاحتمال P(Prob)	احصائية اختبار ADF	
I (1)	0,000	-6,7421	0,3885	-2,371	LnEPI _{2t}
I (1)	0.0006	-5.26	0.378	-2.391	Lnnoilprice _t
		القيم الحرجة المقارنة			
		%1		-4,1923	
		%5		-3,5207	
		%10		-3,1912	

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews10 بالاعتماد على البيانات في ملحق رقم (03).

من خلال اختبارات الاستقرارية لمتغيرات الدراسة تظهر عدم استقراريتهم في النماذج الثلاث و هي على حالها ، وبأخذ الفروق الأولية لهما ،تصبح السلسلتين مستقرتين كما يظهر من الجدول (3-3).

المطلب الثالث: نمذجة مؤشر الأداء الاقتصادي للجزائر وأسعار النفط الخام الاسمية خلال فترة الدراسة

إن طبيعة البيانات ومع تحقق شروط معينة هي التي تقودنا إلى اختيار الطريقة القياسية الملائمة، أو النموذج الملائم الذي يربط مؤشر الأداء الاقتصادي الجزائري بأسعار النفط الخام خلال الفترة 1980-2022 ، كما سنرى من خلال هذا المطلب.

بالعودة إلى المعادلة القياسية (3-6) كما يلي :

$$\text{LnEPI}_{2t} = B_0 + B_1 \text{Lnnoilprice}_t + U_t \dots \dots \dots (3 - 6)$$

و كما سبق و ان بينا أن كل من LnEPI_{2t} و Lnnoilprice_t غير مستقرتين حيث :

سنحاول معرفة ذلك من خلال تقدير النموذج (3-6) كما يظهر في الجدول (3-4):

الجدول (3-4): تقدير النموذج (3-6)

Dependent Variable: LNEPI2
Method: Least Squares
Date: 08/25/23 Time: 17:45
Sample: 1980 2022
Included observations: 43

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.563777	0.132796	26.83640	0.0000
LNNOILPRICE	0.211800	0.036670	5.775822	0.0000
R-squared	0.448629	Mean dependent var		4.318028
Adjusted R-squared	0.435181	S.D. dependent var		0.210448
S.E. of regression	0.158161	Akaike info criterion		-0.805007
Sum squared resid	1.025615	Schwarz criterion		-0.723091
Log likelihood	19.30765	Hannan-Quinn criter.		-0.774799
F-statistic	33.36012	Durbin-Watson stat		0.478515
Prob(F-statistic)	0.000001			

المصدر: مخرجات Eviews10

رغم أن المتغيرين غير مستقرين في الأصل إلا أن العلاقة بينهما حقيقية، إلا أن القدرة التفسيرية للنموذج تبقى منخفضة حيث أن تغيرات اللوغاريتم أسعار النفط الخام تفسر 44% من التغيرات في لوغاريتم مؤشر الأداء الاقتصادي للجزائر خلال الفترة 1980-2022.

كما أن هذه التقديرات التي تحصلنا عليها لا يمكن تعميمها للفترة خارج 1980-2022 لأنها ناجمة عن تحديد سلسلتين غير مستقرتين¹².

كما نرى من الجدول أعلاه أن كلا من معاملات النموذج ذات معنوية إحصائية فتغير Lnnoilprice_t بنسبة 1% سيؤدي الى تغير في LnEPI_{2t} بنسبة 0.21% ، وهو ما يؤكد العلاقة الطردية الموجودة في شكل الانتشار الذي يظهر في الشكل (3-4)، بأخذ الفروق الأولية على كل من LnEPI_{2t} و Lnnoilprice_t ليجعل السلسلتين مستقرتين ثم نقوم بإعادة كتابة النموذج (3-6) كما يلي:

$$\Delta \text{LnEPI}_{2t} = B_0 + B_1 \Delta \text{Lnnoilprice}_t + U_t \dots \dots \dots (3-7)$$

Δ : عملية الفروق الأولية.

ثم نقوم بتقدير النموذج (3-7)، لكن مجموعة من الباحثين كأنجل وجرانجر (1987)، جرانجر وآخرون (1981، 1986، 1983) نبهوا إلى أن أخذ الفروق الأولية للسلاسل الزمنية من أجل جعلها مستقرة في الأجل القصير يؤدي إلى ضياع المعلومات في الأجل الطويل ، و النموذج لن يكون صالحا لالتقاط ديناميكية الأجل الطويل، لذلك قاموا باقتراح دمج في النموذج المستقر قصير الأجل ، ديناميكية الأجل الطويل والنموذج المتحصل عليه هو " نموذج تصحيح الخطأ" (ECM) (Error correction model)¹³.

تقدير نموذج تصحيح الخطأ يقترح وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل وهو ما يعرف ب " التكامل المشترك" (cointegration)، لكن اختبارات التكامل المشترك ل جرانجر وانجل (1987) لا تطبق إلى على نموذج بمتغيرين، وتكون لهما نفس رتبة الاستقرار، وهذه الشروط متوفرة في نموذجنا المقترح بالمعادلة (3-6).

1- اختبار التكامل المشترك على النموذج (3-6):

قبل التطرق لهذا الاختبار ، سوف نقدم فكرة على ماهية التكامل المشترك فيما يلي :

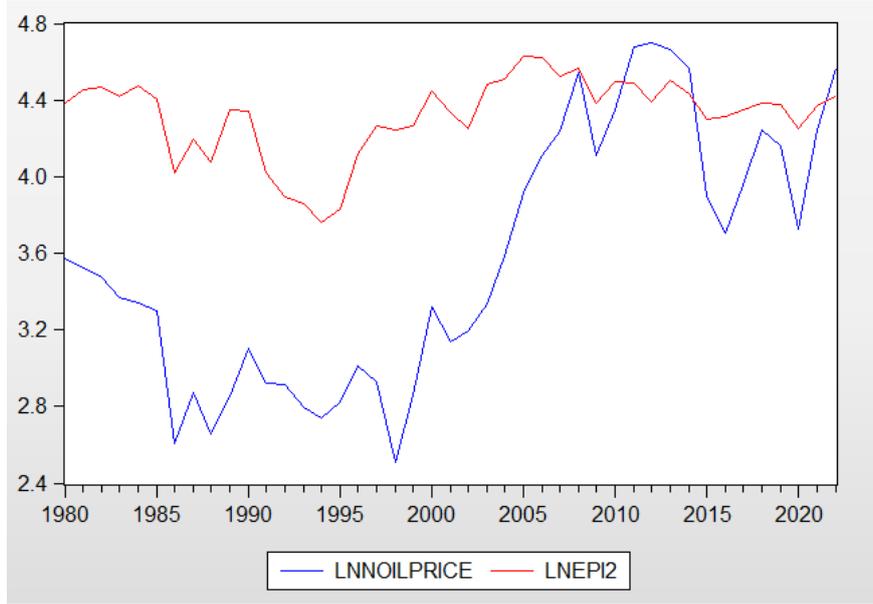
1-1 مفهوم التكامل المشترك:

إذا كانت البواقي e_t وهي مقدرات لحد الخطأ العشوائي في النموذج (3-6) مستقرة ، أي $I(0)$ ، قد تكون هناك علاقة توازنية بين LnEPI_{2t} و Lnnoilprice_t في الأجل الطويل -" تكامل مشترك" ، من التمثيل البياني لهاتين السلسلتين معا كما نرى من الشكل (3-6)، أن السلسلتين لا تبتعدان عن بعضهما البعض مع الزمن مما قد يؤكد هذه العلاقة كما يلي:

¹² - D.N.Gujarati ,Op.cit.,p798.

¹³ - D.N.Gujarati,Econometrics by Example ,McGraw-hill,USA, 2012,pp265-276.

الشكل (3-6): تمثيل بياني ل LnEPI_{2t} و Lnnoilprice معا عبر الزمن



المصدر: مخرجات Eviews10

1-2 اختبار غرانجر وأنجل (1987):

للتأكد من وجود علاقة تكامل مشترك/ أو توازن بين السلسلتين في الأجل الطويل نقوم بهذا الاختبار، وذلك بتطبيق اختبار ADF على بواقي الخطأ e_t ، و هي مقدرات الخطأ العشوائي U_t ، بعد إجراء الانحدار للنموذج (3-6) لرؤية إذا ما كانت هذه البواقي سلسلة عشوائية بحتة أم لا، أي إذا ما كانت:

$$e_t \rightarrow NID(0,6) \text{، أو سلسلة } e_t \text{ هي غير مستقرة .}$$

بمعنى رغم أن السلسلتين غير مستقرتين كما رأينا في النموذج (3-6)، لكن الجمع الخطي بينهما نجم عنه سلسلة مستقرة كما سنرى :

1-3 طريقة إجراء الاختبار:

بعد تقدير النموذج (3-6) نقوم بحفظ البواقي الخطأ في متغير نسميه ect ثم نطبق عليه اختبار ADF، كما يظهر في الجدول (3-5):

الجدول (3-5): اختبار ADF على ect من النموذج (3-6)

Null Hypothesis: ECT has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.334290	0.0206
Test critical values:		
1% level	-2.621185	
5% level	-1.948886	
10% level	-1.611932	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(ECT)

Method: Least Squares

Date: 09/03/23 Time: 07:10

Sample (adjusted): 1981 2022

Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ECT(-1)	-0.238328	0.102099	-2.334290	0.0246
R-squared	0.115983	Mean dependent var		-0.004187
Adjusted R-squared	0.115983	S.D. dependent var		0.109326
S.E. of regression	0.102790	Akaike info criterion		-1.688728
Sum squared resid	0.433200	Schwarz criterion		-1.647355
Log likelihood	36.46330	Hannan-Quinn criter.		-1.673564
Durbin-Watson stat	1.737084			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على تقديرات Eviews10

حيث :

- فرضيات الاختبار التالية:

H_0 السلسلة لها جذر الواحد:

H_1 السلسلة مستقرة :

- معيار الاختبار:

$$\left| \tau_{\text{المحسوبة}} \right| > \left| \tau_{\text{الدرجة}} \right| \rightarrow \text{نرفض } H_0 \text{ نقبل } H_1$$

وكما نرى من الجدول أعلاه أن :

القيم الحرجة عند - مستوى معنوية 5% هي : -1.9

- مستوى معنوية 10% هي : -1.6

$$|\tau| = |-2.33| > |-1.9|$$

$$|-1.61|$$

ومنه نرفض H_0 و منه السلسلة ect مستقرة عند مستوى معنوية 5% و 10% .

ومنه هناك تكامل مشترك بين LnEPI_{2t} و Lnnoilprice_t في الأجل الطويل حيث أن النموذج (6-3) يعبر عن هذه العلاقة كما يظهر في الجدول (3-4) ، و b_1 مقدر ل B_1 وهو معامل الأجل الطويل والذي يقدر ب 0.21%.

2-النموذج " نموذج تصحيح الخطأ" ECM :

إذا ما قمنا بأخذ الفروق الأولى لمتغيري الدراسة وإدخال بواقي الأخطاء المتأخرة بفترة يمكن كتابة النموذج (6-3)، بالشكل الآتي:

$$\Delta \text{LnEPI}_{2t} = D_0 + D_1 \Delta \text{Lnnoilprice}_t + D_2 \text{ect}_{t-1} + U_t \dots (3 - 8)$$

حيث:

Δ : تمثل عملية الفروق الأولية على المتغيرات،

D_1 : معامل التأثير في الأجل القصير

ect_{t-1} : الأخطاء العشوائية في الفترة السابقة(البواقي)

D_2 : معامل الأخطاء العشوائية في الفترة السابقة ويمثل سرعة التعديل للرجوع إلى وضع التوازن حيث أن:

$$D_2 < 0 \text{ ، ومعنوي}^{14} .$$

وهذا النموذج يسمى " نموذج تصحيح الخطأ" (ECM) ،حيث يحتوي على الخطأ العشوائي في الفترة السابقة وبما أن المتغيرات في النموذج (3-8) مستقرة، يمكن استخدام طريقة المربعات الصغرى في تقدير كما يظهر في الجدول (6-3) كما يلي:

¹⁴ - D.N.Gujarati, *Econometrics by Example* ,Op.cit.,pp265-276.

الجدول(3-6): تقدير النموذج (3-8) _ نموذج ECM_ نموذج الأجل القصير

Dependent Variable: D(LNEPI2)
Method: Least Squares
Date: 08/25/23 Time: 19:22
Sample (adjusted): 1981 2022
Included observations: 42 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.006241	0.015509	-0.402446	0.6896
D(LNNOILPRICE)	0.325202	0.055649	5.843783	0.0000
ECT(-1)	-0.242916	0.099502	-2.441313	0.0193
R-squared	0.502764	Mean dependent var		0.000833
Adjusted R-squared	0.477265	S.D. dependent var		0.138494
S.E. of regression	0.100132	Akaike info criterion		-1.695906
Sum squared resid	0.391030	Schwarz criterion		-1.571787
Log likelihood	38.61403	Hannan-Quinn criter.		-1.650411
F-statistic	19.71681	Durbin-Watson stat		1.568045
Prob(F-statistic)	0.000001			

المصدر: مخرجات Eviews10 في تقدير النموذج

3- تفسير نتائج النموذج و اختبار صلاحية النموذج احصائيا و قياسيا :

3-1 تفسير نتائج النموذج :

- نلاحظ من الجدول أعلاه أن التغير في الفرق الأول ل $\ln \text{oilprice}_t$ بمقدار 1% يؤدي إلى تغير اني في الفرق الأول ل $\ln \text{EPI}_{2t}$ تقريبا بنسبة 0.32% (أثر لحظي الأجل القصير)؛
- كما نلاحظ أن معامل الخطأ متأخر بفترة هو سالب و معنوي -0.24 ، أي أن نسبة التشويش التي تعدل خلال سنة هي 24%؛

- القدرة التفسيرية للنموذج (3-8) ارتفعت الى 50 % حيث : $R^2 = 0.50$. أي أن أسعار النفط الخام الاسمية تفسر 50 % من التغيرات في مؤشر الاداء الاقتصادي للجزائر EPI2 خلال الفترة 1980-2022 ، نشير فقط انه كان ممكن ان تكون النتائج أفضل اذا ما أعيد تقييم نتائج مؤشر الأداء ، فإذا ما حصلنا على النسب الصحيحة ل معدل التضخم المرغوب ، و معدل البطالة المرغوبة في الجزائر ، معدل النمو الحقيقي المرغوب في الجزائر .

3-2 اختبار صلاحية النموذج احصائيا و قياسيا:

- يتبين أن "معامل التحديد" (R^2) نسبته هي 50% ، مما يعني التغير في مؤشر الاداء الاقتصادي للجزائر EPI2 خلال الفترة 1980-2022 مفسرة 50% بالتغيرات في أسعار النفط الخام الاسمية و الباقي مفسر ب العوامل العشوائية الأخرى.

- كما نلاحظ ان مقدرات معاملات النموذج هي معنوية حسب " احصائية ستيودنت " (t-statistic)، حيث ان القيم المحسوبة لإحصائيات بالقيمة المطلقة لهذه المقدرات هي أكبر من القيمة الحرجة 1.96.
- كذلك المعنوية الكلية للنموذج حسب " احصائية فيشر " (F- statistic) هي عالية و تساوي 19.71 و هي أكبر من القيمة الحرجة لتوزيع فيشر بنسبة معنوية 5%
- كما يمكن رؤية الاختبارات على البواقي للنموذج في الملحق رقم (03) حيث تظهر التوزيع الطبيعي للأخطاء، و عدم ارتباطها، مع ثبات التباين لها .

خلاصة الفصل الثالث:

حاولنا في هذا الفصل قياس كمي العلاقة بين أسعار النفط الخام الاسمية و معظم متغيرات الأداء في الاجل القصير و الطويل ، حيث تم تصميم مؤشر أداء اقتصادي للجزائر للفترة 1980-2022، قمنا بوضع النتيجة مساوية ل 100% ، أي نتيجة للمؤشر اقل من 100% تعرف بالانخفاض في مؤشر الأداء الاقتصادي ، و يحتوي هذا المؤشر على معدل التضخم منحرفا على معدله المرغوب ، معدل البطالة منحرفا على معدلها المرغوب فيه ، رصيد الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي منحرفا على نسبته المرغوب فيه ، معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي منحرفا على نسبته المرغوب فيه . لتصبح علاقة بين متغيرين و بعد استخدام خطوات كمية، تبين ان النموذج الملائم لقياس هذه العلاقة هو " نموذج تصحيح الخطأ". و خلاصة الدراسة التطبيقية ان التغير ب 1% في اسعار النفط الخام الاسمية يؤثر على مؤشر الأداء للاقتصاد الجزائري ب 0.21% في الأجل الطويل_ متغيرات نموذج الأجل الطويل :لوغاريتم اسعار النفط الخام الاسمية، لوغاريتم مؤشر الأداء الاقتصادي الجزائري_ ، و ب 0.32% في الأجل القصير_ متغيرات نموذج الأجل القصير: الفرق الأول ل لوغاريتم اسعار النفط الخام الاسمية، و الفرق الأول ل لوغاريتم مؤشر الاداء الاقتصادي للجزائر_ ، كما ان نسبة التشويش التي تعدل خلال سنة هي 24% ، مما يعني ان سرعة التعديل بين الاجل القصير و الطويل ل هي أربع سنوات تقريبا.

خاتمة

كان هدفنا من دراسة "أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1986-2019_ دراسة قياسية_، هو القيام بدراسة تحليلية و كمية لهذا الموضوع ، و لأسباب قياسية بحثة تم تمديد الفترة إلى 1980-2022 من أجل جودة النتائج ،حيث تم تناول في الفصل الأول كل ما له علاقة بالنفط الخام من مفهومه ، خصائصه ، مفهوم سعر النفط الخام ، مرجعيات التسعير النفطي ، العوامل المؤثرة على أسعار النفط الخام ، مكانة الجزائر في السوق الدولية من حيث انتاجه و الاحتياطات المؤكدة منه ، من ثمة القدرة على التأثير على عرضه و سعره ، اين تمت الاجابة في هذا الفصل على:

- الفرضية الاولى و التي كان مفادها:" انه نظرا لحجم الانتاج و الاحتياطات المؤكدة للنفط الخام الجزائري المتواضعة بالنسبة الحجم الكلي للإنتاج و الاحتياطي العالمي المؤكد للنفط الخام ، فإن سعر النفط الخام هو متغير مستقل و خارجي في النموذج الاقتصادي للجزائر"، لكن بالتدقيق في البيانات و التعمق في التحليل تم اثبات أن هذه الفرضية قد لا تكون صحيحة بشكل مطلق ، فإذا أخذنا الموقع الجغرافي للجزائر بالنسبة لأسواق النفط و الاهمية النسبية للنفط الخام الجزائري بالنسبة لهذه الأسواق ، حيث أن الجزائر تصدر ما نسبته 76% من نفطها إلى اوروبا و يقسم المتبقي بين المناطق الأخرى ، فغياب النفط الخام الجزائري عن السوق الأوروبية ، و في حالة تعذر الحصول على تموين بديل و بالسرعة المطلوبة من مصادر أخرى لهذه السوق ، فإن هذا قد يؤثر على أسعار النفط الخام في الأسواق الفورية .

أما في الفصل الثاني قمنا بدراسة انعكاسات تقلبات أسعار النفط الخام على مؤشرات الأداء الاقتصادي في الأجل القصير_ الناتج المحلي الجمالي ، التضخم ، البطالة _ ، أما مؤشرات الأجل الطويل اقتصرنا على النمو الاقتصادي. و من خلال مدخل تحرك منحني العرض الكلي و الطلب الكلي في الاقتصاد الجزائري و كل المتغيرات التي تؤثر في تحريكهما ،و من ثمة تؤثر على هذه المؤشرات. لنتثبت في هذا الفصل صحة الفرضية الثانية و التي انطلقت من أهمية النفط الخام للاقتصاد الوطني من حيث : نسبة تصديره لمجمل الصادرات ، بالنسبة الايرادات العامة ، مصدر للعملة الأجنبية ، مصدر للتراكم الرأس المالي في الاقتصاد الوطني ، فسيكون لتقلبات أسعار النفط الخام الدولية أثار على معظم متغيرات الاقتصاد الكلي للجزائر ، و سنأتي على ذكر نتائج الفصل الثاني بشيء من التفصيل كما يلي :

- اثر تقلبات أسعار النفط الخام الدولية على الناتج المحلي الاجمالي للجزائر خلال فترة الدراسة و في الأجل القصير هو طردي ، حيث تم تحليل هذه الانعكاسات على مختلف مكونات الناتج المحلي

الاجمالي و المتمثلة في : الاستهلاك الوطني ، الاستثمار الاجمالي ، الانفاق الحكومي ، صافي الصادرات كمكونات للطلب الكلي ، و كمتغيرات مسؤولة على تحركه و نقل التأثير الى كل ميزانية الدولة ، العرض النقدي ، ميزان المدفوعات ، سعر الصرف ، و من ثمة كيفية تأثير ذلك على الناتج المحلي الاجمالي في الاجل القصير ، مع الاشارة الى أثر ذلك كل من البطالة و التضخم ليتم التفصيل في مطالب مستقلة لاحقا.

- أما اثر تقلبات أسعار النفط الخام الدولية على معدل البطالة للجزائر خلال فترة الدراسة و في الأجل القصير هو طردي.
- بالنسبة لأثر تقلبات أسعار النفط الخام الدولية على التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة و في الأجل القصير هو غير محسوم و تم التفصيل بشيء من التحليل فمذ اخر فترة كانت تشهد الجزائر فيها تضخم سريع ، اولت الجزائر أهمية كبيرة لهذا المؤشر من خلال استخدام سياسة نقدية ملائمة لكبحه .
- و فيما يخص انعكاسات تقلبات أسعار النفط الخام الدولية على النمو الاقتصادي للجزائر ، اثبت التحليل ان التحركات المفاجئة لأسعار النفط الخام الدولية نزولا أو صعودا ، لن يكون لها اثر اني على النمو الاقتصادي ، لكن الأثر في الأجل الطويل هو ملموس .

ليأتي الفصل الثالث كإجابة على :

- الفرضية الثالثة و التي كانت نتاج الفرضيتين السابقتين " ومن ثمة ستكون هناك علاقة سببية بين تقلبات أسعار النفط الخام الاسمية و مختلف مؤشرات الأداء الاقتصادي للجزائر " ، و لقياس هذه العلاقة كميًا تم ما يلي :

- تم بناء مؤشر أداء اقتصادي للجزائر خلال الفترة 1980-2022 قمنا بوضع النتيجة مساوية ل 100% ، أي نتيجة للمؤشر اقل من 100% تعرف بالانخفاض في مؤشر الأداء الاقتصادي ، و يحتوي هذا المؤشر على معدل التضخم منحرفا على معدله المرغوب ، معدل البطالة منحرفا على معدلها المرغوب فيه ، رصيد الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي منحرفا على نسبته المرغوب فيه ، معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي منحرفا على نسبته المرغوب فيه .
- اصبحت العلاقة بين متغيرين_ مؤشر الأداء الاقتصادي للجزائر، و أسعار النفط الخام الاسمية_ ، و بعد استخدام خطوات كمية تبين ان النموذج الملائم لقياس هذه العلاقة هو " نموذج تصحيح الخطأ".

- و خلاصة الدراسة التطبيقية ان التغير ب 1% في اسعار النفط الخام الاسمية يؤثر على مؤشر الأداء للاقتصاد الجزائري ب 0.21 % في الأجل الطويل_ متغيرات نموذج الأجل الطويل :لوغاريتم اسعار النفط الخام الاسمية، لوغاريتم مؤشر الأداء للاقتصاد الجزائري_ .
- ان التغير ب 1% في اسعار النفط الخام الاسمية يؤثر على مؤشر الأداء للاقتصاد الجزائري ب 0.32% في الأجل القصير_ متغيرات نموذج الأجل القصير: الفرق الأول ل لوغاريتم اسعار النفط الخام الاسمية، و الفرق الأول ل لوغاريتم مؤشر الاداء الاقتصادي للجزائر_ .
- كما ان نسبة التشويش التي تعدل خلال سنة هي 24% ، مما يعني ان سرعة التعديل بين الاجل القصير و الطويل هي أربع سنوات تقريبا.
- أن أسعار النفط الخام الاسمية تفسر 50 % من التغيرات في مؤشر الاداء الاقتصادي للجزائر خلال الفترة 1980-2022.
- بالنسبة لنتائج مؤشر الأداء الاقتصادي كان ممكن ان تكون أفضل من حيث تطابقها مع الواقع الاقتصادي للجزائر خلال فترة الدراسة ، لو أمكننا تحديد بدراسة كمية جيدة كل من: معدل البطالة المرغوب في الجزائر ، معدل التضخم المرغوب في الجزائر ، معدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الاجمالي للجزائر . مما سيرفع القدرة التفسيرية لتقلبات أسعار النفط الخام الاسمية على هذا المؤشر.
- بالنسبة للنموذج بمتغيرين _ المؤشر و اسعار النفط _ ، يمكن إضافة متغير اخر لوحظ أهميته من خلال التحليل في الفصل الثاني ، و هو الانفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ، مما قد يرفع القدرة التفسيرية للنموذج.

من خلال هذا البحث أثبتت الدراسة التحليلية و التطبيقية ان الاقتصاد الجزائري مرتبط ارتباطا قويا بمجال النفط و أسعاره_ بمجال الطاقة بصفة عامة و أسعارها فنحن في دراستنا لم ندرس الغاز في الجزائر_، فمصير العرض العالمي للنفط و مصير مسار الأسعار غير مثبتت فيه ، فرغم من الفرضية التي تتحدث عن النفط كمورد ناضب ، إلا أن هذه الفرضية يشكك فيها كثيرا في الوقت الحالي بسبب ما يعرف بالحصول على النفط و الغاز من مصادر غير تقليدية، حيث في السنوات الأخيرة عرفة انتاج النفط و الغاز الغير التقليدي ارتفاعا مستمرا، ففي 2015 شكل انتاج النفط الغير التقليدي السنوي 9% من الانتاج الاجمالي السنوي للنفط ، كما

شكل انتاج الغاز السنوي من مصادر غير تقليدية حوالي 27% من الانتاج الاجمالي السنوي للغاز¹ _ الجزائر لديها قدرات معتبرة في هذا المجال حيث تصنف من قبل الخبراء الجيولوجيون ضمن أقوى عشرين دولة لديها القدرة على استخراج الغاز من مصادر غير تقليدية_، لكن بالرغم من ذلك لا يجب ان يبقى هيكل الاقتصاد الجزائري يتمحور حول الطاقة و أسعارها ، فعليها أن تسعى إلى التنويع الاقتصادي بتقوية مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى من خلال استغلال عوائد قطاع المحروقات و من القطاعات التي يجب تطويرها : قطاع الصناعة ، قطاع الخدمات فهو متواضع جدا في الجزائر ، فمن خلال ملاحظة هيكل الواردات في الفصل الأول ، نجده يحتل الصدارة في الترتيب من حيث قيمته لمجمل الواردات ، قطاع الفلاحة و تربية المواشي، الذي يجب ان تكون فيه سياسة واضحة و مدروسة في كيفية اصلاحه من كل الجوانب : قوانين ، ضرائب ، حماية الفلاح و القطاعات المرتبطة به _دخول الدولة كأكبر مشتري للدواجن ، سبب خسائر مادية فادحة لمربيين الدواجن المحليين ...على الدولة ان تستمع لمشاكل الفلاح حتى تكون قاعدة بيانات ملائمة عن القطاع _، قطاع السياحة تمتلك الجزائر تنوع طبيعي و مناخي ملائم جدا لتنمية هذا القطاع ، و عليها الاستفادة من التجربة التونسية في هذا المجال مع محاولة تفادي سلبيات تجربتهم ك ازدواجية القطاع ، القوانين التي تشجع على السياحة أنت على حساب القيم الدينية للمجتمع التونسي ، و الذي بدأ يلاحظ عليه الانحلال، سأختم هذا البحث باقتراح فكرة بحثية تميل الى طبيعة الاختصاص ، و لها علاقة مباشرة بالنتائج التطبيقية للبحث :

- تصميم مؤشر أداء اقتصادي للجزائر بتعويض رصيد الميزانية ب حجم الانفاق الحكومي المغطى بالإيرادات العامة خارج قطاع المحروقات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ، فيكون مؤشر عن اداء الاقتصاد الجزائري الحقيقي خارج قطاع المحروقات ، يستخدم في توجيه السياسة الاقتصادية العامة للبلاد .

¹ -لا يختلف النفط والغاز "غير التقليدي" كيميائياً عن النفط والغاز "التقليديين". ينبع التمييز من موقعها تحت الأرض أو من الطبيعة غير العادية لخزاناتها. تتطلب هذه الظروف استخدام طرق استخراج جديدة ومعقدة في كثير من الأحيان.

قائمة المراجع

1- المراجع باللغة العربية:

اولا-الكتب :

- 1- سعيد خليفة الحموي ، أساسيات انتاج الطاقة - البترول ، الكهرباء، الغاز - ، الأكاديميون للنشر ، الأردن ، 2016.
- 2- رينشارد هاينبرغ، ترجمة انطوان عبد الله ، سراب النفط ، الطبعة الأولى ، الدار العربية للعلوم ، لبنان ، 2005.
- 3- حاتم القرشي ، اقتصاديات النفط ، الطبعة الأولى ، مكتب بغداد للطباعة و النشر ، العراق ، 2020.
- 4- أخضر عزي، إشكالية وأبعاد ميزان المدفوعات الجزائري، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- 5- محمد عبد العزيز عجمية و آخرون ، التنمية الاقتصادية: مفاهيم و الخصائص - النظريات و الاستراتيجيات - المشكلات ، مطبعة البحيرة، الإسكندرية، مصر، 2008.

ثانيا - الأطروحات و الرسائل العلمية:

• أطروحات الدكتوراه :

- 1- حيدوشي عاشور، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، أطروحة دكتوراه غير منشورة، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الاقتصاد التطبيقي ، جامعة الجزائر، الجزائر ، 2015.
- 2- دراوسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي - حالة الجزائر 1990-2004 ، دكتوراه دولة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، الجزائر، 2005.
- 3- خطاب عمران صالح الضامن ، تقلبات أسعار البترول العالمية على الاقتصاد العراقي خلال المدة 2004-2016، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد ، كلية الدراسات العليا ،جامعة النيلية ، العراق ، 2018.

• رسائل الماجستير :

- 1- زاوي ياسمينه، التضخم في الجزائر بين النظرية و الواقع و ما مدى موائمة تقنية ARIMA للتنبؤ به بالنسبة للخصائص الظاهرة، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، اقتصاد كمي ، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2012.

ثالثا-المجلات و الملتقيات العلمية:

- 1-زاوي ياسمينه ، فرج شعبان ،اثر تقلبات أسعار النفط الخام الدولية على الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 _دراسة نظرية /قياسية باستخدام ECM ، مجلة معارف ، المجلد 17/ العدد1، جوان 2022.
- 2-يحياوي عبد الحفيظ، البرامج التنموية و تطور سياسة الانفاق العام في الجزائر - دراسة للفترة (2000-2017)، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية، العدد 31، المجلد2، جامعة زيان عاشور، الجلفة،2018.
- 3-صبرينة كرودي و آخرون، أساليب تمويل عجز الميزانية العامة والآثار المترتبة عنها، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، مجلد 04، عدد07،ديسمبر 2018.
- 4-بن عمارة دليلة و شريف طويل نور الدين، صندوق ضبط الإيرادات الجزائري كأداة لتحقيق في الاستقرار الاقتصادي - دراسة تحليلية لتقديم استخدامات الصندوق خلال الفترة 2000 -2017،المجلة المغربية الاقتصاد و المناجمنت، المجلد 05 ، عدد 02، 2018.
- 5-رحيمي عيسى وآخرون، ظاهرة البطالة: مفهومها ، اسبابها وأثارها، مجلة الارتقاء للبحوث و الدراسات الاقتصادية، 2018.
- 6-عامر و اخرون، تشخيص أعراض المرض الهولندي :حالة الجزائر 2000-2020، مجلة دراسات اقتصادية ،المجلد 23، العدد01، 2023 .

رابعا-وثائق رسمية و تقارير و قوانين و مراسيم :

- 1-المادة 24 من قانون المالية رقم 17-84 المؤرخ في 08 شوال 1404 الموافق لـ 07 جويلية 1984، الصادر في الجريدة الرسمية العدد 28 بتاريخ 10 جويلية 1984 .
- 2- المادة 35 من قانون المالية رقم 17-84 المؤرخ في 08 شوال 1404 الموافق لـ 07 جويلية 1984، الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 28 بتاريخ:10 جويلية 1984.
- 3-احصائية 1962-2020، النقود و القروض.

2-المراجع باللغة الأجنبية:

- باللغة الانجليزية:

1-books:

- 1- M.Haderer ,**I need to know an introduction the oil industry and OPEC** ,printed by ueberreuter print gmbh,2100 korneuburg, Austria.
- 2- S.A.Greenlaw and D.Shapiro, **Principles of Macroeconomics**, 2nd edition ,OpenStax, USA , 2017.
- 3- P.A.Samuelson and w.d.Nordhaus, **Economics**,16th edition , Irwin Mc Graw- Hill , USA, 1998.
- 4- Lipsey and Chrystal , **Economics** , 10th edition, Oxford University Press inc , New York ,USA.2004.
- 5- D.N.Gujarati ,**Basic Econometrics** ,McGraw-Hill,4th edition,2004.
- 6- D.N.Gujarati,**Econometrics by Example** ,McGraw-hill,USA, 2012.
- 7- R.Bourbonnais, Econométrie: **Cours et exercices corrigés** ,Dunod ,9e édition ,2015.

2-PhD theses and master's theses:

- 1- M.Heier and S.koglund ,**Crude oil price differentials** , master thesis in financial economics ,Norwegian school of economics, Norway,2014.
- 2- J.Happonen, **A review of factors determining crude oil prices**, unpublished master's thesis in economics, department of economics, Helsinki school of economics, Finland , 2009.

3-Journals and reports:

-Journals :

- 1- S.Kr.Mandal, **Impact of crude oil on global economy**, International Journal Of Creative Research Thoughts (IJCRT),volume 08,4th April2020.
- 2- B.Fattouh ,**An anatomy of the crude oil pricing system** ,WPM 40 ,January2011.
- 3- M.King.Hubbert ,**Nuclear energy and the fossil fuels** , **Drilling and Production Practice** ,American Petroleum Institute,1956.

- 4- M.Mekideche ,**Le secteur des hydrocarbures en Algérie (1958–2008) : problématiques, enjeux et stratégies , la série L'Algérie de demain– relever les défis pour gagner l'avenir** , Alger ,Algérie , septembre 2008 .
- 5- Z. Hou and J. Keane, **The oil prices shock of 2014 drivers, impacts, and policy implications**, working paper number 415, published by overseas development institute, march 2015, UK.
- 6- E.Mileva and N.Siegfried ,**Oil market structure ,network effects and the choice of currency for invoicing** ,European central bank ,occasional paper series ,No 77 ,December 2007.
- 7- 21 M.Gayagri , E.M.Amarfio ,and S.A.Marfo , **Determinants of Global Pricing of Crude Oil– A Theoretical Review**, International Journal of Petroleum and Petrochemical Engineering (IJPPE) Volume 3, Issue 3, 2017.
- 8- British Petroleum, **BP Statistical Review of World Energy Journal 2020**, 69th edition ,2020.
- 9- L.Yan , **Analysis of the international oil price fluctuations and its influencing factors** ,American journal of industrial and business management ,2012.
- 10- I.Plaza , **The Energy challenge : the transition to a new energy model**, 12 April 2021 , web article , The Energy Challenge: the Transition to a New Energy Model [https:// www.bbvaopenmind.com](https://www.bbvaopenmind.com), Accessed : 22/11/2021 , 13:00 pm.
- 11- M.A.R.Estrada , **The impact of covid–19 on the world oil prices** , Social security research center , University of Malaya, Malaysia,2020.
- 12- M.Ural , **The impact of the global financial crisis on crude oil price Volatility** , p66, web article, <http://dx.doi.org/10.11611/JMER810> ,Acessed:08/12/2021 , 11:20 pm.
- 13- World bank , **Anatomy of the last four oil price crashes** ,April2015,p09, web article, <http://www.worldbank.org/commodities> ,Accessed : 08/12/2021 , 12:30 pm.
- 14- J.P.Entelis ,Sonatrach : **the political economy of Algerian state institution** ,Middle East Journal.vol 53,no1,winter1999.

- 15– R.Palmar and all, **The Algerian hydrocarbons regulations**, web article, <http://www.mondaq.com> ,Accessed:13/01/2022 ,04:20 am .
- 16– [https://en.wikipedia.org/Wagner's Law](https://en.wikipedia.org/Wagner's_Law), web article, Accessed : 02/11/2022, 13:30 pm.
- 17– A.T.Peacock and J.Wiseman ,**The growth of public expenditure in the United Kingdom**, Princeton University Press, United State,1961.
- 18– Peacock and Wiseman : **On The growth of public expenditure, public choice**, Kluwer Academic publishers, Nether Lands, 1994.
- 19– A.L.Baibat and A.Djellal , **Unemployment in Algeria causes and policies** ,web article : <https://www.asjp.cerist.dz/> , accessed 30/07/2023 8 :30 am.
- 20– M.S .Musette, **Employment policies and Active Labour market programmes in Algeria** ,ETF ,Cread ,2013.
- 21– D.J.Harris ,**The Classical Theory of Economic Growth** ,Emeritus Stanford University,2007.
- 22– Piętak, Łukasz: **Review of theories and models of economic growth, Comparative Economic Research**. Central and Eastern Europe, ISSN 2082–6737, De Gruyter, Warsaw, Vol. 17, Iss. 1,2014, pp. 45–60, web article , <https://doi.org/10.2478/cer-2014-0003>.
- 23– I.Laourari and F.Gasmi ,**The impact of real oil revenues fluctuations on economic growth in Algeria : evidence from 1960–2015 data** , web article , https://mpra.ub.uni-muenchen.de/77590/1/MPRA_paper_77590.pdf.
- 24– W.Hongjun and others , **Assesment of global unconventional oil and gas resources** ,petroleum exploration and development volume 43 ,issue 6 December 2016.
- 25– V.Khramov & J.Riding Lee ,**The economic performance index : an intuitive indicator for assessing a country's** ,IMF working paper ,October 2013.

-Report:

1–Congressional Research Service (CRS) , **The Strategic Petroleum Reserve : Background , Authorities, And Consideration** ,13 may 2020, CRS Report , <http://www.crsreports.congress.gov/R46355> , Accessed : 15/06/2021 .

2 – Organization of Petroleum Exporting Countries (OPEC), **Annual statistical bulletin**, 1999, 2006 ,2010, 2015.

3– Organization of Petroleum Exporting Countries (OPEC), **Annual statistical bulletin**, 56th edition, 2021.

4– Organization of Petroleum Exporting Countries (OPEC), **Annual statistical bulletin**, 55th edition ,2020.

5– Organization of Petroleum Exporting Countries (OPEC), **Annual statistical bulletin**, 53rd edition ,2018.

6– J.Happonen, **A review of factors determining crude oil prices**, Unpublished MSc Thesis Report, Helsinki School of Economics, Finland, 2009.

7– E.Gaillard and others ,Algeria , **African upstream oil and gas** ,A practical guide to the law and regulation ,United Kingdom , 2005.

8– Banque d'Algérie, **Rapport Annuel**, 2017.

9– Banque d'Algérie, **Rapport Annuel**, 55th édition , 2020 .

10– FMI ,**Report 2001**.

11– United Nations Beirut, **The Natural Resource Curse Unmasked : The economy and Trade Finance in Algeria in The shadow of covid-19**, 2022.

12– World Bank, **The Democratic and Popular republic of Algeria country economic memorandum: The transition to a market economy** , Report No:12048–A1,may 1994.

3–Documents:

1– Society of Petroleum Engineers (SPE),**Petroleum Reserves Definition** (1997; archived), web document , <http://www.spe.org>, Accessed : 15/06/2021, 13:33 pm.

2– Copy right environment Canada , agency science

- 3- Central Intelligence Agency (CIA), **Intelligence Memorandum Algeria : The importance of oil industry**, ER IM70-146 , October 1970, copy no.47, Declassified in part – sanitized copy approved for release 31/10/2011.
- 4- Office National des statistiques (ONS), **Rétrospective des comptes économiques de 1963-2018**, Collection Statistiques N :215/2020 .

4-Lectures:

- 1- H.Z.Harraz , **Bench marks of crude oil** , lecture 04.

5- Website Of Official Algerian data And International Organizations:

- 1- https://www.eia.gov/international/content/analysis/countries_long/Algeria/Algeria_background.pdf Web page, U .S . Energy Information Administration ,Background reference : **Algeria** ,USA ,march 2019 Accessed: February 17, 2021 ,10.30 am.
- 2- https://www.opec.org/opec_web/en/about_us/25.html web page ,Organization of Petroleum Exporting Countries , **Member countries** Accessed: march 08, 2021 . 13.09 pm.
- 3- <https://www.iea.org/about/history> web page ,International Energy Agency(IEA) , **History**, Accessed: November 14, 2021 . 13.30 pm.
- 4- Dgpp.Mf.gov.dz.indsc.php/retéospective/**PIB annuel-2019**, Accessed :17/10/2021, 12:50 pm.
- 5- <http://www.eia.gov> , web report U.S.Energy Information Administration, **Algeria**, USA, May 20, 2013, , Accessed:13/01/2022 , 5:05pm
- 6- <http://www.eia.gov> , web report, U.S.Energy Information Administration, Algeria, USA, May 20, 2013, p03 ,Accessed:13/01/2022 , 5:05pm
- 7- -World Bank Open Data, **Unemployment Total (% Of Total Labour Force)** , web page <https://data.worldbank.org/> ,accessed ; 31/07/2023 11 :00 am.
- 8- The International Labour Organisation (ILO), **Definition Unemployed population**, web page <https://en.eustat.eus> ,accessed 30/07/2023 .8 :00 am.
- 9- International Monetary Fund (IMF) ,**Investment and capital stock, Dataset** ,1960-2015. Website , <https://www.imf.org/external/np/fad/publicinvestment/data/data122216.xlsx> .

10-

6-Electronic Website:

- 1- Investopedia, **Proven Reserves Definition**, webpage, <https://www.investopedia.com/> , Accessed: 15/06/2021, 14:00 pm.
- 2- Radioalgerie.dz/ news/ar/article/2020/11/16, 15:30 pm.
- 3- <https://mercury.com/> ,Accessed : 22/11/2021 , 14:30 pm.
- 4- The balance, **How are oil prices determined**, web page, Accessed: 30/11/2021 , 14:30 pm.
- 5- <https://www.quandl.com/data/BP/ Crude-Oil-Prices-from-1861>.
- 6- <https://www.ceicdata.com/en/indicator/algeria/investment--nominal-gdp>, website data , Accessed :19/07/2020 ,5 :30 am.
- 7- <https://egyankosh.ac.in / Unit10 Public Expenditure:Theories and Growth .>
- 8- <https://www.ceicdata.com/en/indicator/algeria/private-consumption--of-nominal-gdp> , website data , Accessed : 15/06/2020 , 14:00 pm.

• باللغة الفرنسية

- **Thèses de doctorat et mémoires de master :**

- 1-M.Attouchi ,**Chocs pétroliers et risques cycliques d'un syndrome Hollandais en Algérie : étude économétrique** , thèse en vue de l'obtention du doctorat en sciences économiques LMD ,Sidi Bel Abbes, Algérie ,2020.

الملاحق

قائمة الملاحق :

الملحق رقم (01):بيانات الفصل الأول

الملحق رقم (02):بيانات الفصل الثاني

الملحق رقم (03):بيانات الفصل الثالث

الملحق رقم (01)

الجدول رقم (01): تطورات أسعار النفط الاسمية و الحقيقية خلال الفترة 1980-2022

الوحدة: دولار امريكي

1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	السنوات
14.24	17.73	13.53	27.01	28.02	29.04	32.38	34	35.2	اسعار النفط الخام الاسمية (1)
37.34	48.29	38.43	75.88	84.04	89.04	105.19	123.41	124.32	اسعار النفط الخام الفعلية (2)
1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	السنوات
18.68	20.29	16.86	15.53	16.33	18.44	18.62	22.26	17.31	اسعار النفط الخام الاسمية (1)
34.84	39.76	34.03	31.71	33.78	39.25	41.60	50.32	44.10	اسعار النفط الخام الفعلية (2)
2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	السنوات
61.08	50.04	36.05	28.1	24.36	23.12	27.6	17.47	12.28	اسعار النفط الخام الاسمية (1)
88.62	75.73	57.47	45.58	39.88	37.58	48.70	31.36	22.39	اسعار النفط الخام الفعلية (2)
2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	السنوات
49.49	96.29	105.87	109.45	107.46	77.45	61.06	94.45	69.08	اسعار النفط الخام الاسمية (1)
59.15	114.54	127.41	133.18	137.95	105.18	83.23	130.09	98.01	اسعار النفط الخام الفعلية (2)
2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	السنوات
غم	غم	96.13	69.89	41.47	64.04	69.78	52.43	40.76	اسعار النفط الخام الاسمية (1)
غم	غم	95.68	73.59	43.49	68.57	73.89	60.45	48.78	اسعار النفط الخام الفعلية (2)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

(1):1980-2022 :www.opec.org ,06/01/2022 13.30 pm. متوسط سلة أسعار اوبك

(2) :1980-2022 :EIA Short-Term Energy Outlook ,April2023.

الجدول رقم(2):الإيرادات العامة للجزائر للفترة 1990 - 2019 الوحدة : مليار دج

الإيرادات خارج المحروقات		الجبائية البترولية				الإيرادات العامة (1)	السنة		
الجبائية غير الضريبية		الجبائية الضريبية (العادية)		مجموعها	نسبتها من (1)%	قيمتها			
نسبتها من (1)%	قيمتها	نسبتها من (1)%	قيمتها	نسبتها من (1)%	قيمتها				
3,41	5,200	46,62	71,100	50,03	76,300	49,97	76,200	152,500	1990
1,89	4,700	33,23	82,700	35,11	87,400	64,89	161,500	248,900	1991
2,95	9,200	34,90	108,846	37,85	118,046	62,14	193,800	311,864	1992
4,22	13,262	38,69	121,469	42,91	134,731	57,09	179,218	313,949	1993
17,63	78,831	32,69	146,174	50,32	225,005	49,68	222,176	447,181	1994
5,49	33,591	39,56	241,992	45,05	275,583	54,95	336,148	611,731	1995
4,67	38,557	35,22	290,603	39,89	329,160	59,87	493,997	825,157	1996
5,17	47,890	33,89	314,013	39,05	361,903	60,95	564,765	926,668	1997
8,54	66,127	42,59	329,828	51,12	395,955	48,88	378,556	774,511	1998
7,95	75,608	33,12	314,767	41,07	390,375	58,93	560,121	950,496	1999
4,90	55,122	31,07	349,504	35,97	404,626	64,00	720,000	1124,924	2000
10,86	150,899	28,66	398,238	39,51	549,137	60,49	840,600	1389,737	2001
11,25	177,388	30,63	482,896	41,88	660,284	58,12	916,400	1576,684	2002
10,79	164,566	34,41	524,925	45,20	689,491	54,80	836,060	1525,551	2003
10,20	163,789	36,13	580,408	46,33	744,197	53,67	862,200	1606,397	2004
10,18	174,520	37,37	640,472	47,55	814,992	52,45	899,000	1713,992	2005
11,13	205,041	39,14	720,884	50,27	925,925	49,73	916,000	1841,925	2006
10,74	209,300	39,34	766,750	50,08	976,050	49,92	973,000	1949,050	2007
7,64	221,759	33,26	965,289	40,90	1187,048	59,10	1715,400	2902,448	2008
6,16	201,750	35,01	1146,612	41,17	1348,362	58,83	1927,000	3275,362	2009
8,94	275,000	42,21	1297,944	51,16	1572,944	48,84	1501,700	3074,644	2010
12,42	433,317	43,76	1527,093	56,18	1960,410	43,82	1529,400	3489,810	2011
9,90	376,414	50,17	1908,576	60,07	2284,990	39,93	1519,040	3804,030	2012
6,38	248,396	52,14	2031,019	58,52	2279,415	41,48	1615,900	3895,315	2013
6,58	258,562	53,25	2091,456	59,83	2350,018	40,17	1577,730	3927,748	2014
10,43	474,954	51,72	2354,648	62,15	2829,602	37,85	1722,940	4552,542	2015
16,90	846,823	49,53	2482,208	66,43	3329,031	33,57	1682,550	5011,581	2016
21,34	1290,895	43,49	2630,003	64,83	3920,898	35,17	2126,987	6047,885	2017
20,78	1328,030	42,44	2711,762	63,23	4039,792	36,77	2349,694	6389,469	2018
18,70	1231,598	43,06	2836,414	61,76	4068,012	38,24	2518,488	6586,500	2019

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على :

من 1990-2011:

-الديوان الوطني للإحصائيات ، حوصلة احصائية (1962-2011) ، طبعة 2012،ص 211.

- من 2012-2019:

- Banque d'Algérie , Rapport Annuel ,2017,p 113 .

-http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/tresor/SROT_2019.pdf

الملحق رقم (02)

الجدول رقم (01): تطور الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي RGDP خلال الفترة 1980-2021 سنة الأساس 2001

الوحدة: مليار دج

1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	السنوات
3251.3403	3314.312	3337.676	3344.364	3167.012	2999.064	2845.412	2674.259	2596.368	RGDP (1)
-1.9	-0.7	-0.2	5.6	5.6	5.4	6.4	3.0	-5.4	معدل نمو ل(1)%
5.9144	4.8375	4.7023	5.0279	4.9835	4.7885	4.5921	4.3158	3.8375	سعر الصرف 1دولار/دج
1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	السنوات
3645.235	3605.574	3473.578	3344.877	3375.2543	3447.743	3393.448	3434.663	3407.404	RGDP (1)
1.1	3.8	3.84	-0.9	-2.102	1.6	-1.2	0.8	4.8	معدل نمو ل(1)%
57.67	54.7472	47.6489	35.05	23.3503	21.8717	18.4672	8.9648	7.6084	سعر الصرف 1دولار/دج (2)
2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	السنوات
5374.477	5285.444	4990.977	4785.212	4463.818	4227.100	4103.981	3953.739	3831.142	RGDP (1)
1.684	5.9	4.3	7.2	5.6	3.00	3.8	3.2	5.1	معدل نمو ل(1)%
72.6466	73.34	72.060	77.3947	79.6829	77.26	75.25	66.57	58.7351	سعر الصرف 1دولار/دج (2)
2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	السنوات
7050.785	6799.215	6550.304	6371.891	6162.370	5.988.698	5779.698	5686.875	5555.751	RGDP (1)
3.7	3.8	2.8	3.4	2.9	3.166	1.632	2.36	3.373	معدل نمو ل(1)%
100.4	80.52	79.308	77.6	74.39	74.63	72.63	64.5828	69.3757	سعر الصرف 1دولار/دج (2)
2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	السنوات
م.غ	م.غ	م.غ	7401.846	7157.754	7526.555	7466.821	7378.281	7276.412	RGDP (1)
م.غ	م.غ	م.غ	3.4	-4.9	0.8	1.2	1.4	3.2	معدل نمو ل(1)%
م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	م.غ	116	111.0	109.5	سعر الصرف 1دولار/دج(2)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- (1) : <https://www.imf.org> , accessed 23/03/2022 6.35 am.
- (2) :- Office National des statistiques (ONS), **Rétrospective des comptes économique de 1963–2018**, Collection Statistiques N :215/2020 , pp 82–83.

الجدول رقم (02): تطور النفقات العامة للجزائر خلال الفترة 1980-2022 الوحدة: مليار دج

السنة	نفقات التسير (1)			نفقات التجهيز (2)		النفقات العامة (3) (1)+(2)-(3)	(4) معدل التغير السنوي %	رصيد الميزانية (5) الإيرادات العامة- النفقات العامة- (5)
	مقسمة إلى	المبلغ	% نسبة من المجموع	المبلغ	نسبة من (3) %			
1980	1- الديون العامة	2.651888	9.89	17.226972	39.14	44.016	—	
	2- السلطات العمومية	0.552996	2.06					
	3- وسائل الخدمات	17.39946	64.94					
	4- التدخلات العمومية	6.184682	23.94					
	المجموع	26.789028	60.86					
1981	1- الديون العامة	2.948400	8.61	21.450162	38.55	55.655	26.44	
	2- السلطات العمومية	0.595000	1.73					
	3- وسائل الخدمات	21.026138	61.97					
	4- التدخلات العمومية	0.963300	2.81					
	المجموع	34.204838	61.45					
1982	1- الديون العامة	3.557563	9.37	43.489488	47.61	72.445	30.16	
	2- السلطات العمومية	0.648241	1.70					
	3- وسائل الخدمات	24.937650	65.70					
	4- التدخلات العمومية	8.852058	23.32					
	المجموع	37.955512	52.39					
1983	1- الديون العامة	5.292000	11.32	40.4343	47.67	84.825	17.08	
	2- السلطات العمومية	0.724000	1.62					
	3- وسائل الخدمات	28.881700	65.06					
	4- التدخلات العمومية	0.9759400	2.19					
	المجموع	44.390700	52.33					
1984	1- الديون العامة	7.624	15.16	41.326	45.12	91.598	7.98	
	2- السلطات العمومية	0.685	1.36					
	3- وسائل الخدمات	32.160	63.97					
	4- التدخلات العمومية	9.830	19.55					
	المجموع	50.272	54.88					

السنة	نفقات التسير (1)			نفقات التجهيز (2)		النفقات العامة (3) (1)+(2)-(3)	(4) معدل التغير السنوي %	رصيد الميزانية (5) الإيرادات العامة- النفقات العامة- (5)
	مقسمة إلى	المبلغ	% نسبة من المجموع	المبلغ	نسبة من (3) %			
1985	5- الديون العامة	6.221	11.38	45.181	45.26	99.841	8.999	
	6- السلطات العمومية	1.023	1.87					
	7- وسائل الخدمات	37.328	68.29					
	8- التدخلات العمومية	10.088	18.45					
	المجموع	54.660	54.74					
1986	5- الديون العامة	6.390	10.44	40.663	39.94	101.817	1.979	
	6- السلطات العمومية	0.992	1.62					
	7- وسائل الخدمات	43.594	71.28					
	8- التدخلات العمومية	10.178	16.64					
	المجموع	61.154	60.06					
1987	5- الديون العامة	3.812	5.97	40.216	38.68	103.977	2.12	
	6- السلطات العمومية	1.062	1.66					
	7- وسائل الخدمات	48.384	75.88					
	8- التدخلات العمومية	10.503	16.47					
	المجموع	63.761	61.322					
1988	5- الديون العامة	11.800	15.48	43.500	36.35	119.700	15.12	
	6- السلطات العمومية	*	*					
	7- وسائل الخدمات	42.400	55.64					
	8- التدخلات العمومية	28.100	26.37					
	المجموع	76.200	63.65					
1989	5- الديون العامة	11.500	14.33	44.300	35.59	124.500	4.009	
	6- السلطات العمومية	*	*					
	7- وسائل الخدمات	48.600	60.59					
	8- التدخلات العمومية	20.100	26.06					
	المجموع	180.200	64.41					

السنة	نفقات التسيير (1)			نفقات التجهيز (2)		النفقات العامة (3) (1)+(2)=(3)	(4) معدل التغيير السنوي %	رصيد الميزانية (5) الإيرادات العامة- النفقات العامة=(5)
	مقسمة إلى	المبلغ	% نسبة من المجموع	المبلغ	نسبة من 3 %			
1990	1- الديون العامة	14.200	15.99	47.700	34.94	136.500	9.63	16
	2- السلطات العمومية	*	*					
	3- وسائل الخدمات	55.200	62.16					
	4- التدخلات العمومية	19.400	21.84					
	المجموع	88.800	65.05					
1991	1- الديون العامة	19.400	16.61	58.300	27.48	212.100	55.67	36.8
	2- السلطات العمومية	*	*					
	3- وسائل الخدمات	79.100	51.43					
	4- التدخلات العمومية	55.300	35.95					
	المجموع	153.800	72.51					
1992	1- الديون العامة	61.512	22.27	144.00	34.27	420.131	98.08	-108.285
	2- السلطات العمومية	0.291	0.10					
	3- وسائل الخدمات	108.008	39.11					
	4- التدخلات العمومية	106.320	38.50					
	المجموع	276.131	65.72					
1993	1- الديون العامة	43.945	15.07	185.210	38.85	476.627	13.44	-162.678
	2- السلطات العمومية	0.241	0.08					
	3- وسائل الخدمات	131.0585	45.15					
	4- التدخلات العمومية	115.646	39.68					
	المجموع	291.417	61.14					
1994	1- الديون العامة	46.453	14.05	235.926	41.65	566.329	18.82	-119.148
	2- السلطات العمومية	0.661	0.20					
	3- وسائل الخدمات	154.74	46.82					
	4- التدخلات العمومية	128.549	38.90					
	المجموع	330.403	58.34					

السنة	نفقات التسيير (1)			نفقات التجهيز (2)		النفقات العامة (3) (1)+(2)=(3)	(4) معدل التغيير السنوي %	رصيد الميزانية (5) الإيرادات العامة- النفقات العامة=(5)
	مقسمة إلى	المبلغ	% نسبة من المجموع	المبلغ	نسبة من 3 %			
1995	1- الديون العامة	105.869	22.34	285.923	37.65	759.617	34.12	-147.886
	2- السلطات العمومية	1.054	0.22					
	3- وسائل الخدمات	217.914	46.80					
	4- التدخلات العمومية	148.857	31.42					
	المجموع	473.694	65.35					
1996	1- الديون العامة	88.959	16.35	174.013	24.02	724.609	-4.60	100.548
	2- السلطات العمومية	*	*					
	3- وسائل الخدمات	248.009	45.04					
	4- التدخلات العمومية	213.628	42.06					
	المجموع	550.596	75.98					
1997	5- الديون العامة	109.381	16.99	201.461	23.86	845.196	16.64	81.472
	6- السلطات العمومية	1.886	0.29					
	7- وسائل الخدمات	278.578	43.28					
	8- التدخلات العمومية	253.710	39.42					
	المجموع	643.555	76.14					
1998	1- الديون العامة	110.793	16.68	211.884	24.20	875.739	3.16	-101.228
	2- السلطات العمومية	4.830	0.72					
	3- وسائل الخدمات	305.682	46.04					
	4- التدخلات العمومية	242.550	36.53					
	المجموع	663.855	75.80					
1999	1- الديون العامة	126.432	16.32	186.987	19.45	9621.682	9.81	-11.186
	2- السلطات العمومية	5.099	0.65					
	3- وسائل الخدمات	331.708	42.814					
	4- التدخلات العمومية	331.193	42.75					
	المجموع	774.695	80.55					

السنة	نفقات التسيير (1)			نفقات التجهيز (2)		التنقلات العامة (3) (1)+(2)-(3)	(4) معدل التغيير السنوي %	رصيد الميزانية (5) الإيرادات العامة - النفقات العامة (5)
	مقسمة إلى	المبلغ	نسبة من المجموع	المبلغ	نسبة من 3 (%)			
2000	1- الديون العامة	162.251	18.95	321.929	27.33	1178.122	22.50	-53.198
	2- السلطات العمومية	*	*					
	3- وسائل الخدمات	335.749	39.21					
	4- التدخلات العمومية	358.593	41.83					
	المجموع	856.193	72.67					
2001	1- الديون العامة	147.536	15.31	357.395	27.06	1321.028	12.12	68.709
	2- السلطات العمومية	*	*					
	3- وسائل الخدمات	361.738	37.53					
	4- التدخلات العمومية	454.359	47.15					
	المجموع	963.633	72.94					
2002	1- الديون العامة	137.200	12.49	452.930	29.21	1550.646	17.38	26.038
	2- السلطات العمومية	*	*					
	3- وسائل الخدمات	408.470	37.21					
	4- التدخلات العمومية	552.046	50.29					
	المجموع	1097.716	70.79					
2003	1- الديون العامة	113.971	10.15	516.504	31.51	1639.265	5.71	-114.074
	2- السلطات العمومية	*	*					
	3- وسائل الخدمات	4000.399	35.66					
	4- التدخلات العمومية	608.391	54.18					
	المجموع	1122.761	68.49					
2004	1- الديون العامة	85.244	6.81	638.036	33.78	1888.930	15.23	-282.533
	2- السلطات العمومية	*	*					
	3- وسائل الخدمات	479.617	38.34					
	4- التدخلات العمومية	686.033	54.84					
	المجموع	1250.984	66.22					

السنة	نفقات التسيير (1)			نفقات التجهيز (2)		التنقلات العامة (3) (1)+(2)-(3)	(4) معدل التغيير السنوي %	رصيد الميزانية (5) الإيرادات العامة - النفقات العامة (5)
	مقسمة إلى	المبلغ	نسبة من المجموع	المبلغ	نسبة من 3 (%)			
2005	1- الديون العامة	73.232	5.88	806.905	93.33	2052.037	8.63	-338.045
	2- السلطات العمومية	*	*					
	3- وسائل الخدمات	559.826	44.96					
	4- التدخلات العمومية	612.074	49.15					
	المجموع	1245.132	60.67					
2006	1- الديون العامة	68.552	4.76	1015.144	41.39	2453.014	19.54	-611.089
	2- السلطات العمومية	*	*					
	3- وسائل الخدمات	612.960	42.62					
	4- التدخلات العمومية	756.538	52.61					
	المجموع	1437.870	58.61					
2007	1- الديون العامة	80.497	4.80	1434.638	46.15	3108.669	26.72	-1159.619
	2- السلطات العمومية	*	*					
	3- وسائل الخدمات	710.100	42.41					
	4- التدخلات العمومية	883.434	52.77					
	المجموع	1674.031	53.85					
2008	1- الديون العامة	61.437	2.77	1973.278	47.09	4191.053	34.81	-1288.605
	2- السلطات العمومية	*	*					
	3- وسائل الخدمات	950.450	42.94					
	4- التدخلات العمومية	1205.933	54.37					
	المجموع	2217.775	52.91					
2009	1- الديون العامة	37.432	1.62	1646.331	45.84	4246.334	1.31	-970.972
	2- السلطات العمومية	*	*					
	3- وسائل الخدمات	1023.426	44.49					
	4- التدخلات العمومية	1239.165	53.87					
	المجموع	2300.023	54.16					

السنة	نقلات التسيير (1)			نقلات التجهيز (2)		النقلات العامة (3) (1)+(2)-(3)	(4) معدل التغيير النسوي %	رصيد الميزانية (5) الإيرادات العامة - النقلات العامة - (5)
	مقسمة إلى	المبلغ	نسبة من المجموع	المبلغ	نسبة من (3) (%)			
2010	1- الديون العامة	33.206	1.24	1807.862	40.482	4466.940	5.19	-1392.296
	2- السلطات العمومية	*						
	3- وسائل الخدمات	1334.334	50.18					
	4- التدخلات العمومية	1291.538	48.57					
	المجموع	269.078	59.52					
2011	1- الديون العامة	37.564	0.98	1934.155	33.74	5731.407	28.30	-2241.597
	2- السلطات العمومية	*						
	3- وسائل الخدمات	11847.949	48.66					
	4- التدخلات العمومية	1911.739	50.34					
	المجموع	3797.252	566.25					
2012	1- الديون العامة			*2375.5		7050.23	23.01	-3246.2
	2- السلطات العمومية							
	3- وسائل الخدمات							
	4- التدخلات العمومية							
	المجموع	*4782.6						
2013	1- الديون العامة			*1892.6		6101.215	-13.46	-2205.9
	2- السلطات العمومية							
	3- وسائل الخدمات							
	4- التدخلات العمومية							
	المجموع	*4131.5						
2014	1- الديون العامة					7113.748	16.55	-3185.0
	2- السلطات العمومية							
	3- وسائل الخدمات							
	4- التدخلات العمومية							
	المجموع	*4494.2						

7

السنة	نقلات التسيير (1)			نقلات التجهيز (2)		النقلات العامة (3) (1)+(2)-(3)	(4) معدل التغيير النسوي %	رصيد الميزانية (5) الإيرادات العامة - النقلات العامة - (5)
	مقسمة إلى	المبلغ	نسبة من المجموع	المبلغ	نسبة من 3			
2015	1- الديون العامة			3039.3		7724.842	8.59	-3172.3
	2- السلطات العمومية							
	3- وسائل الخدمات							
	4- التدخلات العمومية							
	المجموع	()4617.0						
2016	1- الديون العامة			2711.9		7355.28	-4.78	-2343.7
	2- السلطات العمومية							
	3- وسائل الخدمات							
	4- التدخلات العمومية							
	المجموع	4584.1						
2017	1- الديون العامة			2711.9		7638.85	3.84	-1590.3
	2- السلطات العمومية							
	3- وسائل الخدمات							
	4- التدخلات العمومية							
	المجموع	()4677.2						
2018	1- الديون العامة	147.564	3.29	3577.043	44.35	8499.569	5.59	-1675.882
	2- السلطات العمومية	14.4463	0.32					
	3- وسائل الخدمات	2985.174	66.511					
	4- التدخلات العمومية	1341.107	29.881					
	المجموع	4488.310	55.64					
2019	1- الديون العامة			3266.66		8051.96		
	2- السلطات العمومية							
	3- وسائل الخدمات							
	4- التدخلات العمومية							
	المجموع							

السنة	نققات التسيير (1)		نققات التجهيز (2)		النققات العامة (3) (1)+(2)=(3)	(4) معدل التغير السنوي %	رصيد الميزانية (5) الإيرادات العامة - النققات العامة - (5)
	المبلغ	نسبة من المجموع	المبلغ	نسبة من 3			
2020	مقسمة إلى				773.1		1533.4
	5- الديون العامة						
	6- السلطات العمومية						
	7- وسائل الخدمات						
	8- التدخلات العمومية						
	المجموع	4893.4					
2021	9- الديون العامة						
	10- السلطات العمومية						
	11- وسائل الخدمات						
	12- التدخلات العمومية						
		المجموع					
2022	13- الديون العامة				9858.4		
	14- السلطات العمومية						
	15- وسائل الخدمات						
	16- التدخلات العمومية						
		المجموع	5311.53				
	17- الديون العامة						
	18- السلطات العمومية						
	19- وسائل الخدمات						
	20- التدخلات العمومية						
		المجموع					
	21- الديون العامة						
	22- السلطات العمومية						
	23- وسائل الخدمات						
	24- التدخلات العمومية						
		المجموع					

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على:

1980-2011:

- الديوان الوطني للإحصائيات (د.و.إ) ، حوصلة احصائية (1962-2011) ، طبعة 2012، ص ص 211-215.

2012-2020:

1- Office National des Statistiques(ONS) ,L'Algérie En quelques chiffres résultats :2011-2013 ,N⁰ 44 ,édition 2014,p04.

2- Office National des Statistiques(ONS) ,L'Algérie En quelques chiffres résultats :2014-2016 ,N⁰ 47 ,édition 2017.

3- Office National des Statistiques(ONS) ,L'Algérie En quelques chiffres résultats :2015-2017 ,N⁰ 48 ,édition 2014,p05.

4-Cours des Comptes, Rapport:2018,pp25-56.

- الجريدة الرسمية، العدد 100، السنة 2021 تبلغ الإيرادات 5683.23 مليار دج

الجدول رقم(03): تطور التضخم و معدلات التضخم في الجزائر سنة الأساس 2001

1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	السنوات
17.746	16.751	15.824	13.88	12.569	11.823	10.96	10.286	8.975	الرقم القياسي لأسعار المواد الاستهلاكية
5.938	5.857	14.007	10.43	6.30	7.83	6.59	14.60	9.65	معدل التضخم
1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	السنوات
88.859	84.067	70.823	54.563	42.297	35.101	26.652	21.170	19.373	الرقم القياسي لأسعار المواد الاستهلاكية
5.7	18.700	29.80	29.00	20.50	31.700	25.900	9.272	9.17	معدل التضخم
2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	السنوات
114.048	111.472	109.952	105.755	101.433	100.00	95.969	95.682	93.258	الرقم القياسي لأسعار المواد الاستهلاكية
2.311	1.382	3.968	4.261	1.43	4.2	0.3	2.6	4.95	معدل التضخم
2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	السنوات
172.653	164.770	160.100	155.053	142.360	136.230	131.103	123.985	118.244	الرقم القياسي لأسعار المواد الاستهلاكية
4.784	2.917	3.255	8.916	4.5	3.911	5.741	4.855	3.679	معدل التضخم
2024	2023	2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	السنوات
غ.م	غ.م	248.492	226.440	211.180	206.200	202.253	193.970	183.699	الرقم القياسي لأسعار المواد الاستهلاكية
غ.م	غ.م	9.739	7.226	2.415	1.952	4.27	5.591	6.398	معدل التضخم

المصدر :

-International Monetary Fund ,World Economic Outlook Database ,October2022.

الجدول رقم(04): تطور النفقات العامة الحقيقية في الجزائر خلال فترة الدراسة الوحدة: مليار دج

1980	4.904290	1989	6.426470		
1981	5.410752	1990	6.447803		
1982	6.607534	1991	7.958127		
1983	7.174575	1992	11.96920		
1984	7.287612	1993	11.26858		
1985	7.193156	1994	10.37936		
1986	6.434340	1995	10.72557		
1987	6.207212	1996	8.619423		
1988	6.745182	1997	9.511653		
1989	6.426470	1998	9.390497		
1990	6.447803	1999	10.05081		
1991	7.958127	2000	12.27607	2011	40.25995
1992	11.96920	2001	13.21028	2012	45.46687
1993	11.26858	2002	15.28739	2013	38.10878
1994	10.37936	2003	15.50059	2014	43.17376
1995	10.72557	2004	17.17959	2015	44.74201
1996	8.619423	2005	18.40854	2016	40.03985
1997	9.511653	2006	21.50861	2017	39.37818
1998	9.390497	2007	26.29029	2018	42.02444
		2008	33.80290	2019	39.04931
		2009	32.38930	2020	36.80794
		2010	32.78969	2021	38.16773
				2022	39.67291

المصدر : مخرجات Eviews10 تم حسابه بقسمة النفقات العامة الاسمية في الجدول رقم(02) على الرقم القياسي لأسعار المواد الاستهلاكية.

الجدول رقم(05):تطور الميزان الجاري و التجاري للجزائر خلال الفترة 1960-2024

الميزان التجاري (2)		الميزان الجاري (1)		الميزان التجاري (2)		الميزان الجاري (1)	
نسبة من GDP	نسبة من GDP	نهاية ديسمبر السنة	نسبة مئوية من GDP	نسبة مئوية من GDP	نهاية ديسمبر السنة	نسبة مئوية من GDP	نهاية ديسمبر السنة
-1.355	1.589	1993	-28.10	-0.765	1960		
-3.523	-4.334	1994	-21.25	-0.517	1961		
-2.80	-5.318	1995	-1.024	-0.02	1962		
5.81	2.658	1996	-12.14	غ.م	1963		
9.56	7.161	1997	-4.35	غ.م	1964		
0.06	-1.888	1998	-3.2291	غ.م	1965		
5.37	0.41	1999	1.332	غ.م	1966		
21.28	16.69	2000	1.8026	غ.م	1967		
14.67	12.89	2001	-1.0516	غ.م	1968		
9.8	7.67	2002	-4.282	غ.م	1969		
14.37	12.97	2003	-7.079	غ.م	1970		
14.405	13.02	2004	-9.22	غ.م	1971		
23.1318	20.52	2005	-5.27	غ.م	1972		
26.89	24.73	2006	-6.08	غ.م	1973		
22.198	22.67	2007	3.259	غ.م	1974		
19.26	20.14	2008	-9.27	غ.م	1975		
-0.581	0.29	2009	-4.064	غ.م	1976		
7.02	7.54	2010	-11.15	غ.م	1977		
10.1019	9.89	2011	-14.63	ع.م	1978		
8.3761	5.87	2012	-1.71	غ.م	1979		
2.809	0.39	2013	4	0.571	1980		
-1.439	-4.41	2014	3.709	-0.472	1981		
-13.35	-16.44	2015	1.92	-0.973	1982		
-14.180	-16.54	2016	2.139	-0.179	1983		
-10.056	-13.33	2017	-1.75	0.144	1984		
-6.34	-9.67	2018	-3.158	1.660	1985		
-6.38	-9.87	2019	-10.31	-3.623	1986		
-10.679	-12.84	2020	-4.13	0.223	1987		
0.198	-2.82	2021	-7.09	-3.678	1988		
/	7.16	2022	-9.87	-1.965	1989		
/	0.77	2023	-1.49	2.181	1990		
/	-2.74	2024	5.51	5.121	1991		
/	/		1.45	2.621	1992		

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على :

- International Monetary Fund ,World Economic Outlook Database ,October2022.

-Federal Reserve Economic Data ,link : <https://fred.stlouisfed.org/> accessed: 12/06/2023.

الجدول رقم (06):تطور معدلات البطالة للجزائر خلال الفترة 1980-2020

1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980	السنوات
21.801	20.056	18.356	16.901	16.536	14.286	15.00	15.385	15.789	معدلات البطالة
1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	1989	السنوات
27.961	27.986	28.105	24.362	23.152	21.368	20.263	19.757	18.100	معدلات البطالة
2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	السنوات
12.512	15.265	17.656	23.716	25.664	27.306	29.496	29.293	28.021	معدلات البطالة
2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	السنوات
11.214	10.600	9.829	10.969	9.971	9.961	10.167	11.343	13.793	معدلات البطالة
		2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	السنوات
		11.55	11.75	12.25	11.383	11.731	11.709	10.498	معدلات البطالة

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على :

– International Monetary Fund ,World Economic Outlook Database ,April2023.

الملحق رقم (03)

الجدول رقم (01): معدلات التضخم في الجزائر للفترة 1980-2022

Last updated: 08/21/23 - 16:22	
Modified: 1980 2022 // tpci=((pci-pci(-1))/pci(-1))*100	
1980	9.650000
1981	14.60724
1982	6.591484
1983	7.834732
1984	6.309735
1985	10.43042
1986	14.00576
1987	5.858190
1988	5.939944
1989	9.168263
1990	9.275796
1991	25.89513
1992	31.70119
1993	20.50084
1994	28.99969
1995	29.80041
1996	18.70014
1997	5.700215
1998	4.950540
1999	2.599241
2000	0.299952
2001	4.200315
2002	1.433000
2003	4.260941
2004	3.968607
2005	1.382421
2006	2.310894
2007	3.879153
2008	4.855215
2009	5.741017
2010	3.910666
2011	4.499743
2012	8.923153
2013	3.248357
2014	2.916927
2015	4.784245
2016	6.397604
2017	5.591212
2018	4.270248
2019	1.951516
2020	2.415131
2021	7.226063
2022	9.738562

المصدر: مخرجات Eviews10 بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (02) جدول رقم (03).

الجدول رقم(02):معدلات البطالة في الجزائر للفترة 1980-2022

Last updated: 08/19/23 - 12:24	
1980	15.78
1981	15.38
1982	15
1983	14.28
1984	16.53
1985	16.9
1986	18.35
1987	20.05
1988	21.8
1989	18.1
1990	19.75
1991	20.26
1992	21.36
1993	23.15
1994	24.36
1995	28.1
1996	27.98
1997	27.961
1998	28.021
1999	29.293
2000	29.49
2001	27.306
2002	25.66
2003	23.71
2004	17.656
2005	15.26
2006	12.51
2007	13.79
2008	11.34
2009	10.16
2010	9.96
2011	9.97
2012	10.96
2013	9.82
2014	10.6
2015	11.214
2016	10.49
2017	11.7
2018	11.73
2019	11.38
2020	12.25
2021	11.75
2022	11.55

المصدر: مخرجات Eviews10 بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (02) جدول رقم (06).

الجدول رقم(03):معدلات البطالة في الجزائر منحرفة عن معدلها المرغوب فيه للفترة 1980-2022

Last updated: 08/21/23 - 16:57	
Modified: 1980 2022 // unemp2=unemp-5.58	
1980	10.200
1981	9.800
1982	9.420
1983	8.700
1984	10.950
1985	11.320
1986	12.770
1987	14.470
1988	16.220
1989	12.520
1990	14.170
1991	14.680
1992	15.780
1993	17.570
1994	18.780
1995	22.520
1996	22.400
1997	22.381
1998	22.441
1999	23.713
2000	23.910
2001	21.726
2002	20.080
2003	18.130
2004	12.076
2005	9.680
2006	6.930
2007	8.210
2008	5.760
2009	4.580
2010	4.380
2011	4.390
2012	5.380
2013	4.240
2014	5.020
2015	5.634
2016	4.910
2017	6.120
2018	6.150
2019	5.800
2020	6.670
2021	6.170
2022	5.970

المصدر: مخرجات Eviews10 بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (03) جدول رقم (02) مطروحا منه 5.8%.

الجدول رقم(04):رصيد الميزانية للجزائر كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي للفترة 1980-2022

Last updated: 08/21/23 - 11:24

1980	9.58
1981	11.35
1982	0.86
1983	-1.7
1984	3.64
1985	2.06
1986	-13.4
1987	-8.7
1988	-13.17
1989	-1.8
1990	3.64
1991	1.6
1992	-1.1
1993	-8.4
1994	-4.4
1995	-1.4
1996	2.9
1997	2.3
1998	-3.8
1999	-1.9
2000	9.68
2001	3.42
2002	-9.77
2003	7.81
2004	6.85
2005	11.85
2006	13.54
2007	4.8
2008	8.21
2009	-7.15
2010	-1.48
2011	-1.15
2012	-4.39
2013	-0.86
2014	-7.9
2015	-15.68
2016	-13.38
2017	-8.42
2018	-6.83
2019	-9.58
2020	-11.96
2021	-7.21
2022	-0.2

المصدر: مخرجات Eviews10 بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (02) جدول رقم (02) و الجدول رقم (01).

الجدول رقم(05):معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الاجمالي للفترة 1980-2022

Last updated: 08/06/23 - 06:16	
1980	-5.4
1981	3
1982	6.4
1983	5.4
1984	5.6
1985	5.6
1986	-0.2
1987	-0.7
1988	-1.9
1989	4.8
1990	0.8
1991	-1.2
1992	1.6
1993	-2.1
1994	-0.9
1995	3.84
1996	3.8
1997	1.1
1998	5.1
1999	3.2
2000	3.8
2001	3
2002	5.6
2003	7.2
2004	4.3
2005	5.9
2006	1.68
2007	3.37
2008	2.36
2009	1.63
2010	3.616
2011	2.9
2012	3.4
2013	2.8
2014	3.8
2015	3.7
2016	3.2
2017	1.4
2018	1.2
2019	0.8
2020	-4.9
2021	3.4
2022	3.1

المصدر: مخرجات Eviews10 بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (02) جدول رقم (01).

الجدول رقم(06):معدل النمو الحقيقي للنتائج المحلي الاجمالي منحرفا على معدله المرغوب للفترة 1980-2022

Last updated: 08/21/23 - 16:55 Modified: 1980 2022 // rgdp2=rgdp-4	
1980	-9.400000
1981	-1.000000
1982	2.400000
1983	1.400000
1984	1.600000
1985	1.600000
1986	-4.200000
1987	-4.700000
1988	-5.900000
1989	0.800000
1990	-3.200000
1991	-5.200000
1992	-2.400000
1993	-6.100000
1994	-4.900000
1995	-0.160000
1996	-0.200000
1997	-2.900000
1998	1.100000
1999	-0.800000
2000	-0.200000
2001	-1.000000
2002	1.600000
2003	3.200000
2004	0.300000
2005	1.900000
2006	-2.320000
2007	-0.630000
2008	-1.640000
2009	-2.370000
2010	-0.384000
2011	-1.100000
2012	-0.600000
2013	-1.200000
2014	-0.200000
2015	-0.300000
2016	-0.800000
2017	-2.600000
2018	-2.800000
2019	-3.200000
2020	-8.900000
2021	-0.600000
2022	-0.900000

المصدر: مخرجات Eviews10 بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (03) جدول رقم (05) مطروحا منه 4%.

الجدول رقم(07):الاختبارات على بواقي الخطاء في " نموذج تصحيح الخطأ"

ثبات التباين

عدم ارتباط الاخطاء

التوزيع الطبيعي للأخطاء

Heteroskedasticity Test Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.603718	Prob. F(2,39)	0.5518
Obs*R-squared	1.261267	Prob. Chi-Square(2)	0.5323
Scaled explained SS	0.914676	Prob. Chi-Square(2)	0.6330

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 02/24/24 Time: 05:47
Sample: 1981 2022
Included observations: 42

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.009418	0.001911	4.927072	0.0000
D(LNNOILPRICE)	-0.003211	0.006859	-0.468090	0.6423
ECT(-1)	-0.012047	0.012264	-0.982365	0.3320

R-squared	0.030030	Mean dependent var	0.009310
Adjusted R-squared	-0.019712	S.D. dependent var	0.012221
S.E. of regression	0.012341	Akaike info criterion	-5.662975
Sum squared resid	0.005940	Schwarz criterion	-5.758856
Log likelihood	126.5425	Hannan-Quinn criter.	-5.837481
F-statistic	0.603718	Durbin-Watson stat	1.960548
Prob(F-statistic)	0.551805		

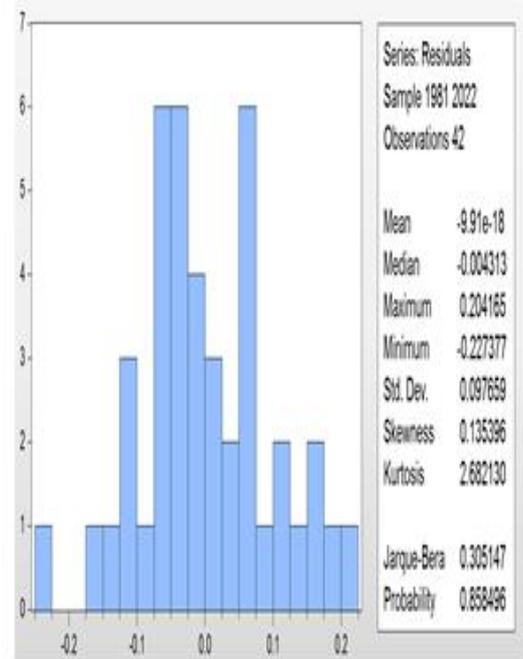
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

F-statistic	1.339735	Prob. F(2,37)	0.2743
Obs*R-squared	2.836170	Prob. Chi-Square(2)	0.2422

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: Least Squares
Date: 02/24/24 Time: 05:46
Sample: 1981 2022
Included observations: 42
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.000496	0.015362	-0.032277	0.9744
D(LNNOILPRICE)	-0.003579	0.055400	0.064605	0.9488
ECT(-1)	-0.150454	0.154275	-1.040051	0.3051
RESID(-1)	0.341947	0.208935	1.636618	0.1102
RESID(-2)	0.088130	0.202828	0.434504	0.6664

R-squared	0.067528	Mean dependent var	-9.91E-18
Adjusted R-squared	-0.033280	S.D. dependent var	0.097659
S.E. of regression	0.099271	Akaike info criterion	-1.670584
Sum squared resid	0.364625	Schwarz criterion	-1.463718
Log likelihood	40.98225	Hannan-Quinn criter.	-1.594750
F-statistic	0.669968	Durbin-Watson stat	1.959787
Prob(F-statistic)	0.617027		



المصدر: مخرجات Eviews10 .